البطـــالة

في الوطن العربي

« المشكـلة ... والحــل »

دكتور

خالد محمد الزواوى

عضو اتحاد كتاب مصر

مجموعة النيل العربية

عنوان الكتاب : البطالة في الوطن العربي « المشكلة ... والحل »
المؤلف : د. خالد محمد الزواوي
رقم الإيداع : 17566
الترقيم الدولي : 1 - 99 - 5919 - 977
الطبعة : الأولى
سنة النشر : 2004
الناشر : مجموعة النيل العربية
العنوان : ص.ب 4051 الحي السابع
مدينة نصر - القاهرة - ج.م.ع
التليفون : 2754583 - 00202/2707696
الفاكس : 00202/2707696
البريد الإلكتروني e-mail: arab_nile_group@hotmail.com
e_mail: arab_nile_group@link.net

بسم الله الرحمن الرحيم

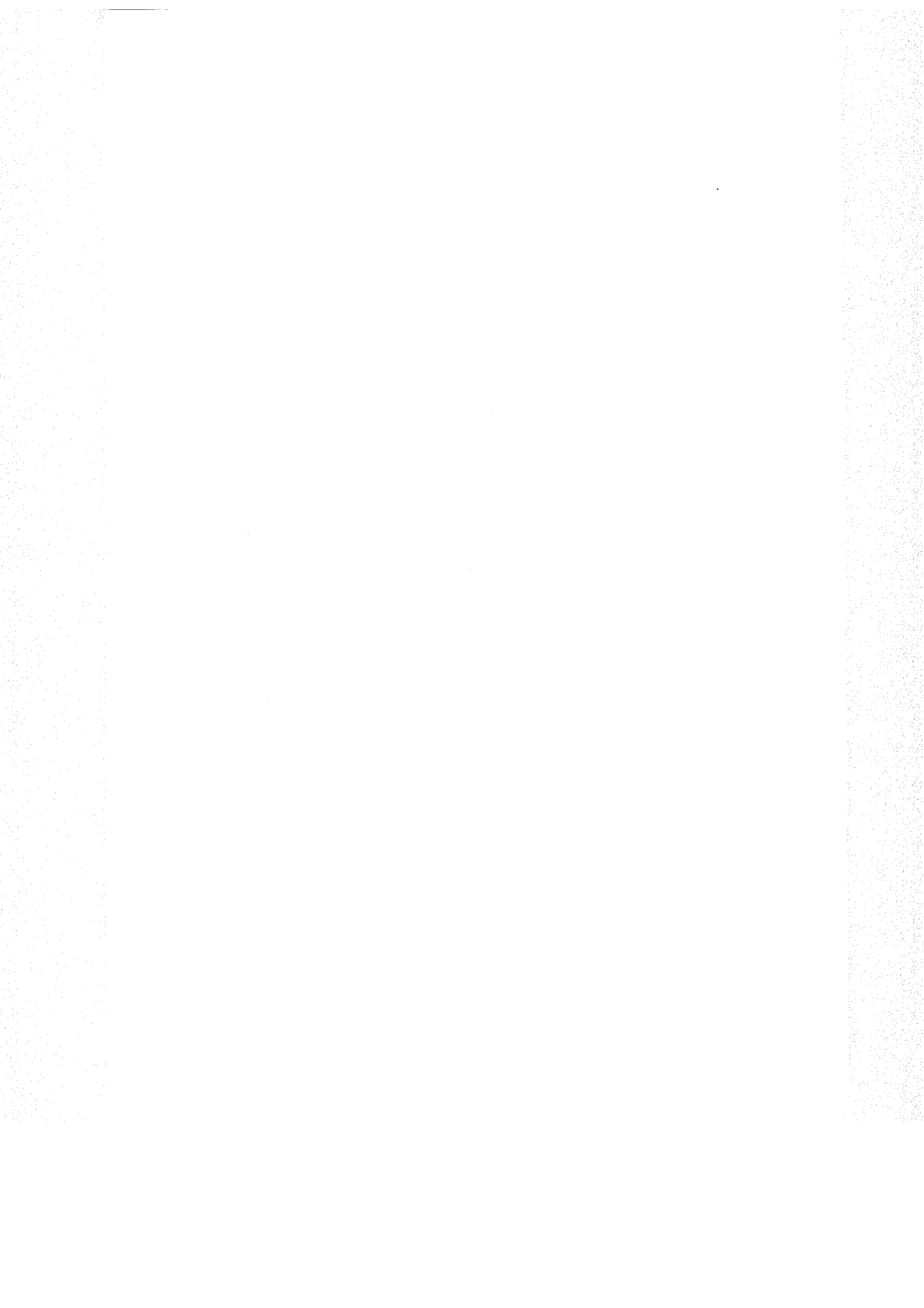
﴿ اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ « سبأ : ١٣ » ﴾

إهداء

إلى الذين يقولون إنا مستضعفون في الأرض ..

وأرض الله واسعة ، فهاجروا فيها ..

د. خالد الزواوى



المحتويات

مقـدمة

على الرغم من كثرة التحديات الشرسة التي تهدد أمتنا العربية ، وتنذر بتعرضها لأوخم العواقب ، إلا أن هناك تحدياً خطيراً ، هو الأكثر شراسة وضراوة بين كل هذه التحديات يهدد الأمة العربية في مستقبلها والإنسان العربي في صميم حياته ، ألا وهو شبح البطالة الذي بات يخيم على هذه البقعة من الأرض حتى أوشك أن يصيبها في مقتل .

وعلى الرغم من أننا ندرك طبيعة المشكلة وأسبابها ومسبباتها ، ومدي انعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الحاضر والمستقبل ، إلا أن ذلك لا ينفي وجودها ، ولا يقلل من شأنها أو يخفف من خطورتها ، بل على العكس من ذلك يزيد من أهميتها لأن الخطر الذي يداهم المجتمع دون إحساس أو شعور به ، ودون تقدير لحجمه وفاعليته يكون بمثابة القنبلة الموقوتة التي قد تنفجر بين لحظة وأخرى .

ومن الإنصاف أن نذكر ببعض مظاهر الاهتمام الذي ظهر مؤخرا والذي يتعلق بهذه المشكلة كصدى للصرخات المدوية التي انطلقت بهذا الشأن ؛ حيث تحركت الدولة والمؤسسات ورجال الأعمال والشركات للتصدي لهذه المشكلة والعمل على إتاحة فرص عمل بأقصى طاقة ممكنة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي الوظائف وفرص العمل ، وتمشيا مع هذا الاهتمام قامت مراكز القوى العاملة بإتاحة فرص عمل جديدة والإعلان عنها لمحاولة التقليل من ضخامة المشكلة ، علاوة على مساهمات رجال الأعمال ، والقطاع الخاص ، ولا ننسى فكرة المشروعات الصغيرة ،

ودورها في تشغيل الأيدي العاملة ، وكذلك دور القروض المتاحة لإقامة هذه المشاريع وغيرها ، وإن كانت فاعلية كل هذه المحاولات في مواجهة البطالة لا تزال محدودة ، ودون ما هو متوقع لحل مثل هذه الأزمة ، وربما كان من أسباب ذلك ، النمو البشري السريع ، والزيادة الهائلة في الأفراد ، وسرعة تدفق الخريجين في كل عام بشكل لم نستطع معه الحد من المواجهة .

ومن دراستي للمشكلة ومعوقاتها في وطننا العربي وما حباه الله من إمكانات وموارد وطاقات ، فإنه يتراءي لي بأن جوهر المشكلة يعود إلى عدم معرفتنا بكيفية استغلال الإمكانات التي حبانا بها الله على نحو مناسب فعال ، فالأرض مترامية ، ويمكن الاستفادة منها في توفير فرص عمل من خلال إعمارها والانتفاع بها ، مع النزوح إلى الأماكن النائية والعمل على بث الحياة فيها ، إلى جانب التوسع في المشروعات الصغيرة ، وتسخير القروض الممنوحة لتشغيل الأيدي العاملة ، وتوعية الشباب بالأعمال الجادة والمنتجة ، وعدم إهمالهم إذا انحرفوا أو خرجوا عن الطوق . فإن المشكلة من وجهة نظري وبحسب مفهومي سوف تقل خطورتها بتزايد فعالية جهودنا وطاقاتنا المتمثلة في شبابنا ، فإذا استطعنا أن ننظم أنفسنا ونوجهها الوجهة السليمة الصحيحة لأمكننا أن نستفيد من الزيادة البشرية ، وأن نستغلها فيما يزيد من تقدمنا وإنتاجنا الذي يلبي متطلبات السكان الذين يتزايدون تعداداً ، وتتزايد تبعاً لذلك حاجاتهم من الطعام – كماً ونوعاً – بسبب ارتفاع الدخول في كثير من الأقطار العربية ، والتي هي من أكثر أقطار العالم استيرادا للطعام ، ومن أشدها اعتمادا على الاستيراد من الخارج .

لابد إذن أن نعتمد على أنفسنا في جميع المجالات ، وأن نكون من الدول الموردة لا المستوردة ، ونحن نرى تزايد الهوة بين العرض والطلب على الغذاء في الوطن العربي ، ولهذا انعكاسات بعيدة المدى على كافة المستويات من اقتصادية وأمنية وصحية بشكل ينذر بالخطر .

وهناك خلط بين مشكلة البطالة ومسألة البطالة ، فهي ليست مشكلة يستعصي علينا حلها ، وتبقي خطرا يهددنا ، أو إذا وجدنا لها حلا فهو حل وقتي وتعود المشكلة من جديد أو تظل جذورها ثابتة ، ولكننا درجنا واعتدنا على أن نعتبرها مشكلة ، أما وأنها مسألة فيمكن أن نجد لها كل الحلول بحيث تصبح وكأنها لم تكن ، ولا نعود نشكو من وجودها مرة أخري مهما كانت هناك من أسباب لأننا قدرنا لأقدامنا قبل الخطو موضعها . فالعمل بألوانه المختلفة متاح وموجود ، والفرص مهيأة لكل فرد على الأرض ، فقد جاء فقير يسأل النبي ﷺ ، فأمره أن يحتطب وألا يعود إليه إلا بعد خمسة عشر يوما ، فلما جاءه قال : يا رسول الله ، بارك الله لي فيما أمرتني به ، فقال ﷺ : « هذا خير من أن تأتي يوم القيامة وفي وجهك نكتة المسألة » !! هذا مثل للحث على العمل ، وعدم التواكل والتكاسل ، والسعي وراء لقمة العيش حتى ولو كان ذلك بأبسط الوسائل المتاحة ، ولنبدأ من أول السلم حتي نحقق ونصل إلى ما نريد .

ويمكن لنا كمضطلعين بالأمر أن نوفر ضروريات الحياة الكريمة للفرد من مسكن مناسب يؤويه وملبس يستر جسده وطعام يحفظ عليه طاقته ، ورعاية صحية تعالجه ، وأداة انتقال توصله إلى عمله . يقول النبي ﷺ : « من ولى لنا عملا ولم يكن له زوجة فليتزوج ، ومن لم يكن له خادم فليتخذ خادما ، ومن ليس له مسكن

فليتخـذ مسكناً ، أو دابـة فليتخـذ دابـة ، فمـن أصـاب سـوى ذلـك فهـو غـال أو سـارق » ، وقـد جعـل النبي ﷺ أجـر العامـل معلومـا . يقـول النبي ﷺ : « مـن استأجـر أجيرا فليعلمـه أجـره » وليعطـه الأجر المكافئ للعمل ، قـال تعالىٰ : ﴿ ولا تبخسوا الناس أشياءهم ﴾ وقال ﷺ : « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقـه » ، كمـا كفـل الرسـول ﷺ في وصيتـه بالرقيـق ، حسـن المعامـلة ، يقـول : « إخوانكم خولكـم جعلهـم الله تحت أيديكـم فمـن كـان أخـوه تحت يـده فليطعمـه مما يطعم وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم » وهذا أمر للناس كافة ، كما أوصى عليه الصلاة والسلام براحتهم ، ففي الحديث النبوي : « إن لله عـز وجـل عليـك حـقـا وإن لبـدنـك عليـك حـقـا وإن لأهلـك عليـك حـقـا » فإذا توفر ذلك للناس أعانهم على القيام بواجباتهم .

والبطالة قضية تتعرض لها معظم البلاد ، وإن اختلف حجمها من بلد إلى بلد آخـر ، حتى البـلاد ذات الدخـول المرتفـعة ، والتي لديهـا من القـدرة مـا يمكنهـا من الإنفـاق على مـشاريع التنمـية فيـها وتلبيـة مـا يحتـاجـه سكـانهـا ، امتـدت إليـهـا يد القـضيـة ، ولم تسلم من وجودها ، وإن كـانت بصـورة أقل من مثيـلاتهـا . أمـا معظم البـلاد الأخـرى فـلا تختـلف في وضـعـهـا وأحـوالهـا تجاه هذه القـضـيـة ، وربما كـانت أسبـابهـا واحـدة ، وأخـشى أن تتـفـاقم المشكلة في المستـقبـل ، وتـظل قـائمـة طالما أننا مغيبون عن مواجهتها مما قد يكون له آثاره السلبية الوخيمة .

إن اعتـمادنا على الخارج يجعلنا تحت رحـمة الدول المتحكمة في كل شئـوننـا ، فإن لم نفق من غفـوتنـا ونـنتبـه لهـذا الخطر المستطير ، فـسـوف نـكـون رهن الظروف والأوضـاع العالمـيـة ، وقـد نضـطر إلى الخـضـوع لمطالب ربما لا تتفق ومصالحنا القوميـة

وسيادتنا واستقلالنا ، كما أن هذا قد يؤدي إلى حدوث اضطرابات واختلالات في منظومة الأمن الداخلي .

وعلى الرغم من قناعتنا بأثر الزيادة السكانية في انتشار البطالة ، إلا أنها ليست جوهر المشكلة ، فالزيادة يمكن استغلالها عن طريق التعليم والتدريب والتوجيه في التركيز على الإنتاج والتنمية ، بحيث نعمل على توفير كل ما نحتاجه من مصادرنا المحلية ، وليس عن طريق الاستيراد من الخارج ، فذاك أمر محفوف بالمخاطر ، علاوة على أنه غير مضمون ، ثم إنه يعرض البلاد العربية لمزيد من الضغوط الخارجية عليها ، وإرغام الشعوب وإجبارها على الرضوخ والإذعان للشروط التي تفرضها الأقطار المنتجة والمصدرة والمتحكمة في الأسواق ، وكفانا ما هو موجه إلينا من تحديات .

لابد أن تسهم النواحي العلمية والاقتصادية والسياسية وغيرها في دراسة وتحليل الظاهرة ، من حيث واقعها وأبعادها المستقبلية ، وبناء عليه فإن هذا الكتاب يعد بمثابة مؤشر هدفه طرح الموضوع ، وبيان أسبابه ، وإمكانية معالجته ، ودعوة للمتخصصين في كل الميادين للاشتراك والمساهمة في بحث ودراسة هذه المشكلة باستفاضة حتى يمكن وضع الحلول الناجحة لها ، على أنه لا يجب أن يغرب عن البال ربط هذه المشكلة بأبعادها القومية والقطرية والإقليمية والعالمية ، لأنها جميعا حلقات متصلة ومترابطة ، كما أنه ينبغي أن نعلم بأن الإنسان العربي سواء كان سياسيا أو عالما أو اقتصاديا أو غير ذلك ، هو جوهر القضية ، وأن تكون الصلة بين الجميع قائمة ، فالجوهر يتوقف على الاستراتيجية والخطة التي تضع في اعتبارها تضافر جميع الاختصاصات والذين في مقدورهم الإسهام في حلها ..

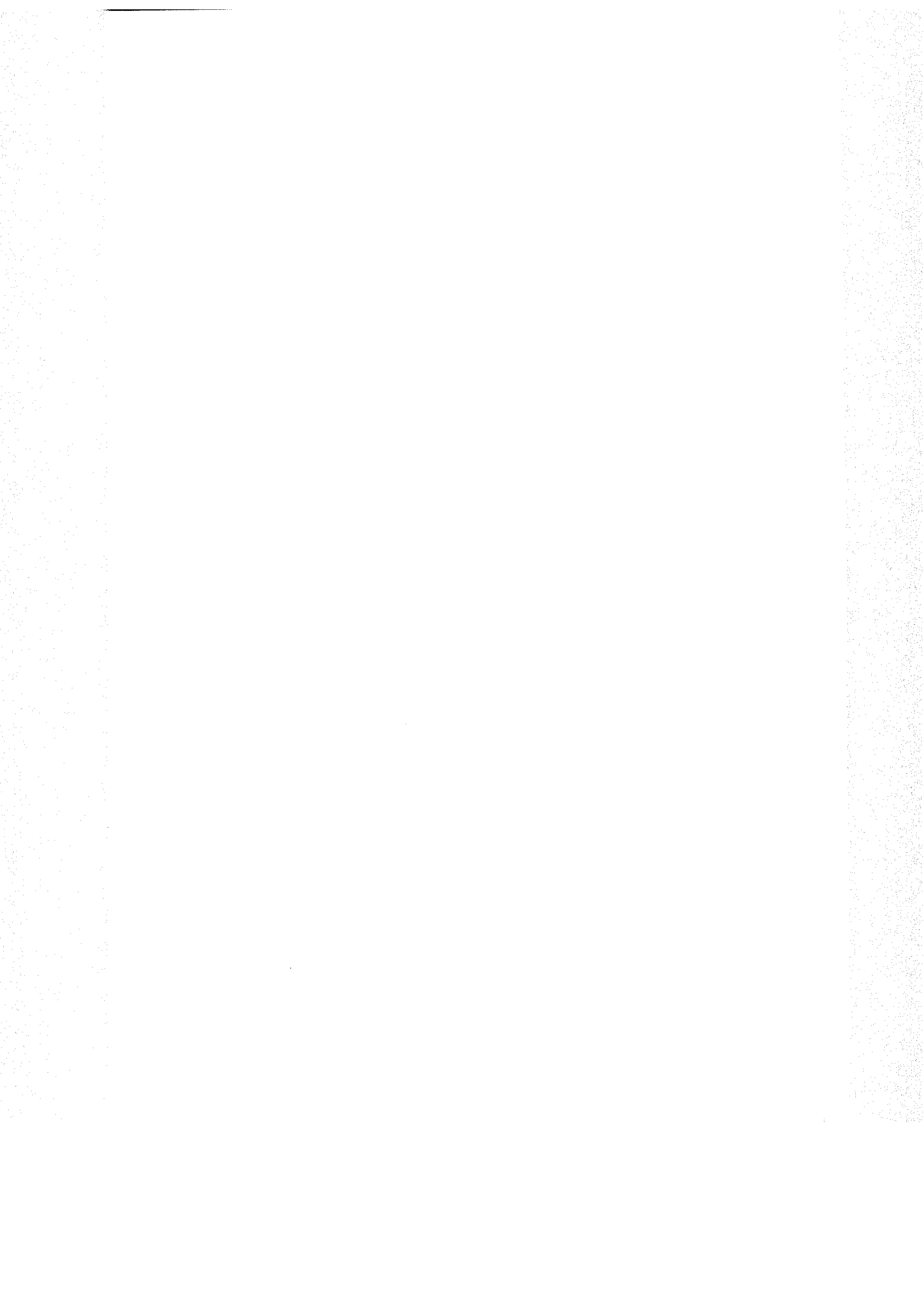
إن المسببات الناتجة عن انتشار البطالة ستزول تدريجيا إذا ما توفرت الخطة الفاعلة بمشاركة جميع المعنيين في تنفيذ هذه الخطة ، وتوفير إمكانية التنفيذ .

صحيح أننا قد سمعنا عن أعداد كثيرة من الوظائف الشاغرة التي وفرتها الدولة وهي بالآلاف وفي مختلف التخصصات ، وسمعنا عن إيجاد فرص عمل في القطاعين العام والخاص ، والجهود الضخمة التي تبذل لتوفير أكبر قدر ممكن من الوظائف للتقليل من البطالة ، والحد منها ، إلا أنني وجدت أن الواجب القومي يدعوني إلى ضرورة المساهمة بقدر ما أستطيع من جهد وإمكانية في حل هذه المشكلة وذلك عن طريق بسط المشكلة ، وتسليط الأضواء على جوانبها المختلفة ، وتحليل أبعادها في الحاضر والمستقبل ، وهدفي من وراء ذلك هو تنوير الرأي العام ليتفاعل مع المشكلة بحسب أهميتها وحجمها ، وكذلك دعوة المتخصصين للعمل الجماعي المشترك للمساهمة في حلها ..

الدكتور خالد الزواوى

الفصل الأول

مُدخــل إلى البطالة



الفصل الأول

مدخل إلى البطالة

تعتبر البطالة مشكلة عالمية ، حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها ، والنامية على السواء ، ومن جانبها رصدت دراسة للمجالس القومية المتخصصة أعداد الخريجين من الجامعات المصرية ، والمعاهد العليا والمتوسطة والمدارس الفنية ، حيث بلغت مخرجات التعليم خلال السنوات العشر الأخيرة حوالي 6.7 مليون خريج ، وتتراوح أعداد العاطلين منهم ما بين 1.47 مليون و 1.9 مليون عاطل ، حيث تبلغ نسبة البطالة بين خريجي التعليم المتوسط 71 % وفوق المتوسط 9 % والتعليم العالي 17 % وقد تركزت البطالة في التعليم العالي في تخصصات التجارة والآداب والآثار والزراعة ، وإن أعلى نسبة بطالة لقوة العمل توجد عامة في محافظات البحيرة والسويس والدقهلية وكفر الشيخ . وحذرت الدراسة من خطورة تفاقم مشكلة البطالة بين الخريجين ، وأكدت أهمية التدريب التحويلي لهم لتدريبهم على مهن تحتاجها سوق العمل ، حيث أكدت أن المجتمع المصري يعاني منذ بداية الثمانينيات من التفاقم الملحوظ لمشكلة البطالة بين خريجي النظام التعليمي حتي أوشكت المشكلة أن تهدد كيان المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، لأن خطورتها لا تكمن فقط في عدم الاستغلال الأمثل لقوة العمل القادرة على الإنتاج والعطاء وما يتضمنه ذلك من إهدار . وتبديد لإنتاج كان يمكن تحقيقه واستخدامه في توفير إشباع أفضل للمجتمع ، ولكن تكمن خطورتها أيضا فيما يترتب عليها من آثار سلبية كانتشار ظاهرتي الإدمان والتطرف واتساعهما وازدياد الشعور بالإحباط واللامبالاة .

ولحل مشكلة البطالة بين الخريجين أوصت الدراسة التي أعدها خبراء المجالس القومية المتخصصة بضرورة تعديل سياسات القبول في التعليم الجامعي ، وفي المعاهد والمدارس الفنية على اختلاف أنواعها بحيث تتواءم أعداد وتخصصات الخريجين مع احتياجات سوق العمل ، والأخذ بنظام التدريب التحويلي مع بداية المرحلة الثانية من التعليم الأساسي لتقليل أعداد الخريجين المتعطلين مع ضرورة الاهتمام بأساليب أخرى لمواجهة مشكلة البطالة إلى جانب التدريب التحويلي ، وذلك بالتركيز على التعليم الفني وأهمية إنشاء مراكز جديدة للتدريب المهني وتزويدها بالكوادر الفنية المدربة ، والمعدات والأجهزة الحديثة ، وأن تقوم وحدات الإدارة المحلية في المحافظات بإنشاء مراكز للتدريب على المهن الزراعية المتعلقة بالتصنيع الزراعي ، وإلحاق بعض فائض الخريجين بالشركات المختلفة ليعملوا بها كمتطوعين ، وذلك بعد تدريبهم على المهن التي تحتاجها هذه الشركات ، وتعيين من تثبت كفاءتهم .

إن البطالة مظهر من مظاهر الخلل في البناء الاقتصادي ، وقد لخص علماء الاجتماع والاقتصاد أسبابها في عدة نقاط منها : انخفاض تكلفة التعليم في مراحله المختلفة مما أدى إلى زيادة الطلب على التعليم ، ، وسياسة التوظيف ، كذلك إنشاء العديد من المعاهد والجامعات الخاصة التي لا تحتاجها سوق العمل ، والقصور المعلوماتي عن سوق العمل في مصر ، والعلاج يتمثل في المقام الأول بالاهتمام والتركيز على الصناعات الصغيرة ، والاستمرار في تمليك الأراضي الصحراوية القابلة للزراعة للشباب ، كذلك تغيير نظام التعليم ليواكب سوق العمل ، وإذا كان القطاع الحكومي آمنا لمن يريد العمل به ، إلا أنه لن يحقق للشباب أحلامه البسيطة ،

والقطاع الخاص مليئ بالفرص المجدية التي يمكن للشباب أن يرضى طموحه من خلالها، ولا ينتظر في طابور العمل . ولكن ما العمل أمام أرقام الخريجين التي تصل سنويا إلى ما يقرب من المليون ، والقطاع الحكومي مكدس بالعمالة ، وما يستطيع أن يقوم به فرد ، يقوم به عشرون فردا . .

في إطار السعي لمواجهة أزمة البطالة ترتكز السياسة الاجتماعية على ثلاثة محاور هي التنمية البشرية والعدالة ومواجهة الفقر ، وفي سبيل تحقيق ذلك تتبنى وزارة الشئون الاجتماعية منظومة متكاملة من البرامج منها : برنامج التضامن الاجتماعي ، وبرنامج الأسرة المنتجة والتكوين المهني لتشغيل الشباب ، وبنك ناصر الاجتماعي، وهذه البرامج تتبنى مشروعات مدرة للدخل لرفع مستوى الأسرة والحد من البطالة ، وتحويل الفئات التي تحتاج للمساعدة إلى فئات منتجة تعتمد على ذاتها في توفير احتياجاتها ، وتسهم في تنمية مجتمعها . فبالنسبة لبرنامج الضمان الاجتماعي فإنه يقوم على فلسفة توفير حياة كريمة لأفراد المجتمع ، وتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي والمادي للأسر الفقيرة من الفئات التي عجزت عن العمل نظرا لمرضها أو كبر سنها ، وأصبحت بلا مورد ، ولم تظلها مظلة التأمينات الاجتماعية ، وكذلك الأرامل اللاتي فقدن عائلهن ، والأيتام الذين فقدوا آباءهم ، فمن حق هذه الفئات أن نهيأ لها الفرصة لتعيش ، وتكون أداة نفع وكسب لمجتمعها وكذلك الفئات الأخرى التي لا تندرج تحت نظم المعاشات ، تصرف لها المساعدات المالية والعينية لتعينها على الخروج من أزمة المرحلة الحرجة التي وضعت فيها ، مثل حالات المرض والعجز الجزئي والتعليم والحمل والرضاعة ، وفي حالات النكبات والكوارث العامة والفردية . وفي إطار التحول الاقتصادي ، وتخفيفا لآثار هذا

التحول الاقتصادي فقد اهتمت الحكومة المصرية برعاية الفئات الأشد فقرا في المجتمع ، وقامت بعمل مشروع له دخل ثابت للأسر غير القادرة على مساعدة نفسها ، آخذة في الاعتبار البعد الاجتماعي في محاولة لإدماج هذه الأسر في زمرة المنتجين بتوفير الفرص المناسبة لقدراتها ، وتستهدف الوزارة امتداد مظلة الضمان الاجتماعي وإدماج الأسر في مشروعات إنتاجية .

وانطلاقا من البعد الاجتماعي لبنك ناصر الاجتماعي ، كان لابد للبنك من أن يجعل هدف التنمية الاجتماعية هدفا أساسيا له بقيامه بتوفير جميع الإمكانات ، وذلك من خلال عدة محاور ، الأول : يركز على تمويل مشروعات تمليك وسائل الإنتاج ، والهدف الأساسي منه تحويل بعض مستحقي الزكاة القادرين على العمل إلى منتجين يعتمدون على ناتج أعمالهم ، وذلك بتوفير حياة كريمة ومنتجة لهم ولأسرهم ، ويتم ذلك من خلال توفير تمويل صغير ، والمحور الثاني ينحصر في تمويل مشروعات إنتاجية مثل تمليك ماكينات التريكو والخياطة ، وتصوير المستندات وأجهزة الكمبيوتر ، وآلات النجارة وبعض معدات الورش . أما المحور الثالث فيختص بتمويل مشروعات صغيرة لتحسين دخل صغار العاملين ، والمحور الرابع هو تمويل مشروعات شباب الخريجين .

أنواع البطالة :

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها ، لا من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليمية ، أو المهنة ، فقد يُنظر إليها خلال الدورة الاقتصادية ، فتسمى بطالة دورية ، أو بطالة احتكاكية ، وكما ينظر إليها من خلال التنقل بين المهن المختلفة ، وبطالة هيكلية . وهي البطالة التي تحدث نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني ، وكذلك هناك البطالة الموسمية أو العرضية .

فالبطالة الدورية تحدث حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل ، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة ، وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية . وقد تعرض لها في عام 1930 وكذلك في عامي 1962 و1983 .

والبطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة ، هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة .

أما البطالة الاحتكاكية ، فهي بطالة تحدث بسبب الحراك المهني ، وتنشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ، أو لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل ، ويمكن إدخال هذا النوع من البطالة في تلك التي أشارت إليها الأمم المتحدة وهي الخاصة بعجز الطلب الكلي للعمل على الاستفادة من العرض المتاح ، وذلك يحدث سواء في الدول المتقدمة ، أو الدول المتخلفة اقتصاديا ، ففي الأولى يعجز الطلب الكلي عن مجاراة العرض من العمل ، وينشأ عن عدم كفاءة الناتج من الطلب الفعال للسلع والخدمات ، فيكون مداواة ذلك بزيادة الإنتاج ، ولكن في الدول المتخلفة فالأمر يرجع إلى نقص رأس المال أو الأرض ، مما لا يمكن لرأس المال المتاح أن يستوعب العمالة المعروضة في سوق العمل .

والبطالة الاحتكاكية تتمثل في أن الباحث عن عمل ينتقل من منطقة إلى أخرى ، أو يكون مؤهلا على تخصص لا يتطلب غير الثانوية العامة ، ويرتقي مؤهله إلى المؤهل الجامعي . لكنه يبحث عن عمل ولا يجده ، لأنه لا يتمكن من الاتصال بصاحب العمل الذي لديه الفرصة ليعمل لديه ، وتسمى البطالة خلال الفترة التي يتم البحث فيها عن عمل ، بطالة احتكاكية .

بالنسبة للبطالة الهيكلية ، وتسمى في مراجع أخرى البطالة الفنية ، وأسبابها كثيرة : منها التغير في هيكل الطلب على المنتجات ، فيترتب عليه تغير في هيكل العمالة المستخدمة أو إدخال تطور تقني معين في أعداد المكلفين بأداء العمل ، مما يؤدي إلى توفير الأعداد الزائدة من العمالة ، أو بسبب انتقال الصناعة من مكان إلى آخر ، فقد لا يستجيب بعض العمال لهذا الانتقال ، فيتعطلون عن العمل .

ويرى الاقتصاديون أنه يجب إدخال الاحتياطات الكفيلة بإدخال التحسينات على الصناعات المختلفة ، بحيث يحول العمال الذين يزيدون عن الحاجة إلى أعمال أخرى تحتاج إلى مزيد من العمالة ، سواء كانت الأعمال التي ستسند إليهم في الصناعة نفسها ، أو في صناعات أخرى جديدة ، أو صناعات مقبلة على الازدهار ، ويجب إدخال برامج إعادة التدريب ، والتدريب التحويلي للعمال الزائدين عن الحاجة توطئة لدرء مساوئ هذا النوع من البطالة .

وهناك البطالة الموسمية أو العرضية : وهي بطالة تحدث خلال موسم معين ، أو بعد انتهاء عمل عرضي معين مثلما يحدث في محالج القطن أو فى أعمال الشحن والتفريغ في الموانئ ، فهذه الأعمال العرضية أو الموسمية تدر دخلا على صاحبها ، لكن هذا الدخل متقطع ، إذ ينقطع بانقطاع العمل أي بانتهاء الموسم ، أو انتهاء العمل العرضي .

ويجب الأخذ بسياسات تثبيت حجم بعض فئات العمال العرضيين ، مثل عمال البناء والشحن والتفريغ ، بحيث لا يزيد عرضهم ، بالحد من دخول عمال جدد في مهنتهم ، وترمي هذه السياسات إلى تنظيم دخول العمال الجدد في هذه المهن ، بحيث لا يزيدون عن حاجة الأعمال الفعلية ، باتباع نظم التشغيل بالتناوب التي من شأنها ضمان حد أدنى لأيام العمل ، أو حد أدنى للأجر بغض النظر عن أيام العمل الفعلية ، وذلك بمقتضى اتفاقيات تعقد بين نقابات العمال ، وبين المتعهدين والمقاولين في هذه الصناعات ، أو الأعمال مجتمعين ، وتنشأ بموجب هذه الاتفاقيات صناديق مشتركة يسهم فيها الطرفان ، وتكون وظيفتها الأساسية الاحتفاظ بمناسيب معينة يتفق عليها وتغطي أيام العمل خلال الأسبوع ، أو لجملة الأجر الأسبوعي ، تكفل لجميع العمال كحد أدنى ، وإن قلت أيام عملهم الفعلية في الأسبوع عن كفالة هذا الحد ، فإن الصندوق المشترك يتحمل الفرق في هذه الحالة ، ويجب أن تشمل الدولة برعايتها من هم دون ذلك لحماية العمال العرضيين من البطالة والفقر .

تحديد معدل *البطالة* :

معدل البطالة هو نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة ، والكشف عن ذلك المعدل ليس أمرا سهلا .

يمكن أولا الكشف عن ذلك المعدل من خلال تعداد السكان في البلد الواحد ، لكن ذلك يحدث كل عشر سنوات في معظم البلاد المتقدمة ، وقد يتأخر عن ذلك بسبب نقص الإمكانات في الدول النامية . ويمكن أن يستخلص هذا المعدل من العينات التي تقوم بها أجهزة الإحصاء في بعض البلاد كل سنة أو كل ثلاثة أشهر ،

بحيث تغطي العينة ربع القوى العاملة ، وفي نهاية السنة تعطي العينة القوى العاملة بأسرها . أما الاستناد إلي إحصاءات مكاتب القوى العاملة ، التي تقوم بتسجيل العاطلين سواء لأول مرة (أي عند حصولهم على المؤهل أيا كان والبحث عن عمل أو دخولهم سوق العمل لأول مرة) أو بسبب فقدهم أعمالهم ، فإن الإحصاء الناتج عن ذلك يعد غير دقيق ، ذلك لأنه ليس كل العاطلين يسجلون أنفسهم في مكاتب العمل بسبب فقدان الثقة في هذه المكاتب في قدرتها على تشغيلهم . وعادة ما ينسب العاطلون إلى القوى العاملة المدنية (قوة العمل بالإضافة إلى المتعطلين أنفسهم) وفي هذه الحالة يكون المعدل الأول أعلى من المعدل الثاني ، ويقدر البعض أن الفرق بين حساب المعدلين قد يتراوح بين 0.1 % و 2.0 % وذلك راجع إلى حجم الجيش في البلد محل الدراسة . ومن المفيد أن يكون حساب المعدل على أساس قوة العمل بما فيها العاملون في الجيش ، ذلك لأن هؤلاء العاملين بالفعل يتقاضون أجورا ، أو يؤدون أعمالا ولو أنها عسكرية بمن فيهم من مجندين .

تقسيمات البطالة :

تتنوع تقسيمات البطالة لتشمل العديد من الأنواع ، فهناك التقسيم حسب الجنس ، فتكون منخفضة في الذكور ، مرتفعة في الإناث ، بسبب أن فرص العمل للذكور متاحة ، أما الإناث فإن البعض منهن راغبات في العمل ، قادرات عليه ويبحثن عنه ، لكن فرص العمل غير متوافرة لهن ، ويستخلص معدل البطالة للذكور من نسبة عدد العاطلين إلى عدد السكان الذكور ، ومعدل البطالة للإناث من نسبة عدد العاطلات إلى عدد السكان من الإناث . ومن هذين المعدلين يتضح أن معدل بطالة الذكور أعلى من معدل بطالة الإناث . . أما لو تم استخلاص معدل البطالة للذكور من نسبة عدد العاطلين إلى عدد القوى العاملة من الذكور ، وعدد

العاطلات إلى عدد القوى العاملة من الإناث ، فإن النتائج سوف تختلف ، ويبدو الاختلاف واضحا بين الذكور والإناث في الأعداد فسيكون عدد الذكور العاطلين كبيرا إذا قورن بعدد الإناث ، لأن عددا كبيرا من الإناث لا يظهر في الإحصاءات كمتعطلات ، إذ أن أغلب الإناث لا يدخلن سوق العمل .

ويأتي بعد ذلك التقسيم ، حسب المحافظات ، أو حسب الريف والحضر ، ولو أخذنا مثلا محافظة كفر الشيخ ، لتبين أن معدل البطالة بها 4.6 % للذكور و 6.8 % للإناث (وهي محافظة تجمع بين الريف والحضر في الوجه البحري) ، ومحافظة سوهاج في الوجه القبلي بها نسبة المتعطلين إلى قوة العمل 4.9 % للذكور و 4.4 % للإناث ، بينما في القاهرة بلغت النسبة 15.2 % و 17.4 % على التوالي .

أما التقسيم حسب النشاط الاقتصادي والمهنة ، فلا يصلح إلا لهؤلاء الذين كانوا يعملون ثم تعطلوا عن العمل ، ولا ينطبق على الداخلين الجدد إلى سوق العمل ، فهؤلاء لم يعرف لهم نشاط بعد يعملون فيه ، كما لم تعرف لهم مهنة بعد ليعملوا فيها ، إلا إذا نظر الباحث إلى تخصصاتهم ، ففي هذه الحالة سوف يعد التخصص مؤشرا للمهنة .

وهناك تقسيم للبطالة حسب فئات العمر ، وفي هذه الحالة يقتضي الوضع توزيع العاطلين على فئات العمر (15 - 19) ، (20 - 24) ، (25 - 29) ، وهكذا ، وتوزع قوة العمل على هذه الفئات ، وبقسمة المتعطلين على قوة العمل في الفئة العمرية الواحدة ، ينتج معدل البطالة في فئة العمر ، وإذا تم توزيع البطالة حسب الجنس والفئات العمرية لكانت هناك مؤشرات كثيرة للبطالة ، ولتبين لنا ما هي الفئات العمرية التي ترتفع فيها البطالة والفئات العمرية التي تنخفض فيها ، ويمكن أن تبنى سياسات امتصاص البطالة بدقة لو أضيف إلى هذا التقسيم تفصيل

عن المستويات التعليمية ، بأن تؤخذ كل فئة عمرية وتوزع حسب الجنس والتعليم ، وقد تظهر أن معدلات البطالة أعلى في النساء منها في الرجال ، وبين المراهقات والمراهقين والشباب أعلى منها بين البالغين ، وتطول فترة البطالة في مرحلة الكساد ، وتقل في مرحلة الذروة الاقتصادية .

ويوجد تقسيم آخر في تعدادات السكان ، والمسموح بالعينة يعرف باسم الحالة العلمية ، وفيه يكون توزيع السكان إلى : داخلين في مجال العمل ، ويقسم هؤلاء إلى متعطل ، وعامل لقاء أجر نقدي ، وصاحب عمل ويديره وصاحب عمل يعمل لحسابه ، وعامل لدى الأسرة دون أجر نقدي ، أو إلى غير الداخلين في قوة العمل إلى زاهدين في العمل ، وربات البيوت والطلاب ، وغير القادرين على العمل .

التعليم والبطالة :

يتفاوت نموذج التعليم في مناطق العالم المختلفة ؛ في إنجلترا مثلا نجد أن التلاميذ الصغار الذين يضعون أمامهم هدف الوصول إلى التعليم الجامعي ، يتجهون إلى التخصص مبكرا في مواد قليلة وهم مازالوا في مرحلة التعليم المدرسي ، ثم يظلون مقيدين باختياراتهم الأساسية ، وعادة يكون هذا الاختيار مادة واحدة أو مادتين . . وهذا يساعد على التيسير في حصول الطالب على فرصة عمل نتيجة لتحديد تخصصه الذي يمكنه من الإجادة في العمل الذي سيسند إليه بعد تخرجه .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فيتسم التعليم المدرسي والجامعي بالتوسع ، فيما يمكن أن ينتج خريجين أكثر تكاملا مع انتهاء دراستهم ، وحصولهم على « البكالوريا » لكن التنافس في أرقى المدارس الثانوية يكون قاسيا ، بحيث لا يستطيع إلا قلة من الطلبة الاحتفاظ باهتمام كبير في المواد التي تخرج عن نطاق

المتطلبات المهنية المباشرة ، ومن المحتمل أن يكون هناك استفادة علمية من مستويات التعليم العالي في تدريس العلوم العامة المطلوبة لطلبة الآداب والفنون ، والعكس صحيح .

هذه النماذج من التعليم تخلق فرصا للشباب بعد ذلك ، تساهم في تحقيق رغباتهم وبناء شخصياتهم ، وإقامة حياة آمنة ومستقرة ، وتسهل عليهم البحث في مشوار الحياة العملية ، وتفتح أمامهم سبل الرزق ، حيث يكون الإنسان المناسب في المكان المناسب ، وهذا ما لا نراه مطبقا في بعض الدول التي تفتقر إلى مثل هذه النماذج التعليمية ، وتكون النتيجة التخبط في البحث عن عمل ، والانتظار لمدد تجاوز العشر سنوات بلا عمل مناسب أو دائم ، فضلا عن عدم تطبيق مبدأ التخصص ، مما يزيد من المشكلة ويعقدها ، وتظل مسألة البطالة قائمة وإن تعددت صورها .. لذلك ينبغي بذل مجهود أكبر كثيرا يكرس لتوفير منافسات سلمية بين الشباب ، بتقديم نماذج متقدمة ومتحضرة في التعليم ، وباشتراكهم في المسابقات واللقاءات العلمية ، وخلق أجواء صحية لتبادل أفكارهم ومناقشتها ، فقد يحول هذا دون تعثرهم في مشوار الحياة العلمية ، إلى جانب معرفتهم بحقوقهم وواجباتهم ، والدخول إلى عالم الإنتاج بطرق علمية سليمة ، ويبعدهم عن الانخراط في الأنشطة الإجرامية التي قد يلجأون إليها إذا لم يُصنع لهم الجو المناسب الذي يستطيعون أن يتنفسوا فيه ، ولا شك في أن المنافسات العلمية تفتح الطريق أمام الشباب ليقضوا أوقات فراغهم فيما يعود عليهم بالفائدة ، وليس هناك وسيلة نستطيع بها أن نتغلب على مسألة البطالة ، وأن نتفادى تفاقم هذا الخطر ، إلا باتخاذ بعض التدابير الضرورية التي من أهمها تطوير التعليم ، والتقليص الشديد لزيادة النمو السكاني في الدول النامية .

ومن المعروف أن الشباب لديهم مخزون هائل من الطاقة ، ومن سماتهم العامة التوق الشديد للإثارة وحب المغامرة ، والإجادة فيما يسند إليهم من أعمال ، فإذا شملتهم الرعاية الكافية ، استطعنا أن نستغل هذه الطاقة في الارتقاء بالمجتمع والتقدم به إلى مراتب العلا ، فهم حجر الزاوية لكل نهضة ولكل حضارة ، وإعطاؤهم حريتهم تحقيق لراحة المجتمع وراحة المواطنين الذين يحتاجون للفرد الواعي المتخصص الذي ينجز لهم أعمالهم في يسر وسهولة ، ولا يضيع عليهم أوقاتهم ، من منطلق أن الوقت عصب الحياة ، وأساس كل عمل مثمر ، ونجاح محقق ، وإضاعته وعدم الاهتمام بقيمته يفسد علينا حياتنا ، وتصبح بلا قيمة . .

البطالة والمجتمع المصري :

وتعتبر البطالة مشكلة تواجهها كل من الدول المتقدمة ، والدول النامية على حد سواء ، مع الاختلاف في طريقة التعامل معها في كل منهما ، حيث البنية الاقتصادية داخل المجتمع في الأولى مؤهلة بفروعها المختلفة بأن تولد فرص عمل حقيقية . أما في الثانية فإن الحلول تكون وقتية دون الوصول إلى حلول غير مباشرة بعيدة المدى في تأثيراتها على الاقتصاد ، ومن ثم على قضية التوظيف والتشغيل داخل المجتمع .

وتعتبر حالة المجتمع المصري إحدى الحالات التي تنطبق عليها هذه الظاهرة من حيث وجود المشكلة والوسائل غير المناسبة لحلها ، فعند النظر إلى تاريخ تطور مشكلة البطالة في المجتمع المصري نجد أن المشكلة نتجت عن الواقع السياسي والاجتماعي الذي وجد فيه المجتمع المصري نفسه بعد ثورة يوليو 1952 ، حيث إنه مع التطورات الاقتصادية والمجتمعية التي رافقت الثورة برز الخطأ غير المقصود ، الذي يكرس المشكلة مع اتباع الدولة - عقب الثورة - سياسة التوظيف الحكومي ، التي أصبحت مع الوقت عادة ساعدت على خلق ثقافة الموظف الحكومي داخل المجتمع ،

والتي ساعدت على تكريسها الظروف المجتمعية التي مر بها المجتمع المصري عقب حصوله على الاستقلال ، ففي هذه الفترة كانت نسبة الأمية مرتفعة في المجتمع ، وهو الأمر الذي ترتب عليه الحاجة الملحة إلى الموظفين الحكوميين مع ظهور مؤسسات جديدة متمثلة في القطاع العام الجديد الذي حل محل القطاع الخاص الذي كان موجودا قبل الثورة ، فضلا عن وجود بعض الفراغ في الوظائف التي كان يشغلها الأجانب سواء في مؤسساتهم الخاصة أو في الكادر الحكومي ، وبالتالي باتت الحاجة ملحة إلى عدد كبير من الموظفين الذين يريدون هذه المؤسسات ، ومن ثم لجأت الدولة إلى فتح باب التعيين لشغل هذه الوظائف بشكل تلقائي في وقت كانت فرصة وجود الموظف الحاصل على مؤهل ، حتى لو كان متوسطا ، أمرا صعبا ، واستمر الحال كذلك حتى بدأت ملامح المشكلة تظهر في فترة السبعينيات ، على اعتبار ما حدث في الفترة السابقة كان بمثابة العلاج المسكن ، وهو الأمر الذي ظهرت آثاره السلبية في فترة الثمانينيات والتسعينيات ، حيث لم تتبلور في المجتمع آلية أخرى لإيجاد فرص عمل موازية لسياسة التوظيف الحكومي ، والتي كان من المفترض أن يقوم بها القطاع الخاص تم التخلي عن المنهج الاشتراكي في السبعينيات ، وحدوث بعض الانفتاح في الاقتصاد المصري . وفي المقابل بدأت أعداد الخريجين في الزيادة مع بداية الثمانينيات مع الاستمرار في آلية التوظيف في القطاع العام دون استحداث آلية أخرى تمتص العمالة الزائدة بخلاف القطاع الحكومي . وعلى الفور بمجرد أن تم الانتقال من حقبة السبعينيات إلى الثمانينيات تحول توظيف الشباب إلى عبء على الجهاز الحكومي ، مما جعل الدولة تتخلى بالتدريج عن هذا النهج تلقائيا ، دون أن توجد الطريقة المثلى لإيجاد فرص عمل حقيقية داخل الاقتصاد ، الأمر الذي ترتب عليه أن ارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى 6 % من إجمالي عدد السكان .

وكانت هناك أسباب أخرى ساعدت على استفحال المشكلة تتمثل أولا في عودة العمالة المصرية التي هاجرت بأعداد كبيرة إلى بلاد النفط ، حيث إنها ضاعفت من عبء البطالة عند عودتها إلى أرض الوطن ، وثانيا عدم نضج القطاع الخاص في قدرته على إيجاد فرص عمل ، نتيجة لسطحية استثمارات القطاع الخاص الوقتية التي تنتج بضائع استهلاكية ترفيهية ، وعدم قدرتها على تشييد بنية اقتصادية كفيلة بإحداث التراكم مع مرور الوقت في الاقتصاد الوطني ، فضلا عن عدم وجود المعايير الكافية التي تضمن حقوق العمال في هذا المجال . وكان طبيعيا أن يتوقف الجهاز الحكومي في ظل ترهل القطاع الحكومي وتكدسه بالعمالة الزائدة عن التوظيف ، مع الاستغناء وظائف معينة ، ولكن الشئ غير الطبيعي هو ألا توجد السبل البديلة لحل المشكلة ، في الوقت الذي أصبح الاستمرار في نمط التوظيف من المسكنات المميتة للمجتمع ، على اعتبار أن ظروف الوقت الحاضر لم تعد نفس الظروف التي كانت في الفترات السابقة ، ومن ثم خلق فرصة العمل الحقيقية هو المخرج الحقيقي لهذه المشكلة ، وليس التكديس في المكاتب الحكومية ، وهو الأمر الذي يطرح التساؤل عن الكيفية التي يتم بها خلق فرص العمل في ظل مجتمع نام يواجه الكثير من المشكلات ، من بينها على سبيل المثال عدم نضج القطاع الخاص داخله ، بالشكل الذي يجعله يستثمر طاقة الشباب في أعمال تدفع بالاقتصاد إلى الأمام ، حيث إنه على الرغم من أن القطاع الخاص يستحوذ على نحو 70 % من الاستثمارات الموجودة في المجتمع ، إلا أنه لا يسهم إلا بالقليل في تخليق فرص عمل حقيقية للشباب .

وحتى يتم الوصول إلى حلول من الضروري أولا التخلص من السلبيات والتراكمات التي فرضتها ظروف الفترة الماضية ، مع ضرورة التخلص عن نهج التوظيف الحكومي الذي أصبح بمثابة امتياز للعاملين فيه ، وأن يقتصر دور الدولة

على حماية العاملين في القطاعات المختلفة مع تهيئة الظروف لخلق فرص العمل الحقيقية ، عن طريق فتح باب الاستثمارات الحقيقية داخل المجتمع مع إعطاء الفرص للجادين من المستثمرين ، بمعنى آخر أن تراقب الدولة ، وتزرع المسئولية المجتمعية في الرأسمال الوطني ، وثانيا ضرورة التقليل من المزايا التي تجعل الشباب يلهث وراء الوظيفة الحكومية ، وثالثا ضرورة إيجاد الآلية التي تحفظ لأي عامل - مهما كانت بساطة عمله - في أي قطاع حقوقه حتى لو كان ذلك بشكل مؤقت في الأعمال الموسمية كالزراعة وما شابهها من أعمال الحرف الأخرى ، فغياب مثل هذه الآلية ساعد على تكريس المشكلة ، بوجود علاقة غير طبيعية بين العامل وصاحب العمل يكون ضحيتها في النهاية العامل ، وهو الأمر الذي يفسر التسارع على الوظيفة الحكومية التي تضمن له بعض الحقوق غير المتوافرة في القطاع الخاص ، على الرغم من قلة العائد ، ومن هنا تصبح الضرورة ملحة لاستحداث مثل هذه الآلية ، ورابعا ضرورة أن يسهم القطاع الخاص في إيجاد فرص عمل للشباب بنفس الدرجة والسعة التي يحتلها في اقتصاد المجتمع ، نفس الأمر ينطبق على الدولة في حالة إدارتها لبعض المؤسسات الاقتصادية ، على أن تكون سياسة إيجاد فرصة عمل هي نتيجة طبيعية لوجود مؤسسات منتجة في المجتمع ، وليس نتيجة لتوفير مبان مكدسة بالمكاتب والموظفين ، مخلفة صفا آخر في شكل بطالة مقنعة ، وهم فئة أشد ضررا لكونها محسوبة من الفئة العاملة ، في حين أن الذي يحسب في عداد البطالة قد يكون أقل ضرراً حتى لو كان يعمل أعمالا مؤقتة لقدرته على التحرك والتأقلم مع الواقع ، ومن هنا ينعكس الأمر ؛ حيث من هو خارج القيد الوظيفي ، هو الأكثر إنتاجا ، ومن بداخله يصبح مستهلكا لا منتجا ، ثم إيجاد الآليات التي تضمن الحقوق لأصحاب الأعمال المؤقتة ، وضرورة أن يوجد نهج يحفظ حقوقهم ، وآدميتهم أمام رب العمل .

وفي النهاية يتضح أن هناك خللا موجودا في فلسفة التوظيف داخل المجتمع ارتبط بالتطورات التي لحقت بالمجتمع المصري ، والتي تتطلب لإصلاحه ضرورة التخلي عن السياسات التي سادت في هذه الفترة عقب ثورة يوليو ، مع ضرورة استحداث آليات جديدة تضمن إيجاد فرص عمل حقيقية ، في نفس الوقت الذي تضمن فيه حقوق العمال سواء كان ذلك في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص ، مع تقليل التفاوت في المزايا بين القطاعين إن لم تكن المساواة بينهما ممكنة ، حتى تتساوى فرص العمل أمام الجميع ، ولا يكون هناك تكدس واختناق في مكان على حساب مكان آخر ، ولن يتحقق ذلك إلا بمحاولة إزالة كل الاختناقات الموجودة في سوق العمل في مصر ، مع ضرورة البعد عن المسكنات المؤقتة ، مع الجدية في الوصول إلى حلول حقيقية تعمل على تخفيف حدة المشكلة مستقبلا لا تعمل على تعقيدها .

حلول قابلة للتطبيق في مصر :

(تنمية المواهب) مهارات في الكمبيوتر - شبكات الإنترنت - اللغات - تدريب الشباب على مهن .

الاستفادة من المؤسسات التعليمية المختلفة .

إيجاد فرص عمل خلال الإجازات في الدراسة .

من يعرف أكثر يجد عملا .

المؤسسات ودورها (تعليم + قدرات شخصية) .

تعلم قدرات تسويقية (يتفاعل مع المجتمع - إدارة حوار) .

إعادة تأهيل الشباب .

وضع برامج لتأهيل بعض الناس (مصانع - مؤسسات - وكالات للتسويق والدعاية - الطفل يعمل بالكمبيوتر) .

تصدير برامج أو كوادر .

وقد تطورت الهند ، وأصبحت أكبر قوة تقدم هذه البرامج ، ولو استغللنا كفاءاتنا لاستطعنا أن نصل إلى مرحلة جيدة .

إقامة ورش العمل ، والتنسيق بين كل الوزارات ، وبين الجهات الحكومية ، وغير الحكومية . .

في الريف المصري : توجد مشكلة المخلفات الزراعية · مثل قش الأرز والذرة .

عدم إعطاء فرص عمل للشباب .

عدم الاستفادة من الثروة الحيوانية ، وإنتاج الألبان .

ويمكن الاستفادة من المخلفات الزراعية بجمعها وتزويد المصانع بها لتصنيع الورق منها ، وعدم حرقها حتى لا تتسبب في حدوث التلوث الذي نعاني منه .

في المدينة : 12 ألف طن قمامة في اليوم وتزيد مع كثرة السكان في كل مدة ، وهذا يشكل خطرا كبيرا على البيئة من تلوث وغير ذلك ، ومن الممكن عمل مشروعات من المخلفات (مصادر مواد خام) مع توفير فرص عمل للشباب ، فأفضل حل للبطالة هي المشروعات الصغيرة ؛ فـ50 % من فرص العمل في أمريكا تتم من خلال المشروعات الصغيرة، وكذا كندا والصين والهند ، وهنا نقول يجب اتباع أسلوب المشاركة فهو يخفف من المخاطر على الشباب ، مع منح التيسيرات من جانب الحكومة ، وتدريب الشباب على الحرف ، وتصدير منتجاتهم للخارج .

ويتحقق - بداية - للمستفيد بهذه المشاركة في رأس المال . . الاطمئنان النفسي الكامل إلى أنه لن يتحمل وحده المخاطر . . وأنه سوف يجد في كل وقت الشريك القادر على تقويم مسار المشروع في كل فترة . . والتحديد مسبقا لنوعية وحجم الإنتاج الذي يضمن تسويقه ، إلى جانب امتلاك إمكانية مواجهة أية معوقات وتذليلها أولا بأول . . فضلا عن أن ما يقدم للمستفيد من البداية مشروعات مناسبة

انتـقيت ودرست بالكامل من قبل فنيا وإداريا وتسويقيا .. وجهزت مبكرا كل الإمكانات لمواجهة جوانب المخاطرة منها، بحيث يكون نجاحها هو الاحتمال الأكبر، وليس المهم أن تكون المشاركة بتقديم مال للمستفيد ، وإنما بتوفير احتياجات مشروعه المنتقى طبقا للدراسة المسبقة .. وتقويمها بما تكلفته ماليا .. وتعطي الأولوية للمشاركة مع مشروعات الشباب الذي التحق ببرامج تأهيلية متطورة .. واكتسب مواصفات ومهارات أداء معينة .. وأصبح جاهزا لبدء مشروعات ناجحة معه .. وتقوم وزارتا الإنتاج الحربي والاتصالات ، بإعداد برامج التدريب فيما يتعلق بالكمبيوتر ونظم المعلومات .

ليست المشكلة في الأعداد المتراكمة من العاطلين كما يقول المسئولون ، ولكن المشكلة التي تؤرق المجتمع كله والتي تشغل البال ، هي مستقبل الأجيال القادمة التي سيتم تخريجها من التعليم المتوسط والعالي سنويا ، والتي يمكن أن تصل إلى أكثر من 5 ملايين خريج خلال السنوات القادمة ، وسوف يدخلون إلى سوق العمل مطالبين بإيجاد فرص عمل مناسبة لهم ، وتتركز سبل معالجة المشكلة كما يراها المسئولون أيضا في عمليات التدريب والتأهيل للخريجين من خلال مراكز تدريب حكومية يتضاعف تعدادها عاما بعد آخر ، بحيث يخرج الخريج متدربا ومسلحا بعلم تطبيقي في المجالات المختلفة سواء الزراعية أو الصناعية أو الخدمية .

وهناك فكر يخص العمالة المدربة للسوق الأفريقية ، وهي سوق واعدة تحتاج وتتطلب مهارات يدوية وذهنية كبيرة ، ولكن هناك عقبات تعوق الشباب المصري المتوجه إلى هذه السوق منها : اللغة : فلا يمكن لفرد أن يعمل في دولة ما دون العلم والإلمام بلغة هذه الدولة ، لذلك فإن برنامج التدريب لابد أن يشمل التدريب على اللغة سواء كانت الفرنسية أو الإنجليزية حسب البلد التي يطمع المتدرب في الذهاب إليه .

ويمكن للصندوق الاجتماعي أن يدعم المشروعات الصغيرة في مراحلها الأولى إذا ما أتيحت فرص عمل خاصة للشباب المدرب بالدول الأفريقية ، وكانت هناك حاجة لهؤلاء الشباب لإقامة مشروعات صغيرة لحسابهم الخاص ، سواء ورش صيانة أو مشروعات تربية أو غير ذلك . ولا شك أن السوق الأفريقية تحتاج إلى الكثير من المهارات الفنية في كل التخصصات ، ويمكن للعمالة المصرية المدربة الناطقة بلغة بلد المهجر أن تؤدي دورا نافعا في امتصاص جزء كبير من فائض الخريجين .

كما أن هناك دورا للملحقين العماليين من مصر في كل سفارات العالم ، حيث يمكنهم القيام بالإشراف ومتابعة العمالة المصرية القائمة هناك وحل مشكلاتها ، ومن الممكن أيضا أن ينشط دورهم لفتح آفاق جديدة للعمالة المصرية المدربة ، ليس من خلال حاجة الحكومات فقط ، إنما وحاجة القطاع الخاص أيضا . ومدى إمكانية استيعاب العمالة المدربة ، ومدى حاجة السوق إليها ، وكذا الإلمام بالتشريعات التي تحكم العمل في هذه الدول مع شرحها لهؤلاء العمال .

المرأة والبطالة :

المرأة نصف المجتمع ، والاستفادة من طاقتها ضرورة ملحة ، فالتنمية الشاملة تتطلب المشاركة الفعلية للمرأة في مختلف المجالات ، وذلك ليس مجرد حق لها فقط بقدر ما هو واجب على المجتمع حتى تتمكن من تأدية دورها كاملا في الجهود الوطنية التي تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبما يتفق مع طبيعتها وواجباتها الأسرية ، وبما لا يتعارض مع تعاليم دينها ، وإذا كانت بعض النساء يبحثن عن عمل بشتى الطرق دون جدوى ، والبعض الآخر يجدن في البيت الحصن الأمين لهن ، فإن جميع التقارير تؤكد أن نسبة البطالة في السيدات عالية للغاية ، والنساء كما يشير تقرير المجلس القومي للمرأة يجهلن حقوقهن القانونية .

فمصر من أولى الدول العربية التي منحت المرأة حق التعليم والعمل ، والمشاركة السياسية ، كما يمنع الدستور أي تمييز على أساس الجنس ، ورغم ذلك مازالت الأمية تنتشر بين الإناث خاصة بين النساء الريفيات ، فنسبة الأمية فوق سن 10 سنوات تصل إلى 39.4 % ترتفع بين النساء الريفيات إلى 63 % والكارثة تكمن في حجم البطالة بالنسبة للإناث ، ففي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة البطالة العامة 8 % فإن نصيب الذكور 5 % والإناث 19 % ، ولا تختلف جذريا بين الريف والحضر ، ولكن وفقا للمحافظات فنسبة بطالة الإناث في كفر الشيخ 32 % والبحيرة 31 % والبحر الأحمر 30 % ، ويقدر المعدل الإجمالي للنشاط الاقتصادي للسكان في الشريحة العمرية 15 سنة فما فوق بنسبة 39.5 % . وتعتبر بني سويف من أكثر المحافظات من حيث معدلات النشاط الاقتصادي بالنسبة للإناث حيث يصل هذا المعدل إلى 30 % والمنوفية 29 % وبور سعيد والغربية 24 % وفي القاهرة 15 %، ومعظم النساء العاملات يتركزن في الشريحة العمرية من 30 إلى 40 سنة ، أما الذكور فالشريحة الأكبر من 25 إلى 30 سنة ومن 30 إلى 40 سنة ، وترتبط مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ارتباطا قويا بوضعها التعليمي .

وقد أثبتت الدراسات أن 20 % من الأسر في مصر تعولها المرأة ، كما أن 60 % من مشروعات الأسر المنتجة التي يمولها الصندوق الاجتماعي تديرها سيدات، من أجل ذلك فإن تحسين مستويات المعيشة ، وزيادة معدلات التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا بدور المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية . ومع عملية التحول الاقتصادي وضرورة التصدي العاجل لكل ما قد يترتب عليها من بعض متاعب اجتماعية واقتصادية ، كان لابد من وجود مؤسسة وطنية تقوم بهذا الدور ، وقد تصدى المجلس القومي للمرأة برئاسة السيدة سوزان مبارك - لهذا الدور حيث أثبت

بديناميكية - خلال فترة وجيزة - قدرته الفائقة من خلال الخبراء الذين يضمهم ، وبدعم ومتابعة من السيدة سوزان مبارك - على أن يضع يده على حلول لمعظم مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية هدف مجلس الأسرة المصرية .

وقد أكدت الدكتورة فرخندة حسن - أمين عام المجلس القومي للمرأة أنه من خلال توجيهات الرئيس مبارك ، قام المجلس على مدى السنة الماضية بعمل دراسة مناسبة لتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا ، واختيار أنسب البرامج لفتح باب التوعية للمرأة وزيادة قدراتها في النشاط الاقتصادي الذي تستطيع القيام به حسب مستواها التعليمي . وقال : إن المجلس قام بتحديد البرامج الخاصة بالمشروعات الصغيرة بالنسبة للمرأة ، حيث إنه مجال واعد يعطي المرأة الفرصة في العمل من المنزل ، وكذلك عمل مركز لتنمية مهارات المرأة في مجال المشروعات الصغيرة بتمويل من هيئة المعونة الأمريكية للتدريب على إدارة المشروعات الصغيرة في فترة زمنية من 3 إلى 6 أشهر .

وللجمعيات الأهلية دور فعال في هذا الصدد بالنسبة لمشروع المنح الصغيرة ، حيث إنها تقوم بتوجيه ما تتلقاه من تمويل من المنظمات الدولية ، ومن الدولة أيضا حسب اختلاف المشروع بما يحقق الفائدة للمرأة المعيلة .

وأشارت الدكتورة فائقة الرفاعي - مقررة اللجنة الاقتصادية بالمجلس القومي للمرأة ، وعضو مجلس الشعب إلى أنه في إطار قرار إنشاء المجلس القومي للمرأة تحددت مسئوليات اللجنة الاقتصادية ، والتي من أهمها متابعة وتقييم السياسات العامة التي تؤثر في أوضاع المرأة الاقتصادية ، ووضع مقترحات بشأنها ، ودراسة المشكلات التي تواجهها المرأة في المجال الاقتصادي ، ووضع الحلول لها . وبالنسبة لمسألة المتابعة والتقييم للسياسات العامة قامت اللجنة بدراسة عملية تحول الاقتصاد

المصري إلى اقتصاد حر ، والاندماج في الاقتصاد العالمي وتأثيره على عمل المرأة ووضعها الاقتصادي في مصر . وفي ضوء ذلك رأت اللجنة بعد الدراسة أهمية معالجة القضايا الملحة التي تعاني منها المرأة ، وهي البطالة والفقر والتمويل والتسويق ودراسات السوق . وأظهرت الدراسة أن العولمة والتحرير الاقتصادي محليا أدى إلى مزيد من الفقر والبطالة ، وكانت المرأة أكثر الفئات تضررا . وطبقا لآخر تقرير للأمم المتحدة يتضح أن 70 % من الفقر في العالم تمثله المرأة .

وبالنسبة لموضوع البطالة في مصر ، ثبت أن بطالة النساء 4 أضعاف الرجال ، وبناء على ما سبق من نتائج قامت اللجنة بتقديم توصياتها في هذا الشأن ، والتي تتمثل في :

أولا : إنشاء مركز تدريب للمرأة ، على العمل الخاص .

ثانيا : إنشاء مؤسسة تمويل أهلية تتضافر مع المساعدات القادمة من الخارج لتساعد في الدعم المالي المطلوب ، ليس فقط لإقامة مشروعات ، ولكن أيضا لتمويل كل الدعم الفني الذي تحتاجه المرأة في المجال الاقتصادي .

ثالثا : إنشاء وكالة دراسات للسوقين المحلية والخارجية لبحث إمكانية مساهمة مشروعات الأسر المنتجة في تلبية الاحتياجات المحلية والتصدير للخارج .

رابعا : تقوم مؤسسة التمويل الدولية بإنشاء مراكز توزيع لمنتجات الصناعات الصغيرة في القرى والنجوع في شكل افتراضي صغير قصير الأجل لا يزيد على ستة أشهر (خطوط ائتمان متجددة) .

خامسا : إعداد برنامج لتسهيل مشاركة المرأة الحاضنة في الحياة الاقتصادية لتقديم خدمات العون للمرأة العاملة في شكل حضانات راقية ذات مستويات عالمية متميزة ، ويتوافر بها الحد الأدنى للمستوى اللائق . بالإضافة إلى ضرورة وجود عاملات مدربات كمساعدات في المنازل ، وجليسات لكبار السن .

وعلى جانب آخر أقامت اللجنة منتدى تحت رعاية السيدة سوزان مبارك – حول المرأة وسوق العمل الرسمية ، وغير الرسمية . كذلك عقدت اللجنة ندوة حول المرأة والقطاع الخاص ، حيث ناقشت أوضاع المرأة في العمل سواء مع الغير ، أو كصاحبة مشروع .

أيضا شاركت اللجنة الاقتصادية بالمجلس القومي للمرأة في وضع استراتيجية تنشيط دور المرأة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة ، والتي تستهدف الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ، وللأسر المصرية من خلال إيجاد فرص عمل جديدة ، والدخول في صناعات تتميز بالمحتوى التكنولوجي المتقدم والمناسب لتعظيم القيمة المضافة بحيث تخدم المشروعات قضيتي التصدير ، وإحلال الواردات من السلع الوسيطة .

وتتضمن الاستراتيجية رؤية لقضايا التمويل والتدريب على العمل ، والدعم الفني ، وتعديل القوانين المنظمة مثل قانون الجمعيات الأهلية ، وإدخال آلية تنظم التأمين الاجتماعي ، وتتناسب مع قدرات أصحاب المشروعات الصغيرة ، وأيضا التسويق ودراسات السوق .

ومن الفئات المستهدفة في هذه الاستراتيجية المرأة الريفية ، والمرأة في المعاش المبكر ، وربة المنزل ، ثم خريجات الجامعات والمعاهد الفنية . وتضمنت الاستراتيجية قوائم بمشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تقوم بها المرأة .

من خلال كل هذه الجهود تحددت ملامح الخطة القومية للنهوض بالمرأة ، وإلى جانب ذلك شاركت اللجنة في اللقاءات مع الشباب في المعسكرات الصيفية حيث يتم التحاور والتوعية بالمجلس القومي للمرأة وأهدافه وتكليفاته وإنجازاته من مختلف النواحي ، كذلك أوصت اللجنة بضرورة إقامة قاعدة بيانات لدى المجلس عن المرأة ،

تضـمنت مطالبـة المحافظات والمحليـات بإعداد بيـانات عن المرأة بكل محـافظة ، والأنشطة التي تقوم بها ، وفئات العمر ، وإجراء دراسات لقدرات ومهارات المرأة في كل محافظة ، وبناء عليها يمكن القيام بعمل خطط وبرامج ملائمة . كما أوصت اللجنة باتخاذ ما يلزم لتدعيم المهارات التكنولوجية للمرأة وتطوير قدراتها على استخدام الأساليب الحديثة لخدمة الإنتاج .

إن تحديث المجتمع ، وتعظيم الاستفادة من قدراته وطاقاته يتطلب بالضرورة تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في عملية إدارة شئون الدولة والمجتمع من خلال وجود مؤثر في الأجهزة الحكومية ، ومؤسسات صنع القرار ، وقد تم بحث وضع المرأة الاقتصادي في مصر ، مثل دور المرأة في النشاط الاقتصادي ، كصاحبة مشروع، والمرأة ومنظومة البحث العلمي في مصر ، وتقلد المناصب في المجال الاقتصادي ، ومؤسسات دعم دور المرأة الاقتصادي ، كالمجلس القومي للمرأة ، والإدارة العامة لشئون المرأة ، وكثير من الوحدات والأجهزة الإدارية التي تدعمها .

وتتمثل التوصيات في مساندة العمل على دفع المؤسسات الدولية والإقليمية على إضفاء نزعة إنسانية على العولمة تتمتع فيها الديمقراطية بمضمون اقتصادي ثري يتجنب كل أنواع التهميش والتمييز النوعي . كذلك تكثيف التعاون الإقليمي فيما بين منظمات العمل المدني ، والجمعيات الأهلية ، واقتراح تشكيل شبكة للجمعيات الأهلية العامة في المجال الاقتصادي في العالم العربي ، والمطالبة بضرورة انضمام الجمعيات الأهلية التي تعمل في المجال الاقتصادي إلى الاتحادات النوعية في مصر لتقويتها كي تعمل بالتنسيق مع الاتحادات المشاركة في الدول العربية ، وربط العمل الاجتماعي في العالم العربي ، بالعمل الاقتصادي ، وضرورة تشكيل شبكة اقتصادية في العالم العربي بحيث توجه صناديق التمويل العربية جزءا من مواردها

لدعم جهود الحكومات الرامية لدعم دور المرأة في التنمية الاقتصادية . وتفعيل الاتفاقيات الدولية بوضع التشريع المطابق بما يكفل تطبيقها ووضع اللوائح التنظيمية ، ووضع آليات متابعة التنفيذ .

وقد أكدت دراسة حديثة للمجالس القومية المتخصصة أن هناك انخفاضا كبيرا في نسبة مشاركة المرأة الريفية في قوة العمل مقارنة بأوضاع الذكور ، فبينما تبلغ نسبة الذكور المشاركين في قوة العمل إلى إجمالي الذكور في سن العمل 73.3 % نجد أن هذه النسبة تبلغ 25.3 % بين الإناث ، وأن نسبة المتعطلات بين الإناث في الريف تبلغ 24.3 % في مقابل 7.6 % من الذكور . وهذه المؤشرات في مجملها تعكس قدرا من الفجوة النوعية في أوضاع مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي ، سواء فيما يختص بطرق قياس وتقدير قيمة عمل المرأة ، أو في طبيعة مشاركتها في النشاط الاقتصادي في الريف .

وفي المجال التعليمي للمرأة الريفية أشارت الدراسة إلى أن نسبة الأمية تبلغ أكبر ما يمكن بين الإناث في الريف حيث تبلغ نحو 77 % من جملة الإناث الريفيات ، كما أن نسب التحاق الإناث الريفيات بمراحل التعليم المختلفة تعد أقل مقارنة بأوضاع الإناث في الحضر . وفي المجال الثقافي أشارت الدراسة إلى أن التكوين الثقافي للمرأة الريفية يرتبط بطبيعة البناء الاجتماعي والثقافي السائد في المجتمع الريفي ، ونتيجة لارتفاع نسبة الأمية فإن المصدر الأساسي الذي تستقي منه المرأة الريفية ثقافتها هو في المقام الأول التراث الثقافي السائد بعناصره ومكوناته المختلفة مما يترتب عليه في النهاية حصر المرأة الريفية في إطار ضيق الأفق ، وتمسكها بتقاليد وعادات وقيم لا تتفق مع روح العصر ..

وفي المجال الصحي أوضحت الدراسة أن المرأة الريفية تعاني العديد من المشكلات الصحية التي يتعين مواجهتها خلال الفترة المقبلة خاصة وأن المشكلات والقضايا الصحية للمرأة الريفية لها أبعاد اجتماعية وثقافية ، والتي لا يتطلب مواجهتها مجرد إعطاء مزيد من الاهتمام بتوفير الدواء والعلاج الطبي ، وإنما مواجهة العادات والتقاليد المعوقة ، والقيم والاتجاهات السلبية .

المرأة عبر الأزمنة :

لقد كان وضع المرأة في شريعة الرومان - وآثارها لا تزال حتى اليوم ماثلة في كثير من الشرائع الحضارية - قائما على ما يأتي :

- عدم الاعتراف بأية أهلية حقوقية للمرأة .

- وضعها بسبب جنس الأنوثة ، تحت « الوصاية الدائمة » ، فهي شئ تابع للرجل .

وفي الجاهلية كانت المرأة أحسن حالا عما كانت عليه في مثل تلك الشرائع القديمة ، ومع ذلك فقد كان ينظر إليها نظرة ازدراء وتحقير ، فكان منهم من يئدها ، قال تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (٥٨) يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (٥٩) ﴾ « النحل » وقال : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ (٩) ﴾ « التكوير » .

وفي أواخر القرن السادس الميلادي جاء الإسلام وعالج مشكلة المرأة بحزم وإيمان ، وأعلن كامل إنسانيتها وكرامتها ، إلى جانب كامل إنسانية وكرامة الرجل ، ولها كامل الحقوق والاستقلال كما للرجل ، وكذلك المسئولية ، وبهذا انتقل الإسلام بوضع المرأة من العدم إلى الوجود ، ومن الشك إلى اليقين ، ومن المهانة إلى الكرامة .. وسوى بينها وبين الرجل فيما توجب فطرتيهما التسوية فيه ، وعزز الإسلام مبدأ مسئولية المرأة إلى جانب الرجل ، فقد قال رسول الله ﷺ ، فيما رواه أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي ، عن ابن عمر ، رضي الله عنهما : « كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته : فالإمام راع ، وهو مسئول عن رعيته ، والرجل راع في أهله ، وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ، وهي

مسئولة عن رعيتها ، والخادم راع في مال سيده ، وهو مسئول عن رعيته ، والرجل راع في مال أبيه وهو مسئول عن رعيته ، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته » .

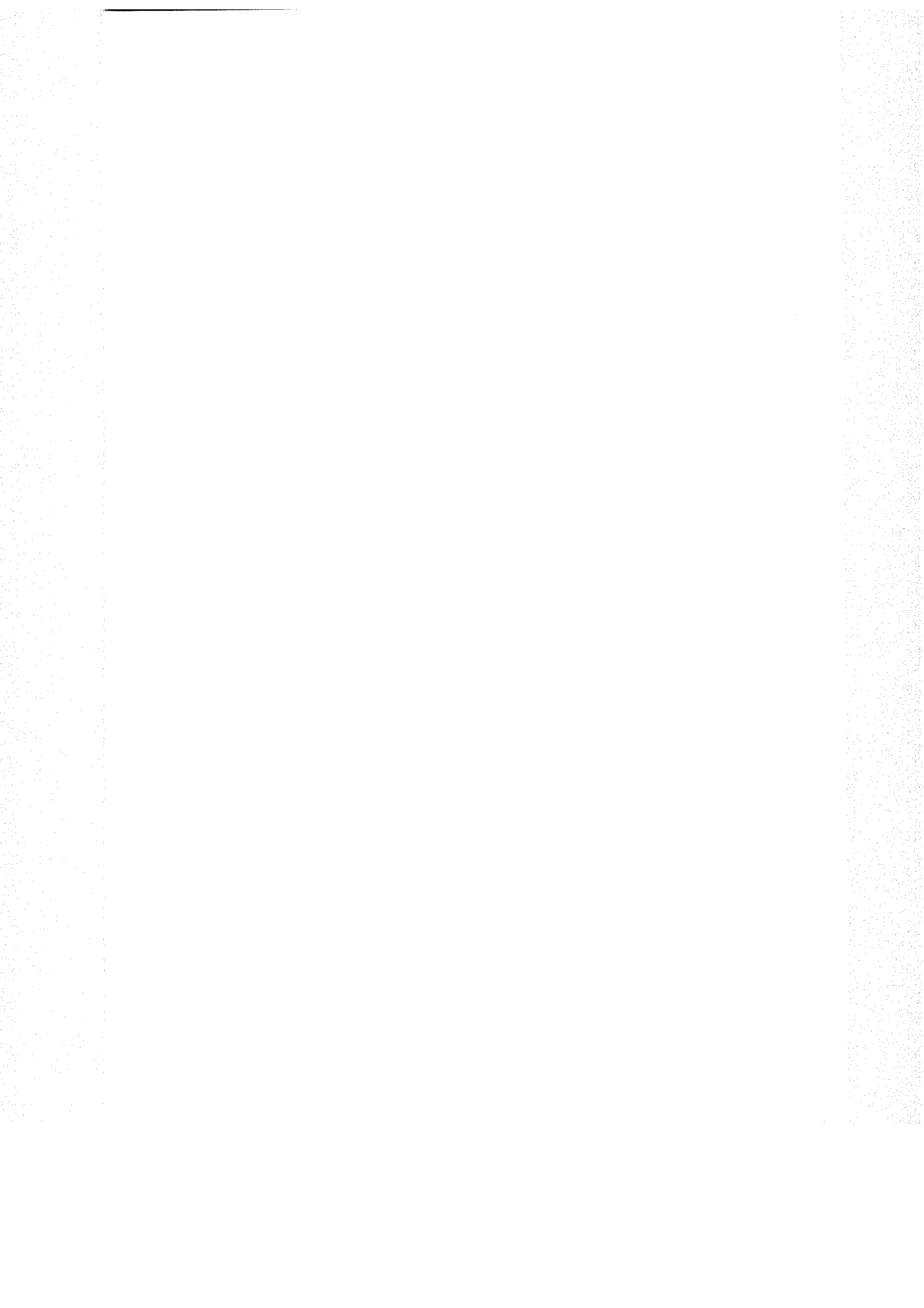
هذه هي مسئولية الأفراد في المجتمع ، محددة تحديدا ثابتا للجميع على اختلاف أعمالهم ، وعلى أساس أن كلا منهم مسخر للآخر من غير تمييز بينهم ، فإذا وجدت البطالة كانت عامل هدم لهذا البناء المتماسك الشامخ ، ومن هذا المنطلق كانت المواجهة ، والعمل على خلق فرص العمل حتى يستقيم البناء ، وتعم الفائدة .

وإذا كانت المرأة قد أصبحت مساوية للرجل فيما توجب فطرتيهما التي خلقهما الله عليهما التسوية فيه ، إلا أن الرجل يعمل على بناء الأسرة التي منها يتكون المجتمع ، والمرأة فيها الأساس ، فهي الأم ، وهي جامعة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق ، وعلى ذلك فوظيفتها الأولى هي الأمومة ، ومع ذلك ، ولأن العمل شرف ، فإن عمل المرأة خارج البيت أصبح ضرورة إذا دعت الحاجة إليه ، على ألا يؤدي ذلك إلى إهمال البيت والأولاد ، أو الخروج عن الحياء والآداب ، وقد رأينا كيف أن المرأة اعتلت أماكن مرموقة ، وحققت نجاحا باهرا في مختلف الأعمال والوظائف ، وأصبح لا غنى عنها في كثير من الأعمال ، وهي بذلك مساهمة في النشاط الاقتصادي ، وعاملة من أجل زيادة الإنتاج ..

ولأن المرأة خرجت ، وهي تحمل عبء تربية الأسرة أحيانا ، فقد رأينا بعض الظواهر السلبية من جراء البحث عن العمل ، ومحاولة إيجاد فرصة لها في إطار هذا المجتمع الذي يعاني البطالة ، ومن هنا اشتملت مشكلة البطالة على العنصر النسائي ، وأصبحن ضمن إحصائية العاطلين والعاطلات ، ونتج عن ذلك أيضا بعض السلوكيات التي ينبذها المجتمع . وهذا أمر طبيعي حدوثه .

الفصل الثاني

العمـــــالـة



الفصل الثانى

العمالة

تتزايد الحاجة إلى العمالة مع الانتقال من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد المرتبط بالأسواق الخارجية ، كما تتزايد مع تحسن الأوضاع الغذائية والسكنية والصحية ، وعندما يقضي على الحيازات والمنشآت الصغيرة نتيجة منافسة الحيازات والمنشآت الأكبر ، يفقد الملايين من الناس مصدر رزقهم ، ليلتحقوا بصفوف العاطلين .

والواقع أن المشكلات المترتبة على البطالة يمكن إخفاؤها من خلال توفير أعمال لا تنطوي على قيمة حقيقية بالنسبة للأداء الاجتماعى ، كذلك ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار توزيع القوة العاملة بين الزراعة والصناعة وداخل القطاعات الصناعية . ويرتبط توافر فرص العمل أساساً بحفز الطلب الفعال وتراكم رأس المال ، وكلاهما أمر يصعب تحقيقه في البلدان النامية .

ومن المعروف أن مشكلات البطالة تصبح أكثر تفاقما في المراكز الصناعية / الحضرية ، حيث الأجور مرتفعة نسبياً ، فقد أوضح أحد تعدادات السكان على سبيل المثال ، أن القاهرة والإسكندرية تستأثران بنسبة 16 % من القوة العاملة المصرية ، وأنهما يضمان أيضاً 26 % من عدد العاطلين في مصر كلها ، وبالتالي فإن الحاجات المتعلقة بالعمالة يمكن تقديرها تقديراً دقيقاً في الأماكن الحضرية .

وتؤدي الظروف المحسنة في المدن إلى جذب المزيد من المهاجرين من الريف ، كما تفاقم من حدة مشكلات البطالة ، ومن ثم الاحتياجات المتعلقة بالعمالة من خلال تحويل البطالة المقنعة إلى بطالة صريحة ، وتوصي وثيقة لمكتب العمل الدولي

بتشجيع القطاع غير الحكومي في المدن من أجل تخفيف العبء فيما يتعلق بتوفير فرص العمل .

ويتطلب تقييم حاجات الأفراد فيما يتعلق بالعمل دراسة كل من العرض والطلب ، عدد الذين يحتاجون إلى عمل ، وعدد الذين يمكنهم أن يستوعبوا من خلال التوسع في النشاط الاقتصادي ، وعدد الذين سيتحولون إلى عمالة زائدة بتطبيق التكنولوجيات المقترحة ، وعدد الذين سيبقون في الشارع .

وقد بذلت محاولات عدة لتقدير قوة العمل المحتملة بناء على البيانات الإحصائية الخاصة بالسكان ، والفرق بين مثل هذا التقدير ، والحجم الفعلي للقوة العاملة يمثل تقديرا تقريبيا لنسبة البطالة ، وهذا المنهج بطبيعة الحال بدائى للغاية ، ولا يحلل حاجات الاستخدام إلى فئات وظيفية ، فقد وجد أن القوة العاملة المحتملة في مصر تشمل الأفراد بين 6 سنوات و 65 سنة ، أى أنها تشمل الأطفال ، مما يؤدى إلى تضخم قوة العمل المحتملة بصورة زائدة . فالأطفال يشكلون عادة جزءا من قوة العمل في البلدان النامية ، وعلاوة على ذلك فإن بعض العوامل المؤثرة في قوة العمل المحتملة تقبل القياس مثل : معدل النشاط ، والبنية العمرية ، ومشاركة كل فئة ، إلا أن بعض العوامل الأخرى يتسم بطابع كيفي ولا يقبل القياس ، مثل أثر بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية .

وقد أدى الطلب العالي ، والأجور المغرية في الدول المنتجة للنفط إلى نقص حاد في الأيدى العاملة ، وتمثلت إحدى النتائج الرئيسة والمؤسفة لذلك فى انهيار النظام التقليدى للتلمذة الصناعية ، فسفر أعداد كبيرة من الفنيين والعمال المهرة إلى تلك البلدان أدى إلى خسارة كبيرة .

ولنضرب بصناعة التشييد والبناء وبمنتجى مواد البناء في كل البلدان

العربية ، مثلاً في نقص الأيدي العاملة ، على الرغم من انتشار ظاهرة البطالة والاستخدام الجزئى للعمالة ، وقد أدى تفكك نظام التلمذة الصناعية ، نتيجة نزوح أعداد كبيرة من العمال المهرة إلى الدول المنتجة للنفط ، إلى تفاقم المشكلة ، لذلك يتعين على الحكومات أن تكثف جهودها من خلال إنشاء مدارس فنية لتعليم حرف البناء ، لا لمن تركوا المدرسة من الشبان الصغار فحسب ، بل للأجيال الكبيرة أيضاً .

ومن الأسباب الرئيسة الأخرى لنقص العمالة ، عدم كفاءة تكنولوجيا البناء الحالية ، وتسعى جهات عديدة في الوقت الحاضر إلى الاستعانة بالميكنة والتصنيع لزيادة إنتاجية العمل ، على أن التصنيع يقلل من الحاجة إلى العمالة غير الماهرة ، بينما يزيد الحاجة إلى الفنيين .

وفي بلدان مثل مصر ، التي تعاني من نسبة بطالة عالية بين العمال غير المهرة ، ينظر إلى صناعة البناء كمخرج جيد لسياسات تنمية تعتمد على توفير فرص العمل ، على أن الاتجاهات الحالية في تكنولوجيا البناء تميل إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة ، وتقليل الطلب على العمالة غير الماهرة .

فالعمالة تمثل إحدى القضايا الرئيسة التى تحكم اختيار التكنولوجيا ، وقد شكل النقص في العمالة الماهرة دائماً عقبة رئيسة أمام خطط تشييد المساكن في الشرق الأوسط ، وهو ما اضطر المخططين الحكوميين إلى اللجوء إلى التكنولوجيات التي تزيد من إنتاج العمالة .

والواقع أن تشييد المباني يمكن اعتباره أداة فعالة في تنشيط اقتصاد البلاد ، وتوفير فرص العمل ، للعمالة غير الماهرة ، لذلك تساعد التكنولوجيات المعتمدة على العمالة الكثيفة ، في حالة بلدان مثل مصر ، في تحقيق غرض مزدوج ، فهي توفر السكن المطلوب بالحد الأدنى من النفقات الرأسمالية ، وتوفر في الوقت ذاته المزيد من فرص العمل .

ونقترح في هذا الصدد إنشاء مدارس خاصة للمهاجرين من الريف والمقيمين في المستوطنات المبنية على أراضي وضع اليد لتعليمهم مهارات البناء . وسوف يساعد ذلك على إكسابهم مهارات تساعدهم على البقاء في هذه المستوطنات لأطول فترة ممكنة ، وعلى تطوير حياتهم في البيئة الحضرية « الغريبة عليهم » ، وأن يتم تزويد صناعة البناء بالعمالة الماهرة ، وسيتطلب ذلك عملاً اجتماعياً على المستوى الشخصي لإقناع الناس أولاً بالالتحاق بالمدارس ، ثم بعد ذلك ينتظمون في التردد عليها إلى أن يتمكنوا من تعلم حرفة مناسبة من الحرف . ويمكن لهذه المدارس أن تعمل خلال الفترة المسائية ، إذا تم توفير اعتمادات مالية لتوفير « أجور تكفل استمرار الحياة » للطلاب وهو أسلوب أكثر فعالية ، من حيث إنه يضمن انتظام الحضور ، على أن من المشكوك فيه أن تتمكن الدول التي تحتاج إلى ذلك أكثر من غيرها مثل مصر ، من توفير نفقات هذا الأسلوب .

عمالة الشباب :

افتتحت السيدة سوزان مبارك القمة الدولية لعمالة الشباب بمشاركة وفود من 60 دولة ، وقد ركزت أوراق المؤتمر على الموضوعات الرئيسة الخاصة بقضايا التشغيل ، والتأهيل للعمل والقدرة على التجديد والحفاظ على البيئة ، وكان الشباب ذوو التجربة العملية في إقامة المشروعات الصغيرة ، والتي ثبت نجاحها في بلادهم ، هم الغالبية بين الوفود ، وقد التقوا جميعا بهدف نقل التجربة الناجحة وشرحها وتبسيطها وذلك في وقت ينحسر فيه دور الدولة في إيجاد فرص عمل حقيقية ، حيث إن النمو الاقتصادي والأداء الاقتصادي بمعدلاته المنخفضة كما في كثير من الدول النامية ، وبعض الدول المتقدمة لم ينجح في زيادة طاقة الاقتصاد في تلك الدول وبالتالي لم ينجح في خلق فرص عمل حقيقية - ولذا ظل نمو التوظيف دائما أقل من النمو الاقتصادي ، ولذا يسود العالم الآن الاقتصاد القائم على المعرفة

والثورة الإلكترونية والعولمة تفرض علينا العديد من التحديات والضغوط الجديدة ، لتصبح التكنولوجيا والتجارة الإلكترونية وسيلة لتوفير فرص عمل جديدة لجيل بأكمله قادر على الصمود والتحدي في وجه سوق العمل العالمية والتنافسية الشرسة .

ولاتباع فكر ومنهج العمل الحر للمشروعات الصغيرة والكبيرة ، والذي يفجر طاقات وقدرات ومهارات غالبية أفراد المجتمع - لابد من تعميق المعنى الشامل لتنمية الموارد البشرية ، وهي السياسات المختلفة التي تؤدي إلى توسيع قاعدة الاختيار لمختلف السلع والخدمات التي يحتاج لها أفراد المجتمع وتشبع حاجاتهم المستمرة - والمعنى هنا هو أن يعمل جميع أفراد المجتمع القادرين ، والمؤهلين للعمل بحيث يتضاعف الإنتاج ، وتتنوع أشكاله وأصنافه واستخداماته وأسعاره ، حتى يستطيع كل فرد اختيار ما يناسبه - ويؤدي أيضا إلى توسيع قاعدة الملكية ، والتي هي جزء من تنمية الموارد البشرية مصحوبة بالنمو العادل .

والشباب هم القوة العاملة القادرة على قيادة العملية الإنتاجية ، وإحداث التنمية والابتكار والاختراع والتقدم ، ومواكبة التغيرات العالمية في سوق العمل ، ولذا فتعطل تلك الشريحة في المجتمع عن العمل يعد قنبلة قابلة للانفجار في أية لحظة محدثة من التداعيات الاجتماعية ، والانحرافات السلوكية الكثير مما يعوق مسيرة التنمية في تلك المجتمعات .

وتشجيع الشباب وإعدادهم الإعداد الجيد ينمي مهاراتهم ، كما أن التدريب السليم يتيح لهم القدرة على الفكر لكي يكونوا منظمين ، حيث يعد ذلك من أهم تحديات القرن الحادي والعشرين ، وتشجيعهم على العمل الخاص أو مساهمتهم في الشركات التى يعملون بها ، يمكن أن يحقق العدالة الاجتماعية ، والتنمية البشرية التي نصبو لها ، والتي تؤدي إلى توسيع قاعدة الملكية ، لتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة لنحو 500 مليون شاب خلال 10 سنوات بعيدا عن الفكر الوظيفي .

وقد تعمل الإدارة العليا للأجهزة الحكومية المختلفة ، ومتخذي القرار على وضع السياسات ، وتتعاقد مع المشروعات الصغيرة للتنفيذ ، وتأدية العديد من الخدمات التي يحتاج إليها بدلاً من تعيين موظفين حكوميين ، وما يترتب على ذلك من أعباء الوظيفة الحكومية ، وبذا يسود المجتمع فكر المشروعات الصغيرة .

ودراسة الأسواق بعناية من قبل المنظمين بالاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة ، والمعرفة المتقدمة ، وهي أولى الخطوات الجادة لإنجاح المشروعات الصغيرة حيث تتوافر البيانات عن احتياجات الأسواق الحقيقية والفعلية ، وتوظف المشروعات جهودها في سد احتياجات الأسواق ، وبذا يتلافى المنظمون مشكلات التسويق والدخول في الحلقة المفرغة لتعثر المشروعات ، وإعادة جدولة القروض بغرض وجودها ، وهي أكثر المعوقات التي تواجه الشباب المقبل على المشروعات الصغيرة .

كما أن العمالة بالمشروعات الصغيرة لابد أن تتوافر لها أعلى درجات التدريب الفني لتصل لأعلى مقاييس الجودة ، وذلك لولوج الأسواق المحلية والعالمية أيضا . وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا رائدا في كافة الدول في المساعدة بالتمويل والجهود التطوعية ، في إقامة المشروعات الصغيرة ولذا يجب على الحكومات تمكين تلك المنظمات غير الحكومية من أداء مهامها بشكل أكثر فاعلية بعيدا عن عقبات الروتين والبيروقراطية ، حيث تقوم أيضا تلك المنظمات غير الحكومية بالوصول إلى الفقراء ومساعدتهم بكل الوسائل . وتوفير القروض الصغيرة للمساعدة في رفع قدراتهم المهارية والبشرية - للقيام بأي عمل خاصة النساء - حيث تتنامى أيضا ظاهرة النساء المعيلات اللاتي لابد من مساعدتهن على إقامة مشروعات تدر دخلا لأسرهن .

وقد اختتمت القمة أعمالها بإصدار بيان الإسكندرية الذي أكد ضرورة توفير

معيشة كريمة للشباب في كل دول العالم ، وإيجاد فرص عمل لهم ، وإيجاد المناخ الملائم لرفع قدراتهم ومهاراتهم وتعليمهم ، وذلك بعيدا عن الفكر الوظيفي عملا بالمثل الصيني « علمني الصيد ، ولا تعطني سمكة » .

وقد وافق المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية على إنشاء صندوق وطني لتمويل التدريب ، وتطوير مراكز التدريب القائمة ، والارتقاء بمستواها ودعم مواردها ، وتوفير فرص إعادة تأهيل الداخلين الجدد لسوق العمل ، والعاطلين وذوي الدخل المحدود على مهارات مطلوبة لسوق العمل ، ووضع استراتيجية وطنية تربط بين التشغيل والتدريب ، ذلك لأن الشباب ، خاصة في مراحل الدراسة لديهم يأس شديد من المستقبل ، لأن الأوضاع تسير إلى الأسوأ مع اقتراب موعد تطبيق اتفاقية التجارة العالمية التي ستزداد معها الحالة سوءا ، كما سترتفع معدلات البطالة والركود في معظم المجالات الحيوية ، ولنا أن نستعد من الآن ونعمل على زيادة التوسعات الزراعية في الصحراء، مع التركيز على التنوير الحقيقي في المجالات الإنتاجية والاقتصادية ، وتوظيف استغلال المناطق الصحراوية التي يمكن إقامة مجتمعات سكانية متكاملة عليها ، وأنشطة صناعية أو زراعية لفك الحصار الموجود على المواطن من ضغوط لقمة العيش والالتحاق بالعمل ، أو إيجاد مصادر رزق ، والتركيز على التنمية الشعبية باستيعاب الشباب في أنشطة التدريب بمراكز الشباب ، وتشغيل كل الشباب حتى في مجالات محو الأمية ، لأن الأمية من أهم عوامل التخلف الذي نعاني منه ، وكذلك التركيز على مجالات الفكر وإقامة مساحة أكبر للديمقراطية والنقد ، فهو المجال الأول لخلق وطن قوي ، لأن تعدد الفكر والرؤى يصحح الأوضاع للأحسن دائما ، والاهتمام بالمحلية ، والنهوض بإمكاناتنا المتاحة لخفض الاستيراد ودعم التصدير والإنتاج بكل المتاح ، لتوظيف كل طاقات

الشباب المهدرة ، وأن تركز العملية التعليمية على ربط التعليم بسوق العمل ومجالاته حتى يكون الهدف واضحا ، وبأسلوب علمي عالمي ، وهنا يتحقق السلام الاجتماعي والاستقرار الداخلي ، مع ضرورة فتح المجالات العملية أمام الشباب بالتدريب بالشركات وتنمية المهارات مع التوعية المستمرة لهم .

ومن المتعطلين أقلية صغيرة من الشباب الذي يتسم بطبيعة عدوانية ، تشترك في ارتكاب الجرائم ، وقد تجردت من الضمير الأخلاقي الذي لا يمكن أن يتعاطف مع الشعور العام للمجتمع . ومثل هؤلاء لا يتوقع أحد شفاءهم من بلاء عدوانيتهم بأي عقوبات رادعة ، وإذا اعتقد البعض أن عقوبة مثل هؤلاء العدوانيين لا غضاضة فيها لو كانت عقوبة خفيفة نسبيا ، فسوف يشجع هذا آخرين على السير في طريق الجريمة . أما بالنسبة لمعظم الأذكياء الذين رغم ما لديهم بالفطرة من طموحات معادية للمجتمع ، إلا أنهم يقمعونها بداخلهم ويتصرفون بسلوك متحضر إذا ما أدركوا أن جرائمهم التي يفكرون فيها قد تُكشف ، ومن ثم يتعرضون لعقوبات قاسية .

وأنا أرى أنه يمكن توجيه هذه الطاقات الإجرامية الكامنة داخل أولئك الشباب بعيدا عن حياة السرقة السهلة والسلوك العدواني الذي يهدد مواطنيهم ، ولتحقيق هذا الهدف لابد من توفير مزيد من فرص العمل ، وتوفير فرص اشتراكهم في الأنشطة الرياضية المختلفة .

العمالة في الوطن العربي والبطالة العالمية :

إن جملة التعاقدات التي تتم بمعرفة مديريات العمل مع العمالة المصرية تتزايد - في مختلف التخصصات - للعمل بالعديد من الدول العربية ، مع وجود برنامج لتوفير المزيد من فرص العمل لمختلف الوظائف من العمالة الماهرة المدربة بأسواق العمل العربية ، وذلك من خلال تطوير المكاتب العمالية ، وتشجيع شركات إلحاق العمالة بالخارج لفتح أسواق عمل جديدة لمواجهة البطالة ، كما تدعم المكاتب العمالية بالخارج بالإمكانات البشرية الماهرة بما يمكنها من مد خدماتها لأكبر عدد ممكن ، وتعزيز القدرات الفنية للمكاتب لتوفير فرص عمل قانونية وحقيقية ، ويبحث مشروع التأمين على العمالة بالخارج ، توفير الرعاية الصحية والتأمينية لهذه العمالة ، مع السعي إلى استمرار الصلة بين المهاجرين في الخارج والوطن الأم ، وذلك بالعمل على إعداد قاعدة بيانات من خلال تنفيذ مشروع نظم معلومات الهجرة المتكامل ، مع التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية .

وهناك حرص على التوفيق بين استخدام العمالة الأجنبية ذات الخبرات النادرة، وعدم مزاحمتها للأيدي العاملة الوطنية ، وذلك بعدم السماح باستخدام عمالة أجنبية بنسبة تزيد عن 10 % من حجم العمالة الوطنية ، مع التأكيد على ضرورة نقل الخبرة الأجنبية النادرة للمساعدة في رفع كفاءة الخبرات الوطنية ، ويبلغ إجمالي هذه العمالة الأجنبية حوالي 17 ألف عامل ، أعداد كبيرة منهم من العمالة الأفريقية التي تعمل في مجالات متعددة كالبيع والشراء والتنظيف وغيرها ، وإذا كان وجود هذه العمالة في المجتمع يعد ظاهرة تمثل خطورة ، فإن هناك مجهودات تبذل في المجتمع هدفها تحقيق فرص عمل جديدة للشباب بعد أن تزايدت حدة البطالة ، مع أن هناك مراعاة لتحقيق التوازن بين مقتضيات حماية الأيدي العاملة الوطنية ، وإتاحة الفرصة للقطاعات المختلفة للحصول على الخبرات التي تحتاج إليها ، والتي تتوافر في سوق العمل الوطنية .

وهناك فئة من الأفارقة كالنيجيريين والصوماليين والسودانيين يتجولون في الشوارع لممارسة الأعمال البسيطة كالبيع والشراء ومنها بيع العطور والسواك وغيرها على الأرصفة ، هذا إلى جانب وجود الصينيين بكثرة لعرض بضائعهم التي انتشرت في كل مكان ، والمشكلة أن شبابنا يعزف عن هذه النوعية من الأعمال ، ولا يزال يفضل العمل الحكومي ، ويترك هذه النوعية من الأعمال لعدم إحساسه بالرضا عن نفسه فيها ، وهذه ظاهرة اجتماعية ونفسية جديرة بالدراسة ، وتؤدي إلى المزيد من البطالة .

ووفقا للنتائج التي أعلنها البنك المركزي الأوروبي فإن اليونان جاءت في المركز الأول من حيث زيادة معدلات البطالة بين مجموعة دول الاتحاد الأوروبي ، وأشار تقرير البنك إلى ارتفاع نسبة البطالة بين اليونانيين إلى 11.1 % بزيادة قدرها 6.4 % عما كانت عليه قبل عشر سنوات .

وحدد التقرير أن متوسط معدلات البطالة الأوروبية لا يتجاوز 8.9 % إضافة إلى أن فرصة الحصول على عمل باليونان تضاءلت إلى حد كبير ، وكشف التقرير عن أن هناك دولا أوروبية تشهد انخفاضا في نسبة البطالة ، حيث أشار إلى أن نسبة البطالة في أسبانيا قد انخفضت بنسبة 6.7 % بعكس اليونان التي تتزايد فيها معدلات البطالة بنسبة 1.3 % سنويا . وأشار التقرير أيضا إلى أن إيطاليا تعد الدولة الثالثة في دول الاتحاد من حيث نسبة البطالة حيث تصل النسبة إلى 10.5 % وتليها فنلندا « 9.7 % » ثم فرنسا « 9.6 % » ثم ألمانيا « 7.9 % » ويبدو أن تقرير البنك المركزي الأوروبي عن ارتفاع معدلات البطالة بين اليونانيين قد أزاح الستار عن السر في زيادة أعداد المقاهي المنتشرة باليونان ، أما أمريكا فمعدل البطالة فيها يبلغ حوالي 6 % .

ومنذ إنشاء الصندوق الاجتماعي عام 1991 بغرض المساعدة في حل مشكلة البطالة ، وهو يعتمد على عدة برامج من أهمها برنامج تنمية المشروعات الصغيرة ، والذي نجح في توفير (631.440) فرصة عمل منذ عام 1992 وحتى 2000 ، وهذا البرنامج يوفر حوالي 80 ألف فرصة سنوياً ، تخلق حوالي عدد 2.5 فرصة عمل لكل قرض . وقد تنوعت أغراض القروض الممنوحة من الصندوق الاجتماعي للأفراد والمواطنين ، وتضمنت مشاريع عديدة ، منها توفير مستلزمات صيد الأسماك ، ورفع ونقل القمامة ، وتحويل المخلفات الصلبة إلى مواد كيماوية ، وإقراض المواطنين من أجل إقامة مشاريع للثروة الحيوانية والداجنة وغيرها .

والبرنامج الثاني للصندوق المعتمد من أجل المساعدة في حل مشكلة البطالة ، يتمثل في تنفيذ مشروعات الأشغال العامة كثيفة العمالة في المناطق الريفية والحضرية ذات الدخل المنخفض ، وهو برنامج يسعى في المقام الأول إلى خلق فرص عمل مؤقتة تنتهي بالانتهاء من تنفيذ مشروعاتها . . وهذا البرنامج يوفر حوالي 100 ألف فرصة عمل مؤقتة سنوياً ، ورغم ذلك ، فإنه استطاع أيضاً تحويل 20 % من تلك الفرص المؤقتة للعمل ، إلى فرص دائمة عن طريق تكوين المقاول الصغير للقيام بأنشطة الصيانة ، وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية .

والبرنامج الثالث للصندوق يهدف إلى توفير القروض متناهية الصغر لتوفير فرص عمل دائمة أو مؤقتة وقد حقق هذا البرنامج ، الذي أطلق عليه الصندوق اسم « برنامج تنمية المجتمع » عدد 186 ألفا و 929 فرصة عمل .

أما برنامج تنمية الموارد البشرية الرابع ، فيهدف إلى تدريب العاملين على مهارات مطلوبة لفرص عمل محددة ومطلوبة داخل سوق العمل ، سواء من خلال البيانات الإحصائية المتاحة عن العمالة المطلوبة ، أو عن طريق الاتصال بأصحاب الأعمال واتحاداتهم ومؤسساتهم المختلفة للتعرف على احتياجاتهم الحالية والمستقبلية .

لكن المشكلة الحقيقية التي تواجه برامج الصندوق في حل مشاكل البطالة ، أن الأخيرة لا تستقر على حالة ، حيث إنها تعيش في ظل بيئة تشريعية ، وسوق اقتصادية لا تعرف إلا التناقض فيما بينهما ، أو بتعبير أحد الاقتصاديين ، فإننا نريد سوقاً اقتصادية مفتوحة تشجع العمل الخاص وفقاً لقوانين اقتصادية لازالت تعلي من شأن الأجهزة الحكومية في السيطرة والرقابة والتدخل .

وهناك مشروع الأسر المنتجة إحدى آليات وزارة الشئون الاجتماعية لتنفيذ استراتيجيتها القومية التي تدعو إلى تحقيق الأمان الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، للنهوض بمستوى الأسر المصرية ، وتحقيق التنمية الشاملة من خلال رفع مستوى الدخل للأسرة ، ولجميع فئات المجتمع خاصة شباب الخريجين ، وهناك عمل ميداني مستمر للعاملين بالوزارة في المحليات والمدن والمناطق العشوائية التي تحتاج دوما للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويعتبر مشروع الأسر المنتجة من أهم الآليات التي تحقق غرض التنمية الشاملة ، لذلك فهناك تفعيل لدورها في ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، باعتباره مشروعا اجتماعيا ذا صبغة اقتصادية يهدف إلى إعداد المواطنين وتأهيلهم عن طريق إكسابهم المهارات الحرفية اللازمة للعمل على تحقيق دخول إضافية .

أما وزير التنمية الإدارية فيقول : ليست مهمتي حل مشكلة البطالة ، لكن تحقيق التنمية الإدارية في أجهزة الدولة ومن بين بنودها اختيار عناصر قادرة على إنجازها ، وقد تبلور ذلك في برنامج لضخ 7 آلاف خريج للجهاز الإداري للدولة من خيرة أبنائها ، وهم الأوائل على جميع الكليات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات الحكومية وليست الخاصة ، ويتم تعيين العشرين الأوائل من الكليات الجامعية بعد استبعاد المعيدين ، والعشرة الأوائل فقط من الأزهر ، لأنها مكونة من سبعين كلية تتساوى أعداد خريجها مع أعداد 4 جامعات .

ويمثل التدريب أحد أهم المحاور الأساسية لعملية التنمية البشرية الشاملة في مصر ، حيث توجد برامج تدريبية تنظمها المؤسسة الثقافية العمالية ومعاهدها ومراكزها على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى أن نقابتي البناء والنقل البري قامتا بإنشاء مركزين للتدريب المتطور ، وينظمان برامج للتدريب التحويلي لجميع الفئات سواء غير العاملة أو العاملة أو التي تريد تغيير نشاطها إلى مهن أخرى تحتاجها سوق العمل . وقد قام الاتحاد بإنشاء 7 معاهد و 60 مركزا للتدريب على مستوى الجمهورية تتبع المؤسسة تقوم بتنفيذ برامج تدريبية متطورة للعاملين بهدف إكسابهم مهارات في مجالات عملهم ، وتتركز أهداف المؤسسة في نشر التدريب المتطور في القواعد العمالية ، والمشاركة الإيجابية في تنفيذ الخطط والبرامج القومية. كما أكد الاتحاد منذ البداية على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وقد أصبحت الجامعة العمالية تمنح درجة البكالوريوس في تخصصين هما ، العلاقات الصناعية ، والتنمية التكنولوجية ؛ حيث يتم تنفيذ البرامج التدريبية للطلبة وفق ما تحتاجه سوق العمل في مصر ، كما توجد بالجامعة مراكز للتدريب على الحاسب الآلي يتم من خلالها تنفيذ برامج متطورة تسهم في نشر الثقافة الإلكترونية سواء للعمال أو لراغبي التدريب . والأمل في مركز التدريب المهني أن يسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية للعمالة التي تحال إلى المعاش المبكر بسبب الخصخصة عن طريق عقد دورات تدريبية تحويلية لهم على المهن المطلوبة في سوق العمل لتصبح عمالة منتجة بدلا من اعتمادهم على قيمة المكافأة ، فيتحولون إلى عمالة غير منتجة ويصبحون عالة على المجتمع ، ويسهم المركز في الحد من مشكلة البطالة من خلال إيجاد فرص تدريبية وتعليمية للمتسربين من التعليم الإلزامي ، ورعايتهم اجتماعيا وصحيا بدلا من توجههم إلى أعمال في سن مبكرة تسبب لهم أخطارا مهنية ، بالإضافة لتشجيع وتدريب الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد

ممن يلتحقون بالمركز . وهكذا يسهم المركز في توفير الأيدي العاملة المدربة لشركات قطاع الأعمال بصفة عامة ، وشركات النقل والقطاع الاستثماري بصفة خاصة ، وفتح المجال أمام الطلبة الذين ليس لهم حظ في التعليم العام ليحصلوا على فرص تعليمية مناسبة مما يساعد مستقبلا على الحد من البطالة في هذا القطاع .

وهناك التدريب التحويلي للأسر المنتجة محدودة الدخل ولشباب الخريجين وغيرهم من الفئات لرفع مستوى معيشتهم واستغلال طاقاتهم وقدراتهم ، والإسهام في القضاء على البطالة ، مما يترتب عليه زيادة قدرة وكفاءة هذه الفئات ماديا لمواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، ويتم تدريبهم في مراكز إعداد الأسر المنتجة . وهناك اهتمام برعاية قطاع الشباب الذي يعتبر العنصر الأساسي والمؤثر في أي مجتمع من المجتمعات .

علم النفس والاجتماع :

يقول الدكتور أحمد عكاشة ، أستاذ الطب النفسي ورئيس الجمعية العالمية للطب النفسي : إن الدراسات النفسية المختلفة التي أجريت في البلاد الصناعية والنامية أكدت أن أحد الأسباب الرئيسية في الإصابة بالأمراض النفسية عامة هي البطالة ، كما تأكد أيضا أنه رغم إعانة البطالة التي تمنحها بعض الدول للعاطلين ، فإن نسبة الاكتئاب والقلق والهلع تزيد لديهم بأربعة أضعاف مثيلتها عند الذين يعملون براتب ... وفي ضوء ذلك لنا أن نتصور كيف يكون الحال عندنا ومصر لا تعرف تأمين البطالة .. لابد أن نتوقع أن تنتشر في مصر أخطر أنواع الأمراض النفسية والإدمان بين الذين يفتقدون العمل ، إلى جانب أنهم يكونون أداة طيعة لاستقطابهم إلى المذاهب الهدامة والمتطرفة .

ولأن الحكومة في مصر مثقلة بالعمالة ، فإن أي تشغيل حكومي جديد يصبح في هذه الحالة بطالة مقنعة ، وبالتالي يفتقد العاملون في ظلها القدرة على الإنجاز الذي هو الأساس في احترام الفرد لذاته وآدميته .. فضلا عن أن الإنجاز هو المفتاح لطمأنينة النفس .. ومن هنا أكدت الدراسات النفسية لأحوال العاطلين أن المساندة الاجتماعية لهم هي أفضل وسائل وقايتهم من الإصابة بالقلق والاكتئاب الجسيم . ولأن الدول الأوروبية تفتقد العلاقات الإنسانية ، ومساندة الأسر لأبنائها فإن شبابها ترتفع بينهم أكثر نسب الانتحار حتى وهم يعملون .. فما بالنا ونسب البطالة ترتفع عندنا بصورة أشد ضراوة ، لهذا أرى أن دعوة قيام التكافل الشعبي لمواجهة البطالة في مصر تأتي في موضعها ، وفي موعدها تماما ، خاصة بعد أن تراجعت كثيرا العلاقات الإنسانية والاجتماعية عندنا ، مما أخشى معه على شبابنا .. وأعتقد أن الإفادة المرجوة من دعوة التكافل الشعبي في مواجهة البطالة يضاعف

منهـا كثيـرا أن تتضمن برامج تدريب على الحيـاة العمليـة لأولئك الشبـاب الذين ينتظرون دورهم في سوق العمل للشبـاب المنتظر للعمل على الحياة العملية .. فإذا أمكننا تحقيق ذلك نكون قد نجحنا في التخفيف من عبء معاناة المرض النفسي ، وتجنب الصراعات الداخلية الشديدة ، التي تدفع الشباب إلى اليأس .

وترى الدكتورة نجوى الفوال - مديرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن مشكلة البطالة في مصر توجب علينا أن ننظر إلى وضع شباب الخريجين وموقعهم في المجتمع ، لنرى هل يمثلون القوة الدافعة لحركة المجتمع إلى الأمام ؟ وهل يؤثرون في عملية التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية أم لا ؟ وذلك لأن تعطل الشبـاب عن العمل ليس له فقط انعكاس اقتصادي ، وإنما له أيضا آثار اجتماعية عميقة سواء على المستوى الفردي ، أو على المستوى المجتمعي ، فعلى المستوى الفردي يتقلص دور الشباب العاطل وإمكاناته في تحقيق الذات ، وفي شعوره بأن له قيمة إيجابية في المجتمع . والبطالة تعني - على مستوى المجتمع - خسارة المجتمع لجزء من قوة العمل ، وأيضا لقدر من طاقات التنمية ، فضلا عما يصيب الشبـاب المتعطل من إحبـاط نفسي قد يدفعه إلى الإقدام على ممارسة سلوكيات ضارة بالمجتمع ، مثل تعاطي وإدمان المخدرات ، والتورط في ارتكاب العنف ، وهذا ما أثبتته الدراسات التي قدمت أخيرا إلى المؤتمر السنوي الرابع للمركز ، ومن هنا تبرز بجلاء أهمية دور المجتمع المدني إلى جانب جهد الدولة في توقي تأثيرات البطالة السلبية ، والسعي إلى توفير فرص العمل أمام الخريجين لممارسة دورهم الفعال في بناء المجتمع ، وهذا ما تضطلع به مؤسسات القطاع المدني في معظم الدول المتقدمة .

ويقول الدكتور عادل صادق - أستاذ الأمراض النفسية بطب عين شمس : إن البطالة في مصر تمثل علاقة وطيدة بالجريمة والمخدرات والإرهاب والإحباط النفسي ، ورباعية البطالة هذه تعني أنها أخطر ما يواجهه المجتمع من مشكلات ، لأن أكثر ما يحافظ على التوازن النفسي للإنسان هو أن يعمل فيكون محصنا ضد هذه المخاطر ، والمؤكد هو أن التكافل الشعبي يزيد من إحساس العاطلين بالانتماء إلى المجتمع الذي أظهر إحساسه بهم وبمعاناتهم . . فالإنسانية تتجسد في معظم صورها في الإحساس بالآخرين ، وحين يكون في مصر حوالي 11 مليون شاب ينتظرون فرص العمل ، فإن هذا يعني على الفور أننا في مواجهة ظاهرة اجتماعية خطيرة .

ويقول أحد رجال الأعمال إن فكرة قيام جمعيات أهلية بإسهام فعال للتخفيف من حدة البطالة أمر مهم للغاية ، وعندما يشعر رجال الأعمال بمصداقية كاملة في هذا الدور يطمئنون إلى الدعوة ، وسوف لا ينتظرون مطالبتهم بتقديم أية تبرعات مالية ، وإنما سوف يبادرون بها من تلقاء أنفسهم ، ولكن ينبغي أن تعد الحكومة أساسا سياسات تنافسية آمنة لإيجاد قوة الدفع الذاتي من داخل الاقتصاد المصري لتوفير مقومات النجاح لحملة مواجهة البطالة ، ويقول لقد حدث مثل ذلك عندما أعلنت حكومة الهند عن إنشاء وزارة للصناعات الصغيرة والحرفية منذ ست سنوات ، مؤكدا أنها استندت أصلا إلى المشاركة الشعبية التي بدأت بتغيير مفهوم الشباب للعمل ، مما ابتعد بالشباب عن السعي إلى الوظيفة الحكومية ، ووظائف القطاع العام ، وقد قامت بهذه المشاركة الشعبية جمعيات أهلية مرتبطة بما يتوافر في كل منطقة من خامات صناعية ، وقدرات ومهارات بشرية خاصة بها ، ومن ثم فقيام هذا التكافل أمر بالغ الأهمية .

اتجاهات التوظيف في العالم :

أوضحت مؤشرات منظمة العمل الدولية أن نسبة البطالة في منطقة الشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا ارتفعت كمتوسط عام إلى 17.6 % من قوة العمل بدول هذه المنطقة مما يهدد باتساع نطاق الفقر ، ويؤدي إلى انخفاض الإنفاق العام على تنمية الثروة البشرية خاصة في نطاق التعليم ، وما يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية على توجهات النمو والتنمية المستقبلية ، وتقدر جملة المتعطلين في هذه الحالة بنحو 22 مليونا .

وأشار تقرير أصدرته المنظمة تحت عنوان اتجاهات التوظيف في العالم إلى أن أوضاع البطالة في مصر تعد في نطاق المتوسط قياسا إلى باقي دول منطقة الشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا ، حيث بلغت نسبة البطالة 8.6 % في عام 1990 وارتفعت إلى 11.3 % في عام 1995 ثم عاودت الانخفاض إلى 9.2 % مع عام 2002 مقابل معدل بطالة في الجزائر بلغ 19.8 % في عام 1990 ووصل إلى 27.9 % في عام 1995 وواصل ارتفاعه إلى 28.7 % في عام 2002 مقابل معدل بطالة في المغرب 15.8 % ارتفع إلى 22.9 % في عام 1995ووصل 22 % عام 2002 .

وذكرت مؤشرات التقرير أن توزيع قوة العمل على قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة قد شهدت تغيرا خلال عقد التسعينيات في ظل عمليات التنمية والتحديث للاقتصاد المصري ، حيث ارتفعت قوة العمل بقطاع الصناعة بنسبة 2.4 % وبقطاع الخدمات بنسبة 3.7 % في حين انخفضت قوة العمل بقطاع الزراعة بنسبة 1.9 % وذلك في الفترة من 1990 إلى 2000 .

وأشار التقرير إلى التأثيرات السلبية لأحداث 11 سبتمبر الأمريكية على فرص العمل بدول المنطقة ، وعلى الأخص بتأثيراته السلبية على قطاع السياحة الذي يستوعب أعدادا كبيرة من العمالة الماهرة ونصف الماهرة ويتولى تشغيل العديد من الأنشطة الاقتصادية المحيطة بالسياحة .

وبالنسبة للبطالة بين النساء أشار التقرير إلى ارتفاعها بمعدلات ملحوظة في المنطقة بالمقارنة مع معدلات البطالة بين الرجال ، حيث يصل معدل البطالة في مصر للنساء إلى 22.6 % من الذين هم في سن العمل وأن الكثيرات من قوة العمل من النساء قد فقدن وظائفهن في المغرب وتونس والأردن في ظل سياسات إعادة الهيكلة للنشاط الاقتصادي وسياسات الخصخصة ، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة بين الشباب من سن 15 إلى سن 24 بمعدلات عالية قياسا إلى الأوضاع في الدول النامية عموما .

وأكد التقرير الدور الكبير للاقتصاد غير الرسمي في توفير فرص العمل في دول شمال أفريقيا ؛ حيث قام خلال عقد التسعينيات بتوفير 48 % من فرص العمل خارج نطاق قطاع الزراعة تشكل العمالة الخاصة القائمة بذاتها 31 % من هذه الفرص مقابل 23 % خلال السنوات العشر السابقة في عقد الثمانينيات وهو ما يوضح مساهمة القطاع غير الرسمي بنحو 27 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول في شمال أفريقيا ، وتشير التقديرات إلى أن هناك نحو 6 % من قوة العمل تصنف في عداد الفقراء بعدد إجمالي 6 ملايين مع نهاية التسعينيات نتيجة لانخفاض الأجور ، وانخاض الإنتاجية .

وقد تعددت الآراء حول معدل البطالة في مصر هل هو 8 % كما تذكر الإحصاءات الرسمية ، أو يتعدى هذا إلى 10 % أو 12 % أو 15 % كما تذهب بعض الدراسات التطبيقية ؟ لكن هناك اقتناعا بخطورة تحدي البطالة في ظل نمو العمل سنويا . وهناك حاجة إلى توفير 800 ألف فرصة عمل كل عام ، وإذا انتظرنا التسكين في وظائف حكومية فهي لن تستوعب أكثر من 170 ألف وظيفة سنويا ، إذن لابد من النمو والنمو السريع والمطرد في القطاع الإنتاجي حتى يمكن معه استيعاب هذه الطاقات التي يفترض أن تكون مؤهلة ومدربة لتلبية احتياجات سوق العمل .

محافظة القاهرة

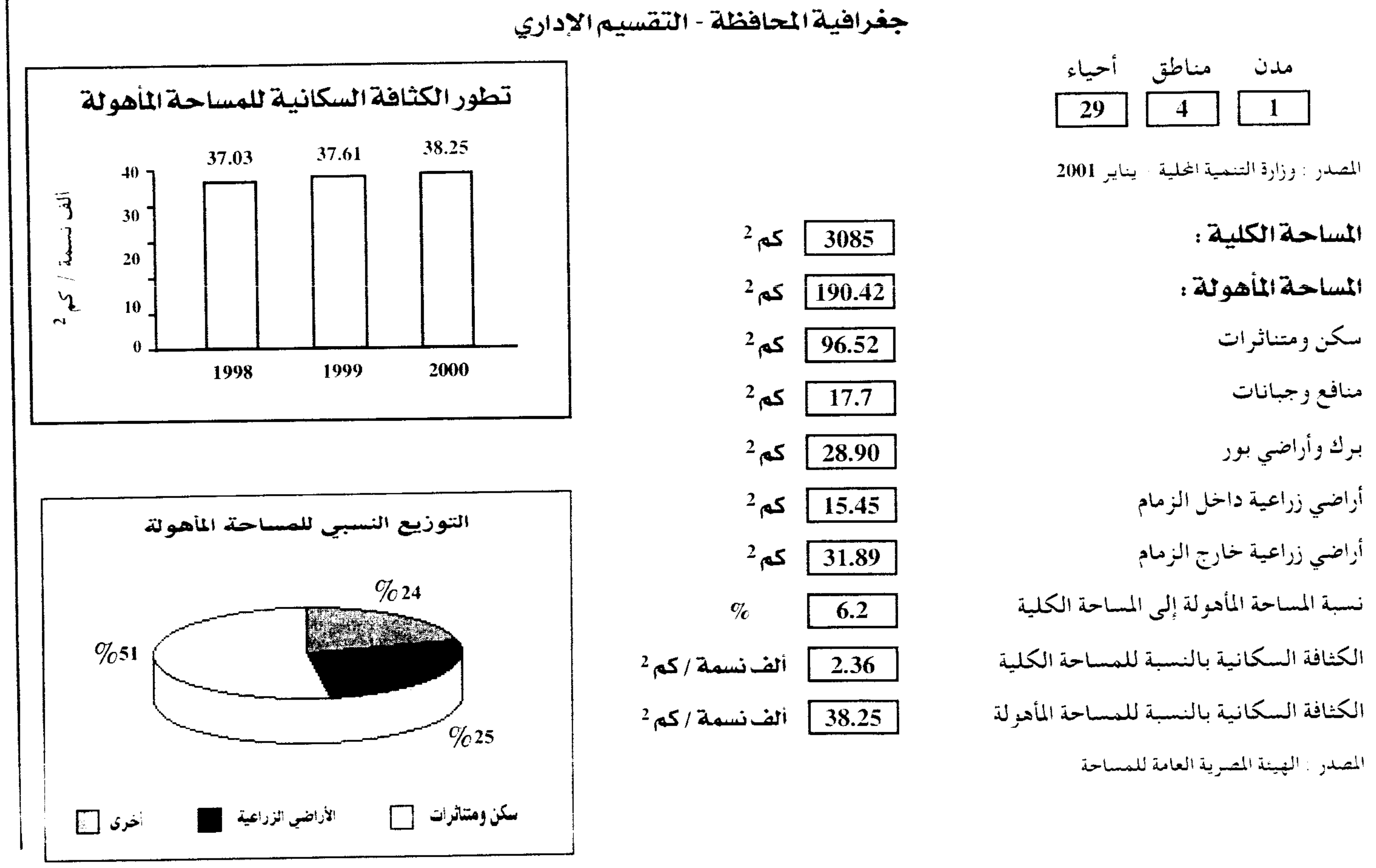
جغرافية المحافظة - التقسيم الإداري

مدن	مناطق	أحياء
1	4	29

المصدر : وزارة التنمية المحلية - يناير 2001

المساحة الكلية :	3085	كم ^{2}
المساحة المأهولة :	190.42	كم ^{2}
سكن ومتناثرات	96.52	كم ^{2}
منافع وجبانات	17.7	كم ^{2}
برك وأراضي بور	28.90	كم ^{2}
أراضي زراعية داخل الزمام	15.45	كم ^{2}
أراضي زراعية خارج الزمام	31.89	كم ^{2}
نسبة المساحة المأهولة إلى المساحة الكلية	6.2	%
الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة الكلية	2.36	ألف نسمة / كم ^{2}
الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة	38.25	ألف نسمة / كم ^{2}

المصدر : الهيئة المصرية العامة للمساحة

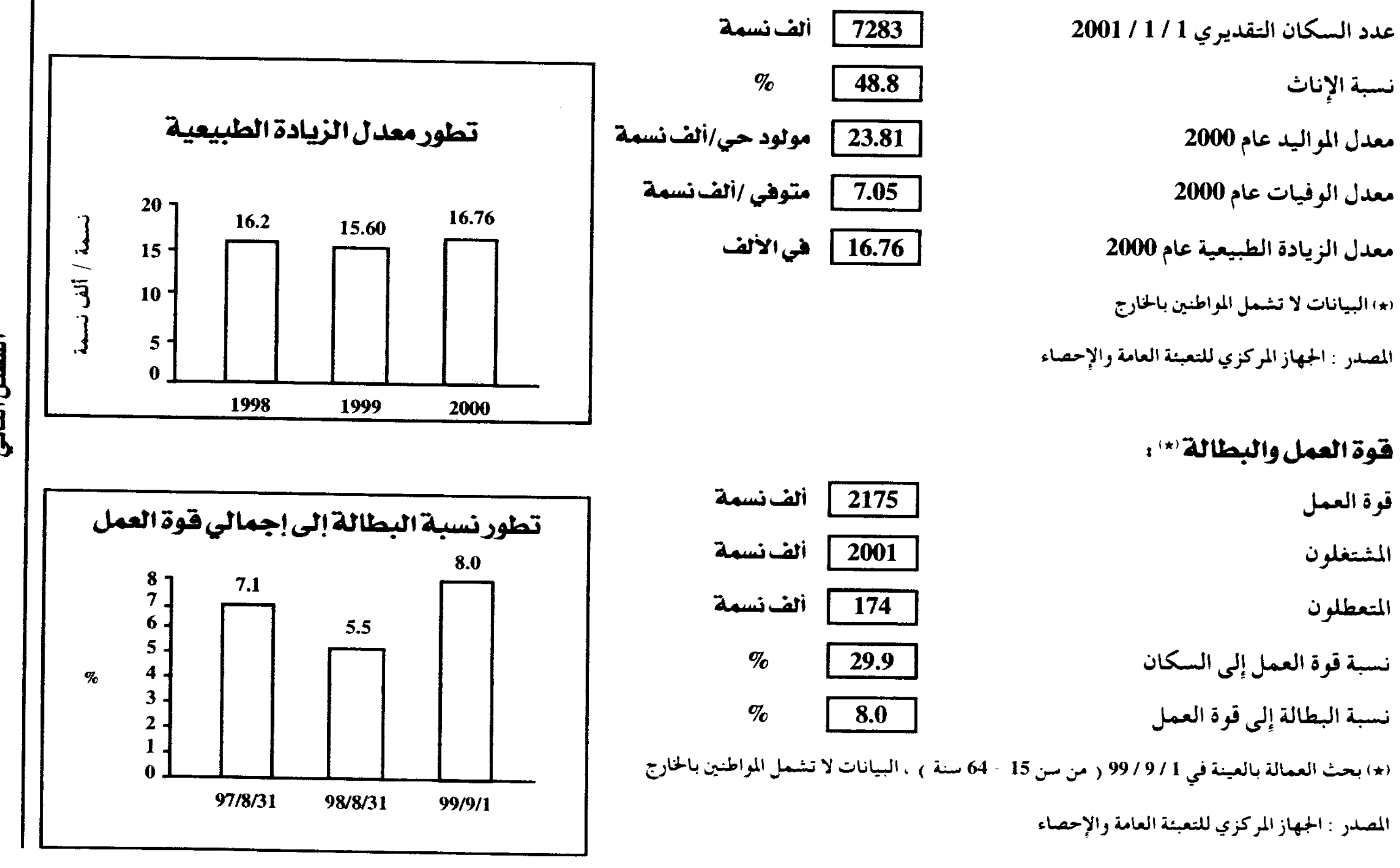


السكان (*) :

عدد السكان التقديري 1 / 1 / 2001	7283	ألف نسمة
نسبة الإناث	48.8	%
معدل المواليد عام 2000	23.81	مولود حي/ألف نسمة
معدل الوفيات عام 2000	7.05	متوفي /ألف نسمة
معدل الزيادة الطبيعية عام 2000	16.76	في الألف

(*) البيانات لا تشمل المواطنين بالخارج

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء



قوة العمل والبطالة (*) :

قوة العمل	2175	ألف نسمة
المشتغلون	2001	ألف نسمة
المتعطلون	174	ألف نسمة
نسبة قوة العمل إلى السكان	29.9	%
نسبة البطالة إلى قوة العمل	8.0	%

(*) بحث العمالة بالعينة في 1 / 9 / 99 (من سن 15 - 64 سنة) ، البيانات لا تشمل المواطنين بالخارج

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

محافظة الإسكندرية

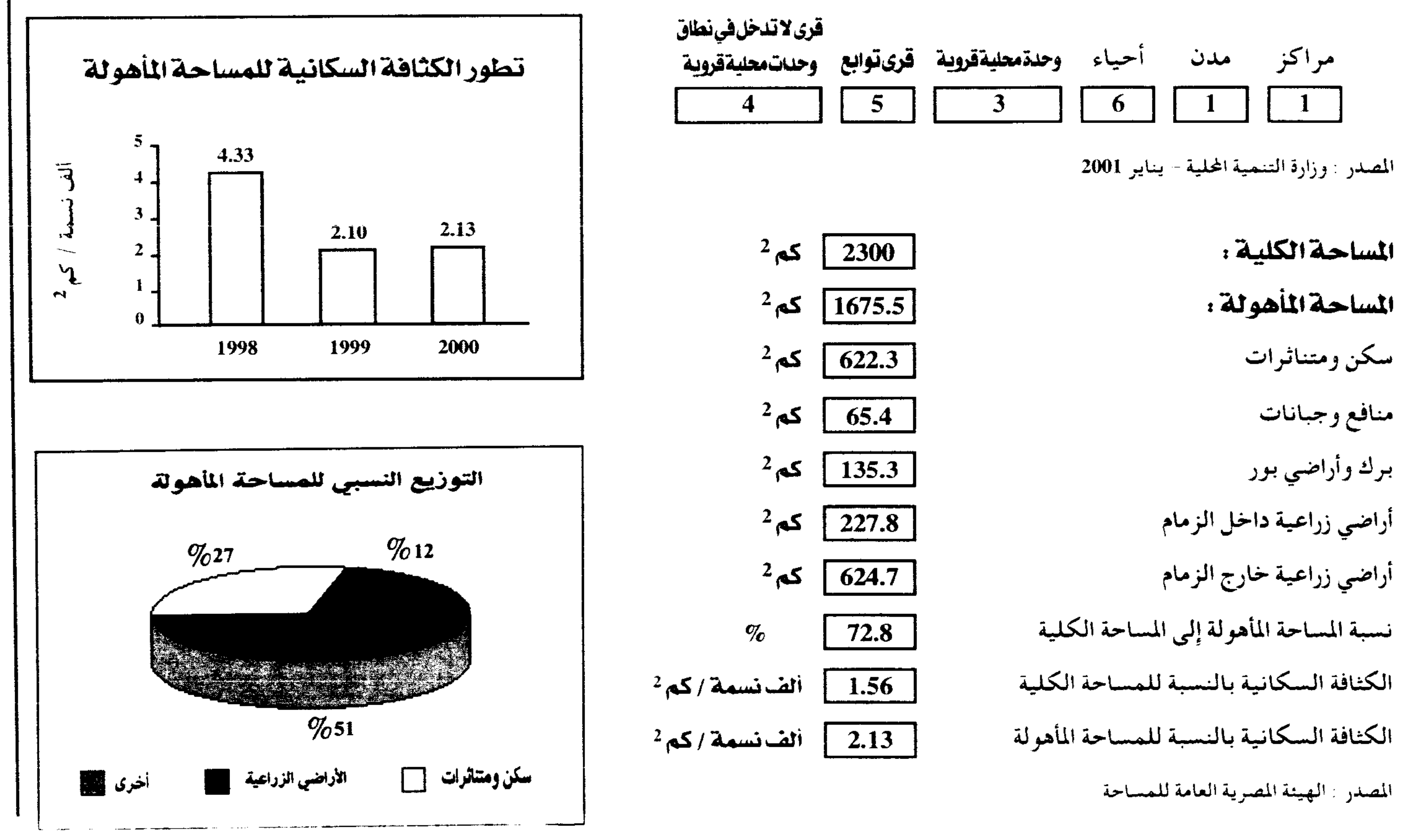
جغرافية المحافظة - التقسيم الإداري

مراكز	مدن	أحياء	وحدة محلية قروية	قرى توابع	قرى لا تدخل في نطاق وحدات محلية قروية
1	1	6	3	5	4

المصدر : وزارة التنمية المحلية - يناير 2001

المساحة الكلية :	2300	كم^2
المساحة المأهولة :	1675.5	كم^2
سكن ومتناثرات	622.3	كم^2
منافع وجبانات	65.4	كم^2
برك وأراضي بور	135.3	كم^2
أراضي زراعية داخل الزمام	227.8	كم^2
أراضي زراعية خارج الزمام	624.7	كم^2
نسبة المساحة المأهولة إلى المساحة الكلية	72.8	%
الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة الكلية	1.56	ألف نسمة / كم^2
الكثافة السكانية بالنسبة للمساحة المأهولة	2.13	ألف نسمة / كم^2

المصدر : الهيئة المصرية العامة للمساحة



السكان(*) :

عدد السكان التقديري 1 / 1 / 2001	3577	ألف نسمة
نسبة الإناث	48.9	%
معدل المواليد عام 2000	24.47	مولود حي/ألف نسمة
معدل الوفيات عام 2000	6.68	متوفي /ألف نسمة
معدل الزيادة الطبيعية عام 2000	17.79	في الألف

(*) البيانات لا تشمل المواطنين بالخارج

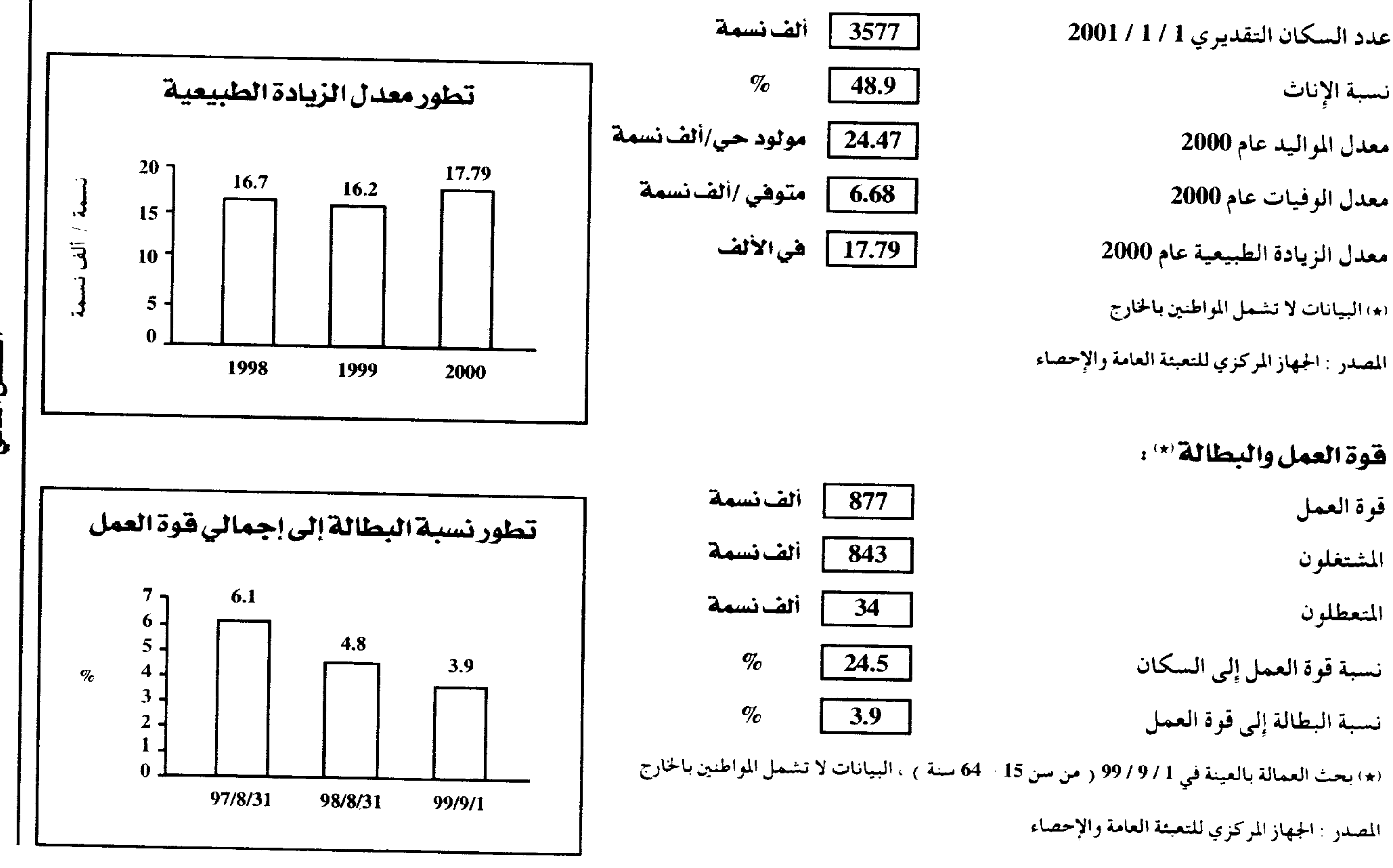
المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

قوة العمل والبطالة(*) :

قوة العمل	877	ألف نسمة
المشتغلون	843	ألف نسمة
المتعطلون	34	ألف نسمة
نسبة قوة العمل إلى السكان	24.5	%
نسبة البطالة إلى قوة العمل	3.9	%

(*) بحث العمالة بالعينة في 1 / 9 / 99 (من سن 15 - 64 سنة) ، البيانات لا تشمل المواطنين بالخارج

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء



الفكر العالمي

أفريقيا :

ظاهرة البطالة في كل مكان . ولكنها بنسب مختلفة ، وربما كانت لها حلول مختلفة أيضا تأتي تبعا للمكان وظروفه الاقتصادية والتعليمية وغير ذلك ، وفي أفريقيا شباب كثير بدون عمل ، وهم يتركون الدراسة ، ويتسربون من التعليم من أجل الحصول على وظيفة ، وينتظرون العمل الحكومي ، هذا هو تطلعهم ، مع أنهم يستطيعون الحصول على عمل إن أرادوا ، ولكن المشكلة تكمن في أن الشباب يصنفون الوظائف ، وتكمن أيضا في أن معظمهم يهاجر وتلك من أكبر المشكلات في أفريقيا ، ولكي نجد حلا لهذه المشكلات لابد أن تسمع الحكومة لمشكلات الشباب ، وأن تشركهم في إبداء الآراء واتخاذ القرارات ، وأن يتعرف الشباب على مدى أهمية العمل ، ومن قبل مدى أهمية التعليم والحرص عليه ، وإعداد الشباب للسوق . .

إن المشكلة التي تواجه هؤلاء الشباب هي البحث عن الوظيفة ، وخاصة في المناطق الريفية ، وما يصاحب ذلك من مشكلات جادة ، فما حدا بعدد من الدول النامية أن تتصدى للمشكلة بحلول تناسب قد باتها ومن واقع البيئة المميزة لهذه الدول ؛ فنجد في – نيجيريا – مثلا تمت إقامة شبكات التوظيف ، وتقديم الخدمات للشباب ، كل بما يناسبه من مثل مجال الزراعة ، إضافة إلى مشاركة الجمعيات الأهلية في عملية التنمية ، كما أن جميع الجهات تبدي مرونة فائقة لتقديم كافة المساعدات اللازمة للشباب ، كل هذا يعمل على تخفيض نسبة البطالة ، ويعمل أيضا على إيجاد فرص عمل للشباب ، كما أن للشركات دورا فعالا في هذا المجال ، مع توفير القروض والضمانات اللازمة لإقامة المشروعات الصغيرة التي تتواءم مع

إمكانيات الشباب ، وإنشاء أسواق خاصة في القرى كتلك الموجودة في الهند ، ذلك أن الذي يدفع الشباب للهجرة هو عدم وجود وظائف كافية ، وهذا أمر غير سليم ، ولابد من خلق فرص عمل مناسبة من مثل الزراعة والسياحة لينعم الشباب بالأمان والاستقرار ، وليحققوا ذاتهم باعتمادهم على أنفسهم ، ولدول آسيا تجارب ناجحة في هذا الميدان من مثل الاهتمام بالمشروعات الزراعية ، كما أن الهند تمكنت أن تحتل مكانا متميزاً على هذا الطريق ، وأصبحت المؤسسات التعليمية تهتم بتعليم الشباب المهن والحرف التي تمكنهم من إيجاد فرص عمل حقيقية ، كما صارت تعد البنات في المناطق الريفية وتسهم المؤسسات بدور فعال في ذلك ، مع الاتجاه نحو القرى والمناطق الزراعية النائية ، والعمل على تطوير التعليم من خلال التعليم المهاري كما يحدث في فيتنام ، وتمويل مشروعات الشباب ، وعمل ورش لسوق العمل ، وربط المؤسسات التعليمية بقدرات الشباب لسوق العمل .

هناك مشكلات عديدة ترتبط بمشكلة البطالة ، وعلى الحكومة أن تساعد في إيجاد فرص عمل للشباب تبعا لقدراتهم ومهاراتهم ، وتقديم دورات تدريب لهم ، وللهند تجارب ناجحة في هذا المضمار ، فهناك مشروعات صغيرة يمكن تدريب الشباب عليها مع حصولهم على قروض لتمويلها ، والاستفادة منها كصناعة الملابس وتوزيعها في الأسواق . وعموماً يمكن التغلب على البطالة بشكل تنموي من خلال :

- مهارات العمل الحر والاعتماد على النفس .
- المهن الحرفية والزراعية وعمل دورات خاصة بها .
- السياحة .
- الكمبيوتر .
- التعرف على إمكانيات البيئة التي يعيشون فيها لتوفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات .

كما يمكن حل المشكلة إذا تحقق الآتي :

- حُسن الاستماع إلى الشباب ، وتوفير كل ما يلزمهم من مواد وأدوات ضرورية لتنفيذ مشروعاتهم .
- إعطاء الفرص للابتكار .
- تطبيق أفكار الشباب كالمشروعات ، أو رفع قدراتهم لدخول سوق العمل .

التنمية المستخدمة :

- أن يجد الشباب الحلول لأنفسهم ، وخلق فرص عمل لهم ، وعمل شبكة أو نظام للمواصلات .
- المساعدة في المشروعات الصغيرة فهي من أفضل الوسائل لحل المشكلة .
- الشركات الكبرى وتعاونها مع الشركات الصغيرة في السوق .
- وجود أسواق كبيرة لتسويق منتجات الشباب .
- تعليم الشباب المهارات الخاصة بمثل هذه الأنشطة كي يكونوا فعالين في المستقبل .

ولقد أكد تقرير دولي أن التحديات الرئيسية التي تواجه دول منطقة الشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا تتمثل في استعادة معدلات النمو على المدى المتوسط ، والتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لارتفاع معدلات البطالة إلى نسب كبيرة تؤثر بدورها على المحصلة النهائية لاستراتيجيات التنمية في هذه الدول .

وشدد التقرير على ضرورة إسراع دول المنطقة لإيجاد حلول عملية لمشكلة البطالة ، والتي بلغت أعلى مستوياتها في دول المنطقة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، حيث بلغ متوسط البطالة في دول شمال أفريقيا العام الماضي أكثر من 20 % وهومعدل يفوق بقية المناطق الإقليمية الأخري في العالم .

واعتبر التقرير أن إخفاق القطاع الخاص بدول المنطقة في القيام بدور فعال في توفير فرص عمل جديدة يعود إلى غابة التشريعات واللوائح غير الملائمة لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على حد سواء .

كينيا :

وتعتبر كينيا رمزا مهما من رموز القارة الأفريقية التي تنطبق عليها العبارة القائلة « إن الحيوانات البرية هي الحيوانات الحية الوحيدة التي يبدو ارتباطها واضحا بهذه القارة ، فبين أفريقيا وهذه الحيوانات علاقة تناغم وتفاهم وانسجام ، لم يستطع الإنسان إدراكها أو التوصل إليها بعد » . فهي تتميز بالغابات المفتوحة التي تشتهر بسحر طبيعتها ومناظرها الخلابة التي تؤكد الصورة المحفورة في أذهاننا حول القارة السمراء ، كما تصورها الأفلام ، إنها أرض السحر والجمال والمغامرة والرفاهية حيث يمكن الاستمتاع بالطبيعة التي يعشقها الإنسان ، ويبحث عنها المبدع والفنان .

ولكن كينيا الآن أصبحت ضمن الدول المدرجة تحت اسم « الدول المتداعية » أو الآيلة للسقوط في أفريقيا ، حيث تمر حاليا بمرحلة اقتصادية حرجة بعد فشلها في تطبيق شروط الدول والمؤسسات المالية والدولية المانحة « وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين ، مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لتصل إلى أدنى مستوى لها منذ الاستقلال عام 1964 ، وقد زاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية انخفاض أسعار المواد الخام ، والمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية ، حيث تعتمد كينيا أساسا على تصدير منتجاتها الزراعية من الشاي والبن ، وهما يعدان أساس الدخل القومي الكيني ، وقد أدي هذا الكساد إلى انتشار البطالة ، وارتفاع نسبة التضخم إلى أكثر من 16 % وتقلص فرص الاستثمار ، وتدهور مشروعات البنية التحتية من طرق ومواصلات ، ومشروعات خدمية وغيرها .

ومما يلفت النظر فيها كثرة المتسولين من الرجال والنساء ، إضافة إلى جيوش الأطفال المشردين ، ففي العاصمة وحدها أكثر من أربعين ألف طفل بلا مأوى ،

ولا ينافسهم في العدد إلا العاطلون المكدسون على نواصي الشوارع، وفي ميادينها ، لذلك وفي ظل هذا المناخ تصبح زيادة معدلات الجريمة أمرا طبيعيا ، وقد حذر مكتب هيئة اليونيسيف التابع للأمم المتحدة في نيروبي غير مرة من أن هناك ما يقرب من ثلاثة ملايين طفل مهددين بالموت جوعا ، وأن معدلات سوء التغذية بينت أن أمراض الأطفال في كينيا في تزايد مستمر ، كما أعربت هيئة اليونيسيف عن قلقها تجاه زيادة معدلات عمالة الأطفال الذين يتركون الدراسة للانخراط في سوق العمل ، وأكدت أن السبب في انتشار تلك الظاهرة السلبية هو الفقر الذي يدفع بهؤلاء إلى ترك الدراسة والالتحاق بسوق العمل ، وطبقا لإحصائيات لجنة تقييم الفقر في كينيا ، فإن هناك آلاف الأطفال الذين يعانون سوء تغذية حاد لعدم توافر الغذاء ، فليس لديهم مخابز ، وإنما يقومون بعجن الدقيق ويأكلونه مع بعض أنواع الخضر بالإضافة إلى الذرة وهي الغذاء الرئيسي هناك ، هذا فضلاً عن انتشار مرض الملاريا الذي يحصد العشرات من الأهالي يوميا نتيجة للتلوث ، وانتشار الحشرات وعدم توافر الرعاية الصحية والطبية اللازمة لاحتواء الآثار السلبية للمجاعة .

وقد أصبحت المجاعة خطرا يهدد أقطار كثيرة في العالم ، وبخاصة بلدان ساحل أفريقيا الغربية ، وفي أثيوبيا تسببت المجاعة في مشكلات كثيرة ، وبخاصة في الأجزاء الجنوبية الشرقية من البلاد .

وإذا كانت المجاعة تهدد بعض الجهات في كل من أفريقيا وآسيا فإن كثيرا من شعوب العالم ، وبخاصة في الأقطار النامية تعاني من سوء التغذية نتيجة نقص ما تتناوله من طعام كما ونوعا ، ولعل سوء التغذية ، ونقص الغذاء من أهم المشكلات والأخطار التي تتعرض لها البشرية حاضرا ومستقبلا لما لها من آثار وانعكاسات على كل منحي من مناحي الحياة ، ولعل من أهم العوامل المؤثرة في أزمة

الغذاء العالمية العامل السكاني ، ومعدلات النمو البشري التي أصبحت تفوق معدلات زيادة إنتاج الغذاء ، وبخاصة في الأقطار النامية ، ومما لا شك فيه أن التباين الكبير في معدلات النمو السكاني بين الأقطار المتقدمة والبلدان النامية له نتائج خطيرة ، وانعكاسات مهمة على مسألة الطلب على الغذاء ، وعلي عمليات التنمية في تلك الأقطار ، كما أن لها أيضا نتائج أخري غير مباشرة .

وإذا كانت معظم الدول الفقيرة تعيش على الزراعة ، فإن العمالة هي إحدى المكونات الرئيسة للمدخلات الزراعية ، والتي بدونها لا يتم الإنتاج ، ولا يقصد بالعمالة العدد المطلق أو الكلي للعمال الذين يمارسون الإنتاج الزراعي ، وإنما الأهم من ذلك نوعية العمال ، ذلك أن الزراعة لم تعد حرفة يستطيع كل شخص ممارستها ، أو هي المهنة التي تلجأ إليها الطبقة الأمية الجاهلة من المجتمع ، فالزراعة علم وفن قبل أن تكون حرفة يمتهنها أغلبية السكان في البلاد المختلفة ، والذين ضاقت في وجوههم مجالات العمل .

لذلك ينبغي معالجة مشكلة السكان بالجهود والأساليب المناسبة للقضاء على الفقر الواسع ، ومنها تناول الموارد بصورة أكثر إنصافا من جانب ، وبالتعليم لتحسين القدرة البشرية على إدارة هذه الموارد من جانب آخر .

وقد أكد تقرير دولي أن التحديات الرئيسة التي تواجه دول منطقة الشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا تتمثل في استعادة معدلات النمو على المدى المتوسط ، والتغلب على الآثار الاجتماعية والاقتصادية لارتفاع معدلات البطالة إلى نسب كبيرة تؤثر بدورها على المحصلة النهائية لاستراتيجيات التنمية في هذه الدول . وكشف التقرير الذي أصدرته إحدي المؤسسات الأمريكية الأوروبية عن أن الركود الاقتصادي ، وتأثر حركة السياحة والسفر العالمية قد أديا إلى انخفاض حجم

الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وحدوث مزيد من المصاعب الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

وأشار التقرير إلى أن عودة الانتعاش الاقتصادي العالمي المتوقع مع حلول نهاية عام 2003 - والذي أعلن عنه البنك الدولي - سيعمل على حدوث انتعاش طفيف في اقتصاديات بعض دول المنطقة مثل الأردن وتونس بعد التأثيرات السلبية الحادة التي تركتها أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة ، واشتعال أعمال العنف في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل مما أثر سلبا على التدفقات السياحية ، والاسنثمارات الخاصة بهذه الدول . وتوقع التقرير استمرار معاناة اقتصاديات دول المنطقة ، وإخفاقها في تأمين الموارد المالية اللازمة لاستراتيجيات التنمية متوسطة وطويلة الأجل . وذكر التقرير أنه على الرغم من الأوضاع غير المواتية للانتعاش الاقتصادي ، فإن إجمالي التدفقات الرأسمالية من الأسواق العالمية لدول المنطقة ارتفعت خلال العام الماضي بحوالي 2.7 مليار دولار ، وسيطر تمويل البنوك التجارية على هذه التدفقات التي بلغ إجنالها 7.7 مليار دولار ، وكان لمصر النصيب الأكبر منها ، كما ارتفع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة إلى الدول المصدرة للبترول إلى 2.6 مليار دولار العام الماضي مقابل 1.2 مليار دولار عام 2000 ، بينما سجلت كل من مصر والأردن انخفاضا حادا في حجم الاستثمارات الأجنبية .

وكشف تقرير المؤسسة الأمريكية عن أن انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض دول المنطقة يعود إلى مجموعة من العوامل الهيكلية في اقتصاديات هذه الدول ، ويأتي على رأسها انخفاض مستويات الإدارة ، والتباين الشديد بين قرارات السياسات الاقتصادية ، وغياب عنصر الشفافية والمحاسبة إلى جانب تفشي مظاهر عديدة للفساد المالي والإداري . وربط التقرير بين ظهور

البيروقراطية ، وزيادة مستويات الفساد المالي والإداري حيث أكد أن تعنت الروتين وكثرة الإجراءات والقوانين المتعلقة بتنفيذ الاستثمارات المحلية والأجنبية هي إحدي وسائل انتشار الفساد المالي وزيادة حجم التكاليف غير الرسمية على المستثمرين ورجال الأعمال . وشدد التقرير على ضرورة إسراع دول المنطقة بإيجاد حلول عملية لمشكلة البطالة والتي بلغت أعلي مستوياتها في دول المنطقة خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، حيث بلغ متوسط البطالة في دول شمال أفريقيا العام الماضي أكثر من 20 % وهو معدل يفوق بقية المناطق الإقليمية الأخري في العالم .

واعتبر التقرير أن إخفاق القطاع الخاص بدول المنطقة في القيام بدور فعال في توفير فرص عمل جديدة يعود إلى غابة التشريعات واللوائح غير الملائمة لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية على حد سواء .

فلسطين وإسرائيل :

أصيبت فلسطين بالشلل التام في اقتصادها ، نتيجة الخسائر التي منيت بها في الآونة الأخيرة ، والتي بلغت 3.7 مليون دولار . وأكد المسئولون أن نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاوزت نسبة 75 % ، وتوقف النشاط الإنتاجي ، وقد طالبت مصر في اجتماعات مجموعة الدول الأربع والعشرين النامية في واشنطن ، البنك وصندوق النقد الدوليين بتقديم مساعدات عاجلة للشعب الفلسطيني ، لمواجهة الوضع المتردي في المدن الفلسطينية ، التي أحدثت إسرائيل بها خسائر مادية جسيمة بعد أن أعادت احتلالها .

كما أكد تقرير للبنك الدولي أن 60 % من الشعب الفلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون عند مستوى خط الفقر حيث بلغ دخل الفرد دولارين

في اليـوم . وأشـار التـقـرير إلى ارتفـاع عـدد الفلسطينيين الذين يعـانون الفـقـر من 637.000 في سبـتمبـر 2000 إلى مليوني شخص في الفتـرة الأخيـرة ، بزيادة قـدرها ثلاثة أضعاف ما كان عليه العدد السابق .

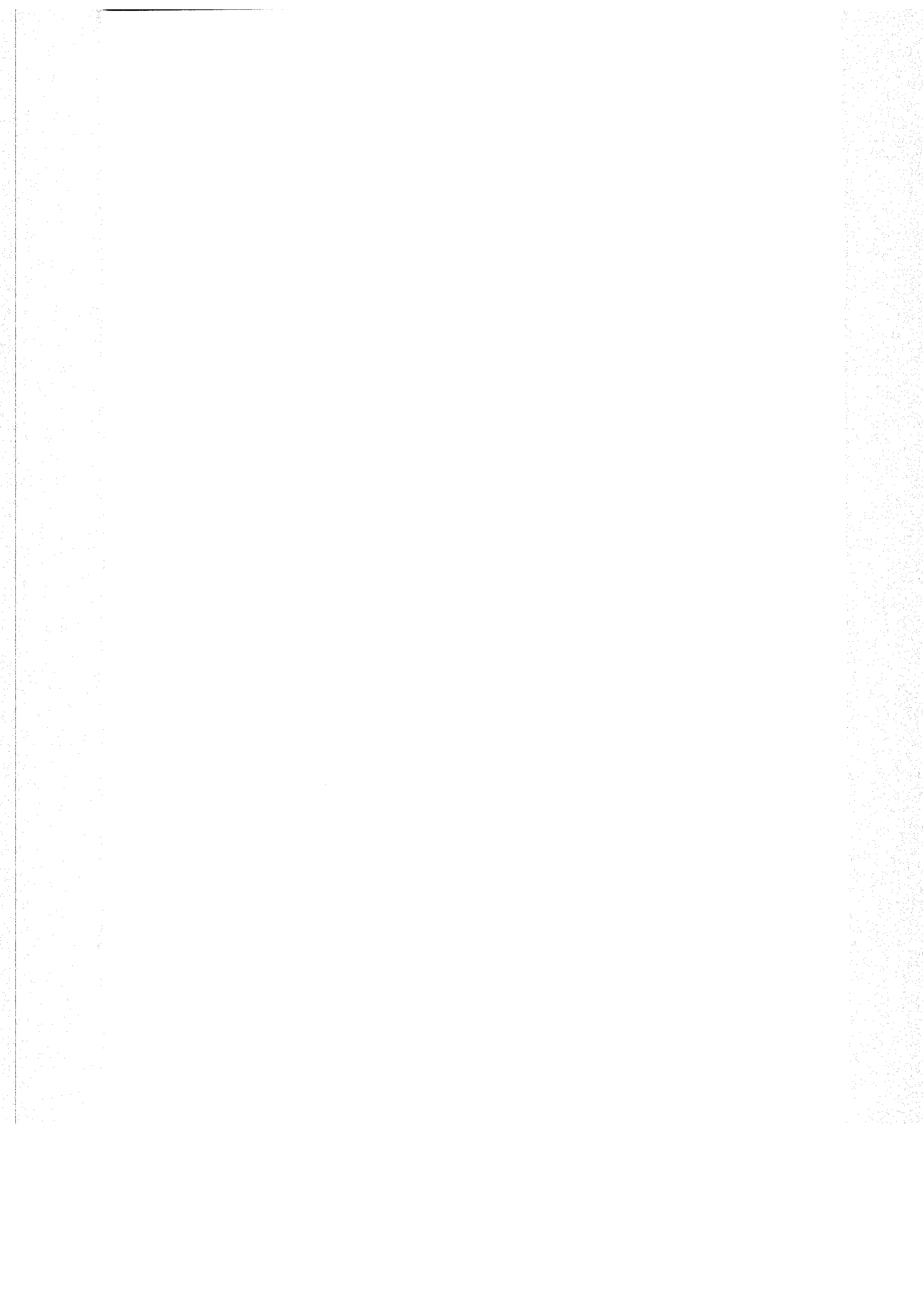
وأوضح التقرير تدهور الأوضاع الاقتصادية منذ بدء الانتفاضة ، مشيرا إلى تدني مستوي إجمالي الدخل القومي للفرد إلى نصف ما كان عليه قبل سنتين ، وأن أكثر من 50 % من القوى العاملة أصبحت تعانى من شبح البطالة .

ودعا التقرير السلطة الفلسطينية إلى تشكيل خطة طوارئ وطنية للتعامل مع أي عقبات اقتصادية أخري قد تواجهها خلال عام 2003 .

وأشار تقرير جديد أعدته لجنة تحقيق برلمانية إلى اتساع الفجوات الاجتماعية في إسرائيل ، محذرا من أن استمرار هذه الفجوات قد يهدد نسيج العلاقات بين المواطنين ، ويهز أسس النظام الديمقراطي ، كما أشار التقرير إلى أن نسبة البطالة الحالية تساوي ثلاثة أضعاف نسبتها قبل عقدين من الزمن ، وأن المستقبل لا ينبئ بحل لهذه الأزمة ، وبحسب التقرير فإن الطبقة الغنية تملك أكثر من 800 بليون شيكل من الأموال الخاصة في حين يملك 90 % من السكان 340 بليون شيكل . ووصف التقرير أوضاع ثلاثة أوساط اجتماعية هي : الوسط البدوي ، والمتدينون اليهود المتزمتون ، والمهاجرون الروس بـ« قنبلة موقوتة » اجتماعية .

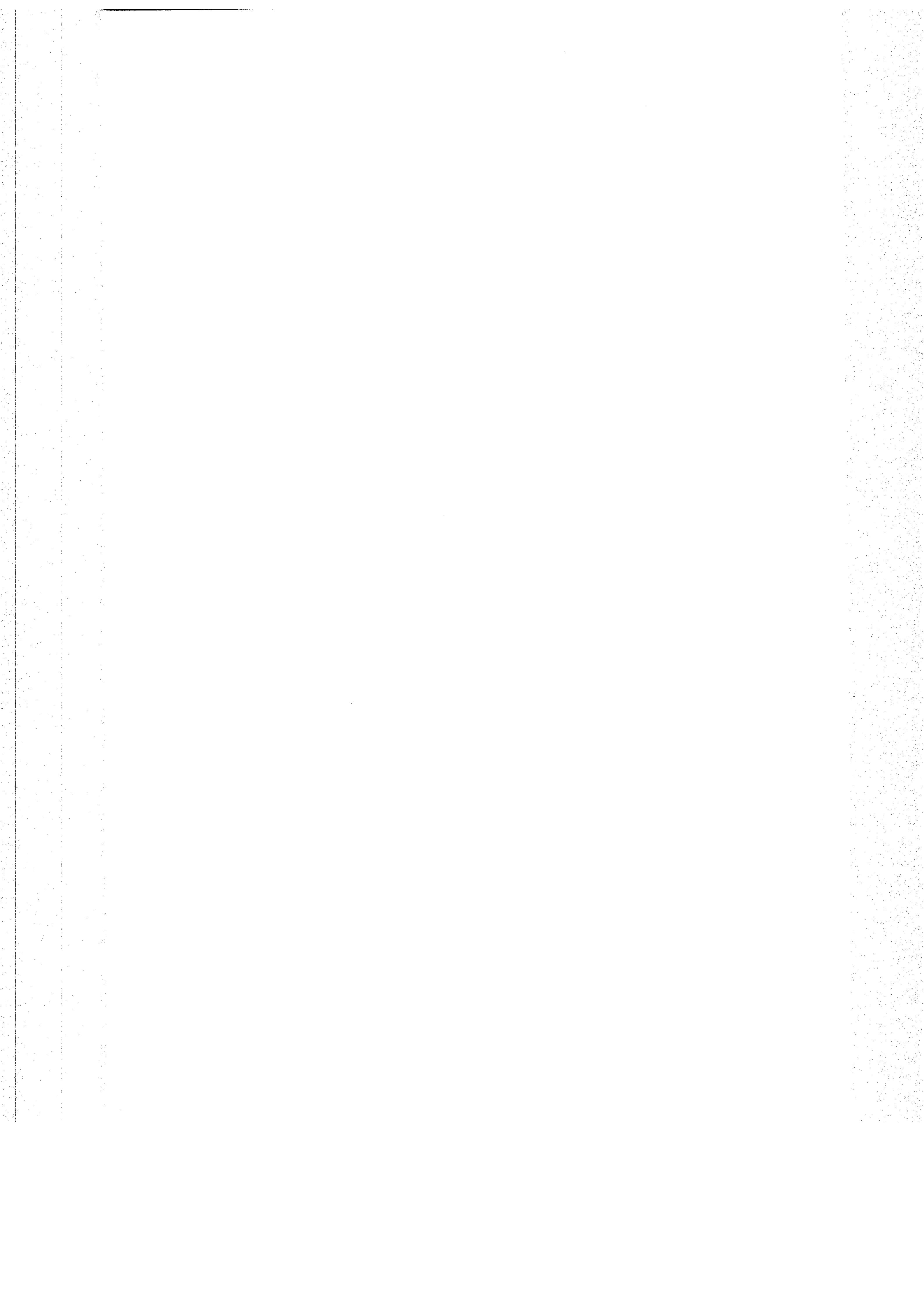
وقال التقرير إن نسبة البطالة في أوساط البدو تبلغ 30 % في حين سجلت نسبة الأطفال دون خط الفقر 60 % هذا فضلا عن تسرب غالبية الطلاب من مقاعد الدراسة نظرا لعدم اعتراف الحكومات الإسرائيلية بنحو 45 قرية يسكنها أكثر من 70 ألف مواطن بدوي يفتقرون إلى أدني الخدمات الضرورية ، وقد دعيت الجهات المسئولة إلى وضع خطة اقتصادية خاصة بالمواطنين العرب لحل مشكلة الفقر

المأساوية والحرجة ، وتضييق الفجوات الاجتماعية ، وينبغي العمل على توسيع الاستثمارات في الوسط العربي ، وتوفير فرص عمل للتغلب على البطالة المتفاقمة ، وقد توقع اتحاد الغرف التجارية ارتفاعا آخر في عدد العاطلين عن العمل لتتعدى نسبتهم 10 % خلال العام المقبل ، مع انخفاض معدلات الأجور ، وذلك بفعل انعكاسات استمرار الحرب على الفلسطينيين ، وما فعلته الحرب الأمريكية على العراق ، وأثر ذلك على الاقتصاد الإسرائيلي .



الفصل الثالث

مكانة العمل



الفصل الثالث

مكانة العمل

العمل في الفكر المعاصر هو المجهود الإرادي الواعي الذي يستهدف منه الإنسان إنتاج السلع والخدمات لإشباع حاجاته ، ومن ثم فإن أي مجهود لغير هذا الهدف لا يعتبر عملا . وإذا كان مبدأ حرية اختيار نوع العمل مسلما به في ظل الشروط والأوضاع التي تنظمها بعض القوانين في العصر الحديث ، فإن هذه الحرية لم تكن متوفرة من قبل ، أو غير كاملة في العصور القديمة والوسطى ، وذلك مع سيادة أنظمة العبيد ورقيق الأرض والطوائف .

والعمل هو العنصر الفعال في طرق الكسب المباحة ، وهو الدعامة الأساسية للإنتاج ، وعلي قدر العمل واتساع دائرة نشاط العامل يكون النفع والجزاء . والأصل أن يشبع الإنسان حاجاته المعيشية من ثمار عمله ، ونتاج سعيه إذا كان قادرا على ذلك ، وإلا فإن حمايته ضد العوز تكون من مسئوليات الدولة ، وقد فرض الله على الإنسان أن يسعي ، ويحصل على ما يشبع به حاجاته ، وفي هذا يقول الله تعالىٰ : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ (١٥) ﴾ « الملك » .

ومن الجدير بالذكر أن الأديان السماوية قاومت بحزم ما كانت اليونان القديمة وغيرها من الأمم تطبقه ، حيث اعتبرت العمل من اختصاص الأرقاء والطبقة الدنيا من البشر ، وفي هذا قررت الأديان أنه ليس للإنسان إلا ما سعى ، وأن كل ميزة يحصل عليها أي فرد إنما تقاس بما قدمه من عمل متقن ، ولهذا رُفع قدر العمل

إلى مصاف العبادات ، فقال تعالى : ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله . . . (٢٠) ﴾ « المزمل » .

إن الأنبياء ، وهم أفضل خلق الله ، قد مارسوا العمل في حياتهم ، فقد احترف آدم الزراعة ، ونوح التجارة ، وداود الحدادة ، وإدريس الحياكة ، وسليمان عمل الخوص ، وزكريا النجارة ، وعيسى الصباغة ، ومحمد رعي الغنم والتجارة ، وكان ذلك أكبر إدانة للفكر اليوناني القديم وغيره من الأفكار التي تحتقر العمل اليدوي ، وقد يختلط العمل برأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج ، وقد يتم القيام بالعمل دون اعتماد على رأس المال ، وذاك هو أبر طرق الكسب ، لقوله ﷺ فيما رواه الإمام أحمد : « إن أشرف الكسب كسب الرجل من عمل يده » ، وقوله فيما رواه الشيخان : « إن من الذنوب ما لا يغفره إلا السعي في طلب الرزق » .

إن العمل مطلوب ، خصوصاً وأن فائدته لا تعود على العامل وحده ، بل على المجتمع بأسره ، وهنا يبرز العامل الاجتماعي للعمل ، إذ تتعلق مصالح الناس به ، إيجابيا على أساس حاجة المجتمع إلى إنتاج هذا العمل من ناحية ، وسلبيا على أساس تضرر المجتمع من الأعمال السيئة من ناحية أخرى ، ولهذا كانت بعض الأعمال فرض كفاية كالزراعة والحدادة والنسيج والتجارة والطب والهندسة .. أي أن المجتمع كله ، كوحدة متضامنة ، يتحمل مسئولية أداء هذه الأعمال .

ويتفاوت مقدار الوجوب في هذه الأعمال حسب درجة أهميتها لتحقيق خير المجتمع ، الأمر الذي يتعين معه على الدولة أن تعمل على إظهار ذوي الكفاية ، وأن تكفل لهم الراحة والاستقرار . وإذا كان القيام بهذه الأعمال مسألة واجبة تقع على عاتق الدولة والمجتمع ، فإن مسئولية الدولة تنصرف كذلك إلى مكافحة الأعمال

السيئة التي تضر بالمجتمع وقيمه إذا لم يمتنع أفراد هذا المجتمع بدافع التقوي والتدين عن ممارستها . .

وهنا تبرز مسألة المجالات التي يتدخل فيها ولي الأمر أو السلطة في ميدان العمل ، وذلك وهي كالآتي :

- تسهيل أسباب الحياة الطبيعية للعاملين ، حيت إن الدين يدعو إلى تزويج العاملين الذين لا يستطيعون مئونة الزواج ، وإلى تسكينهم في مساكن تليق بهم إذا لم يكن لهم مسكن ، وقد روى الإمام أحمد أن النبي ﷺ قال : « من ولى لنا عملا ، وليس له منزل ، فليتخذ منزلا ، أو ليست له امرأة فليتزوج ، أو ليست له دابة فليتخذ دابة » .
- إن مسئولية الدولة كما تنصرف إلى القيام بالأعمال الضرورية ، فإنها تنصرف كذلك إلى مكافحة الأعمال السيئة ، وعليها أن تمنع القيام بالأعمال المحرمة طبقا للشريعة ، كتعاطي الخمر ، وممارسة الرذيلة والفحشاء .
- المراقبة الشاملة لجميع الأعمال ، والوقوف على ما يحدث في المجتمع من سلوكيات مرفوضة .
- توفير العمل المناسب للعاملين ، وتدريبهم لاكتساب الخبرة وزرع الصفات المطلوبة فيهم ، ووضع الأمور في نصابها ، وعدم إسناد العمل لمن لا دراية له به حتى لا تكون هناك ما تسمى بالبطالة المقنعة . . . ومؤدى ذلك أن للدولة حق الإشراف والرقابة باستمرار ، فلها مثلا أن تجبر البعض على أداء بعض الأعمال الضرورية التي لا تتم مصلحة الناس إلا بها ، وذلك على حد قول ابن تيمية ، سواء كانت هذه الأعمال يدوية أو فكرية . . وفضلا عن ذلك ، فإنه « إذا كان الناس محتاجين إلى فلاحة قوم أو نساجتهم أو بنائهم ، صار هذا العمل واجبا

يجبرهم ولي الأمر عليه ، إذا امتنعوا عنه نظير عوض المثل فقط ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم ، ويعني ذلك أيضا أن للدولة أن تتدخل كذلك لتحديد قيمة الأجور تحديدا عادلا يمنع الظلم الذي قد تتعرض له فئة معينة بسبب ضعف موقفها ، ولإقامة العدل والتوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع .

ومن كل ذلك نتبين :

- أن الأصل في علاقات العمل ، الحرية .
- أن الدولة لها حق الإشراف والمراقبة المستمرة .
- أنه في كل حالة يحدث معها ظلم لفئة معينة بسبب ضعف موقفها ، فإن الدولة عليها أن تتدخل لإقرار العدل ، دون نظر إلى ما إذا كان صاحب هذا الموقف هو العامل أو رب العمل .
- يأخذ العمل البعد الاجتماعي ، وتقاس الأعمال من حيث أهميتها وضرورة مراقبتها والتدخل في شأنها ، بمقياس حاجة المجتمع لها ، ونفعها له .

وليس من شك في أن العمل حق وواجب ، وليس للإنسان أن يكسل عن أداء العمل أو البحث عنه ، وألا يعتمد على الغير ، أو يسلك مسلكا يشينه ويضر بالمجتمع ، وألا يلجأ إلى الوسائل الرخيصة والسلوك السئ في الحصول على الرزق حسب مفهومه ، فقد قال رسول الله ﷺ ، في رواية لأحمد وأبي داود والحاكم بسند صحيح عن سهل بن الحنظلية أن رسول الله ﷺ ، قال : « من سأل شيئا وعنده ما يغنيه ، فإنا يستكثر من جمر جهنم ، قالوا : وما يغنيه ؟ قال : قدر ما يغديه ويعشيه » . ويروي الشيخان والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

« لأن يأخذ أحدكم حبله ، ثم يغدو إلى الجبل فيحتطب ، فيبيع ، فيأكل ، ويتصدق ، خير له من أن يسأل الناس » .

وفي هذا المعنى يروي أحمد والبخاري وابن ماجة ، عن الزبير بن العوام ، رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لأن يأخذ أحدكم حبله ، فيأتي الجبل ، فيجئ بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها ، فيكف الله بها وجهه ، خير له من أن يسأل الناس ، أعطوه ، أو منعوه » .

ولأن العمل هو الذي يمنح الإنسان قيمته في الحياة ، وهو سبيل تقدم الأمم ، فإنه من الضروري أن يعمل كل إنسان حينما يكون قادرا على ذلك ، وفي هذا يقرر ابن خلدون في مقدمته أن « الكسب هو قيمة الأعمال البشرية » وأن « الإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز طور الضعف ، سعي في اقتناء المكاسب » . وفضلا عن ذلك فإن على الدولة أن توفر فرص العمل كحق للمواطن ، ولحاجة المجتمع ، وأن تساعد في تمويل المشروعات الصغيرة التي تتيحها للشباب ، وألا تكون حجراً عثرة في سبيل تنفيذ هذه المشروعات ، بما يصادفه الشباب من صعاب وإجراءات عقيمة لتحقيق رغبتهم ، مما يسبب لهم الإحباط والفشل ، ويكون ما لا يحمد عقباه .

ونظرا لأن لكل إنسان قدراته ومواهبه ، فإن إقدام الشباب على الأعمال الحرة ، وابتعادهم عن العمل الحكومي ، يختلف من واحد لآخر ، ومن فكر لآخر ، وعلينا أن نسهل الأمور لأصحاب الأفكار الحرة ، وأن نعمل على إيجاد فرص للعمل الوظيفي ، مع كفالة حق العامل في الأجر المناسب ، وبما يكفل له معيشة حرة كريمة ، وهنا محاولة لأن نهيئ لكل فرد في المجتمع مكانة تليق به ، وتكفل له حياة كريمة ، وأمنا واستقرارا ، ولا نقصد بهذا المعنى أن يكون الناس جميعهم طبقة واحدة أو مستوى واحدا ، وإنما الناس طبقات ودرجات ، والكل في خدمة الواحد ، والواحد في خدمة الكل ، فالإنسان خادم ومخدوم ، والقناعة والرضا هما سبيل راحة الإنسان في الكون ، فقد قال رسول الله ﷺ : « من بات وأصبح آمنا في سربه ،

معافى في بدنه ، عنده قوت يومه ، فكأنما حيزت له الدنيا » ، هذا بيان للناس أجمعين ، كفاهم أن يكونوا آمنين ، أصحاء ، لا يسألون الناس إلحافاً ، فهم أغنياء بما منَّ الله به عليهم من النعمة في أبدانهم ، والرضا في أنفسهم ، والخير في أرزاقهم . فإذا أدى العامل عمله ، فقد أصبح أجره أمانة لدى صاحب العمل ، يجب الوفاء بها ، وألا يبخسه حقه ، أو يضيع جهده ، فإن هذا يوغر صدره ، ويحبس حقده ، وفي هذا يروي ابن ماجة عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » ، ويروي البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، قال : « قال الله : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة : رجل أعطي بي ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره » .

وقد جعل الله التكليف في دائرة الوسع والطاقة ، فلا يُكلف أحد فوق طاقته ، ولا يُطلب أو يُرغم أحد على أن يعطي أكثر مما هو مطلوب ، فقد قال تعالىٰ : ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا (٢٨٦) ﴾ « البقرة » والتكليف هو الإلزام بما فيه كلفة ، والوسع ما تسعه قدرة الإنسان من غير حرج ولا عسر ، ويروي أحمد والشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجة ، عن أبي ذر ، رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « إخوانكم خولكم ، جعلهم الله فتنة تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من ثيابه ، ولا يكلفه ما يغلبه ، فإن كلفه ما يغلبه فليعنه » .

وأفضل الطعام الذي يتناوله الإنسان ما كان حلالا ، ومن عرق جبينه ، ويقول الرسول ﷺ في ذلك : « ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده » وقد رأينا أن علماء المسلمين كانوا أصحاب صنائع ، ولا يعتمدون إلا على أنفسهم ، وفي ذلك دعوة إلى طلب العمل ، والسعي في الحصول على الرزق بأية وسيلة طالما

كانت في إطار الشرف والنزاهة والكرامة والعفة ، لأن البطالة أمر يحرمه الإسلام تحريماً قاطعا ، والله جعل الأرض للناس ذلولا ليمشوا في مناكبها وليأكلوا من رزقه .. كما أن الرسول ﷺ يستنكر البطالة ، فقد جاءه رجل يشتكي له سوء الحال ، فقال له : ما عندك ؟ قال : حلس وقصعة ، فطلب منه أن يبيعهما وأن يشتري بالثمن نولا يغزل عليه ويستثمر وقته في العمل ، ففعل الرجل ، وفتح له الله باب الرزق ، وتبدل حاله ، وأصبح راضيا هانئا .. ولنا مع حكاية عمر بن الخطاب أمير المؤمنين - رضي الله عنه - موقف عندما كان يجد رجلا يلازم المسجد دائماً ، فسأله : ماذا تفعل ؟ كلما دخلت المسجد وجدتك به ، قال : أصلي وأعبد الله ، فقال له : ومن ينفق عليك ؟ قال : أخي .. فقال عمر : أخوك أعبدك منك .

وهكذا نجد أن للعمل مكانة يحرص عليها الإسلام ، وتحرص عليها كل الأديان السماوية ، فهو يحفظ على الإنسان ماء وجهه ويشعره بذاته ، وأنه لن يكون عالة على أحد ، ويبعده عن التفكير المعوج ، أو الانحراف الذي قد ينجم عن البطالة التي يؤدي انتشارها إلى انتشار المخدرات والرشوة وارتكاب الجرائم المختلفة ، وخلق ظواهر اجتماعية خطيرة إلى جانب وجود عشرات الألوف من الشباب المدمنين الذين يندفعون إلى ممارسة الجريمة ، ومع هذا الجو الفاسد ، الذي قد يكون من ورائه عامل الفقر ، ووجود عنصر الوساطة في الحياة العملية ، يحدث إحباط لدى الشباب الذين يتعثرون في الحصول على فرصة عمل ، بينما يجد الأغنياء فرصهم في العمل أكثر ، مع أن دوائر التوظيف مغلقة في وجوههم ، ومن هنا ومن هذا المنطلق لابد من مواجهة هذه الظواهر الخطيرة ، وعلينا أن نعيد النظر في سياسة التوظيف ، وفي أهمية المشروعات الصغيرة ، ومشروعات التدريب التحويلي ، والبطالة المقنعة ، على أن تكون هناك فرص عمل حقيقية لهذا الشباب .

قوة العمل :

يعتبر سن الخامسة عشرة بداية سن العمل ، وسن الستين نهاية له ، وفي بعض الوظائف يصل السن إلى الخامسة والستين أو يزيد تبعاً للاحتياج ، ويتميز النمط السائد في البلاد العربية بارتفاع نسبة الأطفال أقل من (15 سنة) على حساب نسبة البالغين (15 - 60 سنة) مما يترتب عليه انخفاض نسبة قوة العمل بالقياس إلى الحجم الكلي للسكان ، إذ تقل هذه النسبة في بعض البلاد العربية عن 50 % بينما نجدها تزيد على 60 % في البلاد المتقدمة .

وإذا اعتبرنا السكان البالغين (15 - 60 سنة) الذين سيمثلون قوة العمل « النظرية » هم العائلين ، واعتبرنا الأطفال (15 سنة) فأقل والشيوخ (60 سنة) فأكثر هم المعولين ، فإن التركيب العمري للسكان في البلاد العربية يشير إلى انخفاض نسبة العائلين ، وارتفاع نسبة المعولين .

وإذا حللنا الإحصاءات الخاصة بقوة العمل « المنتجة » أي السكان ذوي النشاط الاقتصادي ، فإن نسبتهم إلى الحجم الكلي للسكان تنخفض انخفاضا كبيرا بحيث تتراوح بين 20 ، 30 % فقط ، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدم دخول المرأة في البلاد العربية سوق العمل إلا في حدود ضيقة ، ومعني هذا أن العبء الأكبر في إنتاج السلع والخدمات مازال يقع على عاتق الذكور دون الإناث ، الأمر الذي يؤثر كثيرا في حجم قوة العمل المنتجة النشطة اقتصاديا بالقياس إلى الحجم الكلي للسكان .

ويعد انتشار الأمية في البلاد مؤشرا على انخفاض قوة العمل بعامة في البلاد العربية ، ومازال المجتمع العربي مجتمعا تقليديا إلى حد كبير من الناحية الاقتصادية ، فمازال معظم سكان العالم العربي يعملون في النشاط الاقتصادي

الأولى الذي يشمل الزراعة والرعي والصيد ، ولم تأخذ الصناعة والخدمات مكانتها بين أوجه النشاط الاقتصادي إلا أخيرا ، ولهذا فلا تزال الزراعة تستأثر بما يزيد على نصف مجموع القوي البشرية في معظم الأقطار العربية ، بل إن هذه النسبة تصل إلى أكثر من ثلثي القوى العاملة في كل من السودان والصومال وموريتانيا واليمن . ومن جهة أخرى تقل نسبة العاملين بالزراعة بشكل ملحوظ في دول الخليج البترولية باستثناء السعودية وسلطنة عُمان ، فضلا عن لبنان وليبيا ، أما بقية الدول العربية فتتراوح فيها نسبة العاملين في الزراعة بين الخُمس والثلثين ، وتضم هذة المجموعة مصر والعراق وسوريا والأردن والسعودية وسلطنة عُمان وتونس والجزائر والمغرب .

أما العاملون في النشاط التعديني والصناعي فتقل نسبتهم عن العاملين في الأنشطة الرئيسية الأخري ، وقد شهدت هذه المجموعة نموا كبيرا ارتبط باستخراج البترول والغاز الطبيعي والتصنيع وبصفة خاصة في الدول البترولية ، ودول المشرق العربي ومصر ودول الشمال الأفريقي .

أما الخدمات فتشمل الأنشطة التي لا تسهم مباشرة في إنتاج السلع مثل النقل والتجارة وأعمال البنوك والتأمين ، والخدمات العامة كالتعليم والصحة والثقافة والرعاية الاجتماعية وغير ذلك ، وهناك تفاوت كبير بين الدول العربية في نسبة المشتغلين بالخدمات ، فتبلغ أقصاها في الإمارات 80 % ، يليها لبنان 68 % ، بينما تبلغ أدناها في الصومال 10 % والسودان واليمن 18 % ، وقد شهدت أنشطة الخدمات في العقود الأخيرة تطورا ملحوظاً في كثير من الأقطار العربية .

بيئة العمل :

في عدد من الدول العربية ، ونتيجة لزيادة معدلات النمو السكاني ، وبالتالي زيادة معدلات الطلب على فرص العمل ، فإن معظم الخريجين يظلون عاطلين مددا قد تصل إلى سنوات قبل أن يحصلوا على عمل ، وهذه فترة يصل فيها الشباب إلى درجة واضحة من الضيق بالحياة ، وينسي جزءا كبيرا من المعلومات والمهارات التي جمعها في سني الدراسة الطويلة ، وتتكون لديه خلالها اتجاهات سلبية نحو المجتمع الذي أعده كل ذلك الإعداد الطويل المكلف ليلقي به في الشارع طويلا قبل أن يحصل على عمل .

وفي حالات كثيرة يوزع الشباب على فرص العمل بدون التزام بتخصصاتهم الدقيقة ، فيجد الشاب نفسه يشغل عملا لم يعد له إعداداً كافيا ، وربما لم يعد له على الإطلاق ، ولا يلتقي مع اهتماماته واستعداداته ، ولا يرضي تطلعاته وطموحاته .

بل إن من يحصل على عمل في المجال الذي تخصص فيه ، ومن النوع الذي أعد له سرعان ما يكتشف أن ما توافر له من معلومات وخبرات لا يفيد كثيرا في أداء مسئوليات العمل بحد معقول من الكفاءة ، وذلك نتيجة لتخلف برامج الإعداد في المدرسة والجامعة عن التقدم العلمي والتكنولوجي ، والانفصال الحاد بين نظام التعليم والواقع .

إن الشاب الذي لا يمتلك غير قدراته الخاصة يصدمه أن يجد الممارسة الفعلية لا تلتزم بهذا الخط - أحيانا ، وإن ثمة حالات يستطيع الشخص فيها أن يشق طريقه صامدا لا بفضل كفاءاته وإخلاصه وتفانيه ، ولكن بفضل علاقاته بأشخاص مؤثرين ، وبفضل استعداده للدخول في صفقات شخصية .

ويفقد الشاب في مثل هذه الحالة بعضا من تقديره لنفسه ، واحترامه لكفاءته، وتظهر عنده - إلى جانب مشاعر اليأس - اتجاهات اللامبالاة ، مادام المجتمع يتصرف بمثل هذه الدرجة من اللامسئولية .

وفي بيئة العمل ، يُدفع الشاب إلى التخلص مما يقي لديه من نقاء وجدية ، ويكتسب شيئا فشيئا قيما واتجاهات ومواقف تعبر عن واقع العمل والحياة بعامة ، وتتلخص في أن الهدف ليس الخدمة العامة ، وإنما الكسب الشخصي ، وأن الوسيلة لا يمكن أن تكون العمل ، وإنما أشياء دون ذلك ، إلا إذا أمكن التخلص من مسئولياته بالكامل ، وأن تأمين وضع العامل ومستقبله يمكن أن يتحقق من خلال علاقات نفع شخصي مع آخرين مؤثرين .

وفي الأجهزة الحكومية في معظم البلاد العربية ، يندر أن يفلت شاب من هذا المصير المحزن له ولمجتمعه ، ويتطلب الأمر درجة عالية من قوة الشخصية ونضجها ، وقدرا هائلا من احتمال الألم والمعاناة ، لكي يستطيع الشاب أن يسير في اتجاه معاكس لهذا التيار .

ويفلت من هذا المصير عدد من الشبان يعملون في مهن تلتقي مع استعداداتهم وتتفق مع تخصصاتهم وترضي طموحاتهم وتطلعاتهم ، ومثل هؤلاء يكشفون عن طاقات هائلة من الكفاءة ، تبعث في نفس الملاحظ مشاعر الحسرة والألم على الطريقة التي تهدر بها مجتمعاتنا أفضل إمكاناتها وأمضي أسلحتها في صراعها مع التخلف .

العمل في صورته المثلى هو ذلك الذي يساعد الإنسان على تحقيق ذاته ، أي يساعده على تنمية إمكاناته وهو ذلك الذي يقوم على استخدام ناضج لمهارات الإنسان وخبراته ، ويهدف إلى تحقيق الإشباع النفسي والمادي ، ولكن الذي يحدث

في العالم العربي في الحالات الغالبة هو أن العمل يهدر الطاقات الجسمية بدلا من أن يستخدمها فيما يزيد الإنتاج ، ويعطل الذهن بدلا من أن ينميه ، ويؤدي إلى أشياء أخرى غير الإشباع النفسي ، ومن ثم يمكن القول إن العامل يفقد ذاته .

إذن تعاني مجتمعاتنا من التخلف في إعداد الطاقات البشرية والتخطيط لاستخدامها وتشغيلها ، ولما كان الشباب من أشد فئات المجتمع حساسية ، وبالنظر إلى طموحاتهم وتطلعاتهم لأنفسهم ومجتمعاتهم ، فإنهم من أكثر فئات المجتمع معاناة من هذا الواقع .

إن علاقة العمل المنتج بالشباب تنطوي على مشكلات كبيرة قد تصل إلى حد الأزمة ، أما عمل الفتاة فإنه ينطوي على مأساة حقيقية سواء بالنسبة لها أو بالنسبة للمجتمع ، وهي مأساة تبدأ منذ الطفولة الباكرة ، ويأتي دورها في الحياة من خلال تجارب الفرد اليومية وتوقعات الآخرين منه ، ونوع الإعداد الذي يوفر له في مختلف مراحل عمره .

إن نسبة من يلتحقن من الإناث بالمدارس ومعاهد التعليم العالي أقل بكثير من نظيرتها عند الذكور ، ونسبة التسرب من التعليم - أي التوقف عن استكماله - أعلى عند الإناث منها عند الذكور ، وهي ترتفع كلما تقدمن في مستوى التعليم . لتخرج الفتاة بانطباع أن تعليمها هو في أحسن الأحوال نوع من تنمية بعض إمكاناتها الذاتية ، وقدرتها على فهم الحياة ، وليس الغرض منه أصلا ممارسة عمل منتج . ولهذا تضيع على الفتاة فرصة تنمية قدراتها الحقيقية وتفجير إمكاناتها .

ومن أجل ذلك نجد في انجلترا مثلا أن التلاميذ الصغار الذين يضعون أمامهم هدف الوصول إلى التعليم الجامعي ، يتجهون إلى التخصص مبكرا في مواد قليلة وهم مازالوا في مرحلة التعليم المدرسي ، ثم يظلون مقيدين باختياراتهم الأساسية ،

وعادة ما يكون ذلك الاختيار مادة واحدة أو مادتين . أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فيتم التعليم المدرسي والجامعي بالتوسع فيما يمكن أن ينتج خريجين أكثر تكاملا مع انتهاء دراستهم وحصولهم على « البكالوريا » ، لكن التنافس في أرقي المدارس الثانوية يكون قاسيا ، بحيث لا يستطيع إلا قلة من الطلبة الاحتفاظ باهتمام كبير في المواد التي تخرج عن نطاق المتطلبات المهنية المباشرة ، ومن المحتمل أن يكون هناك استفادة عالمية من مستوبات التعليم العالي في تدريس العلوم العامة المطلوبة لطلبة الآداب والفنون ، والعكس صحيح .

الزيادة السكانية وفرص العمل :

أصبحت الزيادة السكانية تهدد بانفجار سكاني يلتهم كل خطط التنمية في مصر ، بل أصبحت تؤدي إلى نتائج عكسية ، وخلق مشكلات كثيرة للمجتمع في مقدمتها البطالة .. والأمية .. والحد من القدرة على رفع مستوى المعيشة ، وبدلا من أن تكون القوة البشرية عامل دعم للمجتمع عندما تكون منتجة ، ومدربة ، تحولت إلى عبء على الاقتصاد القومي ، والإنتاج بعد أن زادت عن حدها ، وفشلت الجهود في وقف هذه الزيادة ، فقد كان تعداد مصر في عام 1937م 16 مليون نسمة ، وقد شارف تعدادها الآن على 70 مليون نسمة ، وإذا تزايد التعداد تبعا لنفس المعدل ، فستصبح في عام 2020 حوالي مائة مليون ، بمتوسط زيادة حوالي 1.3 مليون نسمة كل عام ، أي بواقع مولود كل 24 ثانية ونصف تقريبا ، وإذا نظرنا إلى متوسط فرص العمل المتاحة سنويا عدا الجهاز الحكومي سنجد أنها في حدود 300 ألف فرصة عمل كل سنة .. وهذا يعني ضرورة توفير 200 ألف فرصة عمل جديدة كل عام ، ما بين فرص عمل جديدة ، وفرص عمل بالجهاز الحكومي ، ولنا أن نتخيل حجم المشكلة لتوفير هذه الفرص ، وما قد يسببه ذلك من زيادة في حجم البطالة .

وقد أدت مشكلة زيادة الأعباء المعيشية إلى ظهور عمالة جديدة وهي ما تسمى بعمالة الأطفال ، نتيجة للزيادة السكانية ، حيث يقوم بعض أرباب الأسر بتشغيل أبنائهم في سن الطفولة ، وحرمانهم من التعليم ليكونوا مصدر دخل للأسرة - كما أن هذا الانفجار أدى إلى زيادة ميزانية التربية والتعليم لاستيعاب هذا التدفق الكبير في السكان نظرا لأن التعليم هو أساس جميع أنواع النمو ، وهو الذي من خلاله يمكن أن تبرز النتائج الإيجابية لمواجهة جميع المشكلات الأخرى .

إن العالم اليوم غارق في بحر زيادة غير مسبوقة في أعداد البشر ، لقد استغرق جنسنا البشري مئات الآلاف من السنين ليصل إلى مستوى عشرة ملايين من السكان ، زاد هذا العدد إلى 100مليون نسمة من 2000 سنة مضت ، ثم إلى 2.5 بليون نسمة حوالي عام 1950 ، وخلال أقل من عمر فرد واحد ، زاد عدد السكان أكثر من الضعف ، فوصل في عام 1993 إلى 5.5 بليون نسمة والآن حوالي 6.5 بليون نسمة ، وقد نتج هذا النمو السكاني المتصاعد عن الانخفاض السريع في معدلات الوفيات ، مع استمرار معدلات عالية في المواليد ، ومادام السكان يتزايدون فإن الطلب على الوظائف سيتزايد ، ومحاولة تفادي مشكلة البطالة ستقل في العالم عامة ، وفي العالم العربي خاصة والذي يقدر مجموع سكانه بنحو 250 مليون نسمة (منتصف عام 1994) أي ما يوازي نحو 4.5 % من جملة سكان العالم ، وبذلك يحتل العالم العربي - ككل - المركز الرابع بين المجموعات السكانية العالمية ، إذ يأتي في الترتيب بعد الصين والهند والولايات المتحدة .

ونظرة إلى الدول العربية ، وحجم السكان في كل منها نجد :

1 - مصر : وتتصدر وحدها الدول العربية في هذا الصدد ، إذ يبلغ عدد سكانها نحو 24 % من مجموع سكان العالم العربي ، بل إن الدول التالية لها في الترتيب من حيث عدد السكان يقل عدد سكان أكبرها عن نصف سكان مصر .

2 - السودان والمغرب والجزائر : ويشكل سكان هذه المجموعة نحو 34 % من مجموع سكان العالم العربي ، وهذه الدول تتنافس على احتلال المركز الثاني ، وتقع جميعها في أفريقيا .

3 - العراق والمملكة العربية السعودية واليمن وسوريا : مجموعة تضم أربع دول تقع جميعاً في آسيا وتشكل نحو 26 % من مجموع سكان العالم العربي .

4 - الصومال وتونس وليبيا والأردن ولبنان وموريتانيا ، فضلا عن فلسطين (الضفة الغربية وغزة) ويشكل سكان هذه المجموعة نحو 15 % من مجموع سكان العالم العربي .

5 - عُمان والإمارات والكويت والبحرين وجيبوتي وقطر : ويشكل سكان هذه المجموعة ما لا يزيد على 3 % فقط من مجموع سكان العالم العربي .

ويمكن توزيع سكان العالم العربي من الوجهة الجغرافية على المناطق الكبرى الآتية :

1 - منطقة شمال أفريقيا : وتضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، يشكلون نحو 28.8 % من مجموع سكان العالم العربي .

2 - منطقة حوض النيل والقرن الأفريقي : وتضم مصر والسودان والصومال وجيبوتي : ويشكلون نحو 38.8 % من مجموع سكان العالم العربي .

3 – منطقة الهلال الخصيب : وتضم العراق وسوريا ولبنان والأردن ، فضلا عن فلسطين : يشكلون نحو 17.4 % من مجموع سكان العالم العربي .

4 – منطقة شبه الجزيرة العربية : وتضم المملكة العربية السعودية واليمن وسلطنة عُمان ودولة الإمارات والكويت والبحرين وقطر : يشكلون نحو 14.7 % من مجموع سكان العالم العربي .

أما تقسيم سكان العالم العربي تبعا لطبيعة حياتهم فهو كالآتي :

1 – **البدو الرُحّل وأشباه الرُحّل :** أقل من 5 % من مجموع سكان العالم العربي ، ويسكن عدد منهم في شبه الجزيرة العربية وامتدادها في بادية الشام والعراق . أما في أفريقيا العربية فيستأثر السودان بأكبر عدد من البدو ، ويعيش معظم بدو شمال أفريقيا في الصحراء الجزائرية وموريتانيا ، ويضم الصومال أعدادا غير قليلة من البدو ، أما في مصر فلا يشكلون إلا نسبة ضئيلة للغاية من جملة السكان .

وجدير بالذكر أن نسبة عدد البدو إلى جملة السكات تتناقص تدريجيا لاستقرار بعضهم وتحولهم من البداوة إلى سكنى القرى أو سكنى المدن . كذلك تبذل الحكومات العربية جهودا مثمرة لتوطين البدو وتشجيعهم على الاستقرار .

2 – **سكان القرى الريفية :** ويشكلون غالبية السكان في العالم العربي ، إذ تقدر نسبتهم بنحو 55 % من جملة السكان ، ونسبة سكان الريف آخذة في التناقص نتيجة للهجرات المتدفقة من الريف إلى المدن ، والاتجاه نحو التحضر .

3 – **سكان المدن :** وتقدر نسبتهم بنحو 40 % من جملة سكان العالم العربي .

وتتزايد نسبة سكان المدن على حساب سكان الريف ، وتختلف نسبة الحضرية من دولة إلى أخرى ، فهناك دول تزيد نسبة الحضرية فيها على 50 % وهي الكويت وقطر والإمارات والبحرين وليبيا وجيبوتي والعراق والسعودية ولبنان والأردن وتونس . وهناك دول تقل فيها نسبة الحضرية عن 40 % وهي السودان والصومال وموريتانيا وسلطنة عمان واليمن ، أما الدول التي تتراوح فيها نسبة الحضرية بين 40 % و 50 % فهي الجزائر وسوريا ومصر والمغرب .

ويرتفع معدل النمو السكاني في العالم العربي بصفة عامة ارتفاعا كبيرا ، إذ يبلغ نحو 3 % سنويا ويعد هذا من أعلي المعدلات في العالم ، ويعني هذا المعدل أن سكان العالم العربي يتزايدون في الوقت الحاضر سنويا بما لا يقل عن ثمانية ملايين نسمة ، ويرتفع معدل النمو السكاني ارتفاعا ملحوظا (أكثر من 3.5 % سنويا) في كل من السعودية وليبيا وقطر وسوريا والأردن ، ويرجع ارتفاع معدل النمو في معظم هذه الدول إلى الهجرات التي تستقبلها فضلا عن الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين المواليد والوفيات ، وتسجل كل من لبنان وتونس ومصر أدنى معدلات النمو السكاني في العالم العربي ، وإن كان معدل النمو فيها جميعا مازال مرتفعا بالمقياس العالمي .

ونظرة سريعة إلى بعض الدول الأخري التي يترايد فيها عدد السكان ، وتقل إمكانية الحصول على فرص عمل لهذا التضخم ، نجد أن عدد سكان الهند مثلا يتزايد بمعدل مخيف بعد أن كان هناك أمل في السيطرة عليه ، وهناك تقديرات تتنبأ بأن هذا العدد سيزيد خلال الخمسين عاما القادمة على عدد سكان الصين ، ويعيش في مدن الهند الكبيرة ملايين البشر في الشوارع على حافة المجاعة ، وفي بيئة تعاني من القذارة ، والمرض ، ونقص الوسائل الصحية ، ويدرك السياسيون الهنود

المستنيرون ، أنه ليس هناك حل لمشكلة الفقر المخيف في الهند ما لم تتوقف الزيادة السكانية ، وانفلات المجتمع ليس فقط في الهند ، وإنما في كثير من الدول الأخري أيضا .

وقد صدر أخيرا عن أكاديميتين من أكبر الأكاديميات العلمية في العالم ، وهما الجمعية الملكية البريطانية والأكاديمية الوطنية الأمريكية للعلوم تحذير جا فيه :

« ... إن سكان العالم يتزايدون بنسبة غير مسبوقة تصل إلى مائة مليون نسمة سنويا ، كما تؤدي الأنشطة البشرية إلى إحداث تغييرات جذرية في البيئة الكونية ، فإذا ثبت أن التقديرات الراهنة للنمو السكاني ، تقديرات دقيقة ، وأن أنماط الأنشطة الإنسانية على هذا الكوكب ستظل كما هي دون تغيير ، فقد لا يستطيع العلم والتكنولوجيا منع استنزاف البيئة بصورة لا يمكن تعويضها ، أو منع استمرار الفقر في معظم سكان العالم .. » . ولقد نشر ستة عشر عالما ، ومعهم مائتان واثنان من الحائزين على جائزة نوبل تحذيرا مماثلا للبشرية « تحذير للبشرية ، نشر اتحاد العلماء في واشنطن بتاريخ 17 نوفمبر سنة 1992 تحت عنوان : « يسير البشر والعالم الطبيعي في اتجاه تصادمي (ارتطامي) قد يغير عالم الأحياء بصورة لن يعود معها هذا العالم قادرا على حفظ الحياة بطريقة نعرفها » .

وفي عام 1993 ، عقد في نيودلهي مؤتمر حول النمو السكاني لأكاديميات العلوم التابعة لعدد كبير من الدول ، وقد جاء في الكلمة الافتتاحية لرئيس المؤتمر :

« ... إن معظم المشاكل التي نواجهها هي نتيجة حتمية لتقدم العلم ، فيما يجب علينا أن نعترف بمسئوليتنا الجماعية عنها ، ومن حسن الحظ أن العلم يفتح أمامنا أيضا إمكانات تخفيف هذه المشاكل ، ومن ثم ينبغي علينا أن نرى هذه الإمكانات ونواصل استخدامها » .

سكان العالم :

جاء في تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الذي صدر عام 1991 ، إن النمو السكاني كان أسرع مما تم التنبؤ به في تقريره لعام 1984 ، ومع ذلك ، وعلى فرض حدوث انخفاض متواصل لا يستهان به مستقبلا في معدلات الخصوبة ، من المتوقع أن يرتفع سكان العالم في تقرير الأمم المتحدة على المدى المتوسط من (5.4 بليون) في عام 1991 ، إلى (10 بلايين) في عام 2050 ، وقد يصعب تجنب هذه الزيادة السريعة في النمو ، كما يجب أن نتوقع أيضا ارتفاعا أكبر في نسبة هذه الزيادة ما لم تستقر معدلات الخصوبة عند المستوى الحالي ، وتحتل حاليا الدول الأقل نموا نسبة (95 %) من هذا النمو السكاني ، ومن المقدر أن تزيد النسبة الكونية للسكان الذين يعيشون في الدول الأقل نموا من 77 % في عام 1990 إلى 84 % في عام 2020 .

والواقع أن هناك تقديرات كثيرة مختلفة لإحصائيات السكان ، وبالتالي لابد أن تختلف الدقة من إحصائية لأخرى . . لكن جميعها تتفق على أن أعداد البشر تنمو وتتزايد على مستوى العالم كله ، باستثناءات قليلة ربما في شمال غرب أوروبا ، والولايات المتحدة . . غير أن معدل نموها يتذبذب في معظم الدول النامية ، ولا شك في أن الزيادة الهائلة في أعداد البشر الأحياء ، مرتبطة بإطالة عمر الإنسان نتيجة للطب الحديث ، هذه الزيادة تواجه الموارد العالمية الموجودة سواء كانت حيوانا أو نباتا أو معادن .

ومع هذه الزيادة التي من المفروض أن يستتبعها زيادة في إيجاد فرص عمل للبشر المتنامي في كل مكان ، غير أننا نجد عكس ذلك مع التطور العلمي والتقني ، فقد أدت القفزات التي حدثت في التصنيع إلى زيادة التقنية الأوتوماتيكية في

الدول الغربية ، الأمر الذي قلص كثيرا - في بعض المنتجات - الحاجة إلى العامل البشري ، ويتجه التصنيع بواسطة الإنسان الآلي إلى زيادة الإنتاج ، مادام أثبت أنه أكثر كفاءة ، ولا يخضع لتقلبات وأهواء العامل الذي يتم تشغيله ، ويتطلب ممن يقوم بتشغيل الإنسان الآلي تدريبا ماهرا للتحكم في برامج الكمبيوتر ، وسوف يزيد إنتاج الغذاء أيضا أكثر فأكثر ، إنتاجا ميكانيكيا مع التكنولوجيا البيولوجية التي تصنع بالجينات نباتات صالحة للطعام وفطريات وحيوانات ، الأمر الذي ستزداد معه حصيلة كل من الغذاء ، والسلع المصنعة ، بينما سوف تتناقص فرص التوظف والعمل ، هذا في الوقت الذي أصبحت فيه مشكلة البطالة أحد عوامل الإزعاج في معظم الدول المتقدمة .

لكن الصناعات الوحيدة التي سوف تتطلب حجما كبيرا من القوى العاملة ، هي تلك التي تتعلق بالصحة ، وخدمات الضمان الاجتماعي ، والبوليس والقوات المسلحة، والسجون ، ولا شك في أن العلم التطبيقي قد أحدث ارتباكا في البرنامج البيولوجي الفطري للإنسان والحيوان ، ذلك لأن تطور الإنسان في الماضي لم يأت نتيجة ما يحدث اليوم من تفاهات عديمة القيمة .

إن الاعتبارات المتصلة بالبطالة تكمن في الاحتمالات المتوقعة في الدول المتقدمة ، لكن هناك أيضا نظرة أخرى تثير القلق خاصة بالدول الفقيرة ، ذلك لأن تدفق المنتجات الرخيصة المصنعة ، والغذاء الذي تنتجه التكنولوجيا البيولوجية في الغرب ، سوف يزيد من إضعاف المجتمعات الزراعية ، وسوف يستمر الزحف في الدول النامية من المناطق الريفية إلى المدن بمعدل متزايد دائما جنبا إلى جنب مع الزيادة الهائلة في عددالسكان ، ومن المتوقع أن يحدث اندفاع قوي نحو الهجرة من شراك الفقر الاجتماعية المخيفة إلى مناطق وبلاد أكثر ازدهارا ، وسوف يصحبها خطر صراعات مسلحة رهيبة .

النمو السكاني وليد عمليات بيولوجية اجتماعية اقتصادية متفاعلة معا خلال زمن طويل في أي مجتمع ، وتعالجه سياسة طويلة النفس ، فدرجة النمو السكاني متعددة الأسباب ، ومن أمثلة ذلك كيف تخصص الملايين من أجل نشر التعليم بجدية أكثر ، وفي إطار الجودة الشاملة ، مع محاربة التسرب من التعليم مع المزيد من تأكيد تعليم البنات ، والكف عن النظر إلى الأطفال من الجنسين على أنهم قوة عمل خفية تجلب الرزق لأسرهم ، وإنفاقات أخرى لتحسين وتطوير مناهج التعليم لكي نخرج التخصصات المطلوبة لحياة المجتمع بدلا من تخريج موظفين وكتبة ، أو حملة شهادات عليا ينضمون إلى فئة العاطلين في ظل ظروف المجتمع الحالي .

وفي الماضي كانت الدنيا مفتوحة على بعضها البعض بحيث تجد الشعوب متنفسا للزيادة السكانية بالهجرة إلى أراض جديدة ، ولكن مع نشأة الدولة القومية في أوروبا فيما بعد القرن السابع عشر ضاقت الدنيا بالحدود المفتعلة والحروب الاستعمارية لتقسيم العوالم الجديدة ، وحتى الأقاليم القديمة الواسعة كالشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية وأفريقيا قسمت هي الأخرى بين البرتغال وأسبانيا وهولندا وإنجلترا وفرنسا ، ولحقتها في أواخر القرن التاسع عشر إيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة ، وحين استقلت المستعمرات أخذت نظام الدولة القومية شكلا وليس مضمونا ، ومن ثم شهدنا التكالب الشديد على حدود صنعها الاستعمار ليست وليدة التطور السياسي لقومية معينة ، وهو ما أدى إلى صراعات داخلية بين مجموعات ثقافية مختلفة داخل الوحدة السياسية الجديدة ، وبالتالي مساع ناجحة أو مؤجلة للانفصال وتكوين وحدات سياسية جديدة على أسس من السلالة أو اللغة أو الدين . وفي عالمنا العربي نشهد مثل هذه المساعي الانفصالية في السودان بين الجنوب والشمال . ومع ترسيم الحدود الجديدة انغلق باب الهجرة

إلا من فتحات ضيقة يدخل منها ذوو التأهيل العالي ، والمكانة العلمية والمالية من شعوب العالم الثالث إلى أمريكا وأوروبا ، وفي عالمنا العربي فإن أبواب الهجرة أيضا مغلقة بين العرب بعضهم بعضا لأسباب عديدة .

إن معالجة المسألة السكانية قضية شديدة التشعيب وتحتاج إلى تضافر جهود كثيرة من المفكرين والساسة والمنفذين ، لكي نخطو قدما قدما على الطريق الصحيح ، مع تعميم أفكار أن الأسرة الصغيرة هي الأسرة السعيدة . وهنا يبرز دور الإعلام المسموع والمرئي والمكتوب كأحد أهم الشركاء الأساسيين في تحمل المسئولية تجاه القضية السكانية ، بنشر ثقافة تنظيم الأسرة بمفاهيم جديدة تتفق وتواكب الواقع بمتغيراته ومستجداته على مختلف توجهاته ومعتقداته للوصول إلى المعدلات السكانية الآمنة ، خاصة إذا علمنا أن عدد السكان زاد خلال العشرين سنة الماضية بمقدار 24 مليون نسمة .

إن البطالة من المخاطر التي ينبه إليها الانفجار السكاني ، وقد يتطلب الحل العلمي لهذه المشكلة تمويلا خاصا واعتمادات مالية وطنية لإنشاء مختبر للدراسات السكانية ، بحيث يكون من نتائجه ما يفيد في مسألة البطالة ، وقد أُعْلن : « إن عدد المواليد يزيد على الوفيات مليون مولود كل 100 ساعة » ، والعالم يقف على شفرة سكين ، وتستطيع السياسات القائمة اليوم أن ترفع أو تخفض التعداد الحالي لسكان كوكبنا آلاف الملايين ، وهناك مئات الملايين في الدول النامية يرغبون في تنظيم أسرهم رغم عدم قدرتهم المالية على دفع ثمن الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وأعتقد أنه مع المناقشة والتعليم السليم ، يمكن الوصول إلى تفهم كاف وإرادة جيدة فاعلة ، وإن كان الأمر يبدو كأنه يدور في حلقة مغلقة .

إن السرعة المتزايدة في النمو السكاني أدت إلى مزيد من استخدام الموارد الطبيعية ، ومزيد من مفقود الإنتاج ، وتدمير للبيئة ، ومما زاد هذا الوضع سوءا العادات الاستهلاكية ، وتطورات تكنولوجية معينة ، وأنماط خاصة من النظم الاجتماعية وتدبير الموارد .

وكلما زادت أعداد البشر ، زادت معها جسامة التغيرات بعيدة الأثر التي لا رجعة فيها ، وتنشأ المشاكل البيئية المحلية في كل من الدول الغنية والفقيرة ، نتيجة التلوث المباشر الناتج عن استخدام الطاقة وغيرها من الأنشطة الصناعية ، والممارسات الزراعية الخاطئة ، وتركيز السكان ، والتدابير البيئية غير الملائمة .

كان النمو السكاني على مدى النصف الأخير من القرن العشرين يتناسب لفترة مع زيادات عالمية مماثلة في الموارد المستخدمة ، ولا شك في أن الهدف المشترك هو إيجاد فرص عمل للشباب ، والقضاء على مسألة البطالة ، وتحسين مستوى الحياة لكل الناس ، لمن يعيشون الحاضر ، وكذلك للأجيال القادمة ، بحيث نضمن الخير لهم اجتماعيا واقتصاديا ، مع ضمانات لحقوق الإنسان الجوهرية ، تسمح لهم بأن يعيشوا في انسجام وتناغم ، ونحن نعتقد أن هذا الهدف من الممكن تحقيقه إذا توافرت لنا الإرادة للقيام بالتغيير الاجتماعي اللازم ، باستطاعتنا إزالة كثير من العقبات التي تقف في طريق إيجاد وخلق فرص عمل جديدة ، وتحسين أحوال البشر على المستوى العالمي ، وذلك باستثمار معطيات الوقت ، الوقت الذي لا يعرف قيمته أغلب الناس ، والذي هو في الواقع الركيزة المهمة لأي إصلاح ، إلى جانب الإرادة السياسية ، والاستخدام الذكي للعلم والتكنولوجيا ، وبالإبداع الإنساني ، واتخاذ قرارات سليمة ، لأن قدرة البشرية على جني ثمار إبداعها تعتمد على مهارتها في أداء حكم ، وإدارة ، ووضع استراتيجيات للتعامل مع مختلف المشكلات مثل البطالة والفقر ، وأعداد المسنين المتزايدة ، والرعاية الصحية غير

الملائمة ، والفرص التعليمية المحدودة لمجموعة كبيرة من الناس ، ورأس المال المحدود لعمليات الاستثمار ، وتخريب البيئة في كل منطقة من العالم ، وعدم الوفاء بالاحتياجات المطلوبة من خدمات تنظيم الأسرة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية .

اليوم تقترب البشرية من نقطة حرجة فيما يتعلق بتشابك قضايا السكان ، ولدى العلماء اليوم فرصة ومسئولية إيجاد مدخل لبذل جهود موحدة لمواجهة المأزق الذي تعيشه البشرية ، غير أن العلم والتكنولوجيا لا يستطيعان أن يقدما سوى الأدوات والخطط التفصيلية للعمل والتغيير الاجتماعي .. ذلك أن كل سنة من التأخير ، تتفاقم فيها المشاكل ، وتصبح أكثر حدة .

السكان الأصليون :

مصطلح أطلقه الغرب على هؤلاء الذين غزت الهجرات بلادهم ، واحتلت أراضيهم ، وباتوا أقلية في أوطانهم . وعندما احتفل العالم بمرور خمسمائة عام على اكتشاف أمريكا ، احتشد هؤلاء في ثورة غضب ضد سنوات الظلم والإجحاف .. أيضا ، وعندما اجتمعت قمة الأرض في ريودي جانيرو (1992) احتشد خمسمائة منهم يمثلون قبائل السكان الأصليين في الأمريكتين وأوروبا وآسيا وأستراليا ، وكانت كلمتهم : « لنا حقوق في هذا العالم » .

عددهم وفقا لتقدير منشور للبنك الدولي ثلاثمائة مليون نسمة ، ينتشرون في سبعين بلدا ، أي أن عددهم ليس قليلا ، فهو يمثل من (5 – 6 %) من سكان الكرة الأرضية ، وانتشارهم يمتد إلى ما يقرب من نصف بلدان العالم .

ووفقا للدراسات التي تمت فإنهم مازالوا يعيشون في تجمعات قبلية ، وأكبر هذه التجمعات بالنسبة للهنود الحمر يوجد في أمريكا اللاتينية والكاريبي . وعددهم يساوي (8 %) من السكان ..

الفقـراء :

في دراسة للبنك الدولي يأتي هذا التعبير : « أن تكون من السكان الأصليين يعني أن تكون فقيرا » .. وبالأرقام تقول الدراسة - التي تم نشرها في مارس 1994 - إن الفقراء - أي من هم تحت خط الفقر - يمثلون (86.6 %) من سكان جواتيمالا ، ونحو (80 %) من سكان كل من المكسيك وبيرو ، و (64 %) من سكان بولندا « الأصليين » ، وفي التفاصيل تبدو جوانب الحياة الصعبة التي يعيشونها ، فهم الأقصر عمرا ، وأطفالهم - في السن المبكرة - هم الأكثر تعرضا للوفاة ، ونسبة تسرب أولادهم من التعليم هي الأكبر بالقياس للمجتمعات التي يعيشون فيها ... وعندما يعملون فإن ساعات عملهم هي الأكثر ،ودخلهم من العمل - في بيرو مثلا - يبلغ ثلث دخل نظرائهم من غير « الأصليين » .. أما وظائفهم ومناصبهم فهي دائما في الدرجة الثانية . وفي كندا على سبيل المثال أيضا ، فإن الكثيرين من الهنود والإسكيمو يعيشون في الأطراف الجليدية الأكثر فقرا وصعوبة في الحياة .. وإذا كان ذلك قد فرض عليهم نوعا من الحياة ، ونوعا من الزي الوطني الذي يناسب ظروف البيئة ، وأنواعا من الفنون والثقافة الخاصة ، فإنه وفي نفس الوقت كان يعني في المجتمع وفرة كالمجتمع الكندي ، كأنهم من ذيل السلم الحضاري ، ولذا لا ينالون نصيبهم في الحياة .

والأوضاع المتردية للسكان الأصليين لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية .. فرص العمل ، والتعليم ، والصحة .. ولكنها تمتد لحقوق إنسانية كثيرة بدأت بحرمانهم من حق الحياة ، وامتدت لأشكال من العبودية والحرمان من حياة متساوية .. وقد بدأت هذه المرحلة منذ خمسمائة عام .. وتسجل منظمة العفو الدولية في تقرير لها أن هذه الأوضاع مازالت مستمرة بدرجة أو بأخرى ، وأن

جـرائم ضـد حقـوق الإنسـان (الأصلي) قـد ارتكبت خـلال السنوات الأخيـرة في جواتيمالا والمكسيك وبيرو وكولومبيا .

وتسجل منظمة العفو هذه الجرائم في (114) صفحة كاملة في تقريرها الصادر عام 1992 ، في مواجهة هذه الأوضاع ، وفي ظل عالم يزيد تواصله ، ويشهد شيوعا في الحقوق الإنسانية كان طبيعيا أن تتسع دائرة الرفض ، وأن يثور السكان الأصليين على أوضاعهم ، وأن يأخذوا حقوقهم « قطعة .. قطعة » ورغم أن تحسنا في الأوضاع قد شهدته الولايات المتحدة خلال ربع القرن الأخير ، إلا أن سكان أمريكا الأصليين يقولون إن وعودا بالحصول على حقوقهم قد مر عليها أكثر من (150) عاما .. ولم تتحقق ، والحقوق كما تعبر عنها جماعاتهم التي أصبحت أكثر تأثيرا ، حقوق قانونية ودستورية .. وحقوق تتعلق بالأرض والثروة .

وبينما شهدت كندا استفتاء دستوريا عام (92) لمنحهم المزيد من الحقوق في ظل حكم ذاتي ، فإن النضال من أجل هذه الحقوق يأخذ أشكال عنف مختلفة في بلدان أخرى . في الإكوادور زحف نحو نصف مليون من السكان الأصليين في عام 1990 ، من قراهم المعزولة ليسدوا الطرق ، ويحتلوا الكنائس وقاعات المدن .. وحصلت تجمعاتهم التي تفوق المائة على اعتراف بملكيتهم لنحو مليون هكتار من « الأمازون » وتكرر الأمر في شيلي .. واستطاع نحو ربع مليون من الهنود في البرازيل عزل (97) ألف كيلو متر مربع من الأراضي ، وهي مساحة تعادل مساحة البرتغال .. ثم كانت أحداث المكسيك والدعوة للاستقلال ، وفي خط مواز ، جرى الاهتمام بمشاكلهم إقليميا ، ودوليا ، فمنذ الحرب العالمية الثانية وهناك محاولات من حكومات أمريكا اللاتينية لتحسين أحوال التعليم والثقافة والعمل والصحة والتنمية الريفية ... لكن أثر هذه الجهود كان محدوداً للغاية .

أيضا وخلال العقدين الأخيرين نشطت حركات السكان الأصليين في اتجاه المطالبة بحقوقهم القانونية وسيطرتهم على موارد ثرواتهم وتأكيد هويتهم الثقافية المستقلة ، وقدرتهم على الإدارة الذاتية لشئونهم .. وفي نفس الوقت ، نشط دور الوكالات الدولية ، وتضافر هذا الدور مع مؤسسات محلية مثل « صندوق السكان الأصليين » الذي أنشأته حكومات أمريكا اللاتينية عام 1992 في مدينة « لاباز » وذلك بهدف تقديم الموارد اللازمة للإنماء ، وبينما أعلن البنك الدولي - منذ عام 1982 - أنه لن يساعد مشروعات تقوم على إهدار حقوق ملكية الأراضي ، وهو ما تعرض له السكان الأصليون ، فإن المساعدات قد اتجهت لتمويل برامج تساعد على تحديد وترسيم وتسجيل أراضي وممتلكات السكان الأصليين .

وبشكل أكبر - في التسعينيات - أصبح هناك ثلاثة مجالات لمساعدات البنك الدولي والوكالات الدولية ، وهي تنظيم أوضاع الأراضي والموارد الطبيعية التي يمتلكها السكان الأصليون ، والمساعدة التقنية وتعزيز قدرة منظمات هؤلاء السكان على تصميم استراتيجياتهم الخاصة بالتنمية وإداراتها ، ثم الحصول على الائتمان اللازم ورؤوس الأموال اللازمة للتنمية .

ومع هذه الجهود الثلاثة (السكان - الحكومات - المنظمات الدولية) فإن كلمة السر كما يقول الخبراء هي « الإنسان » فأكثر ما يمكن تنميته ليعطي عائدا سريعا : الثروة البشرية .. ومن هنا يأتي الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب .. وكلها حلقات للخروج من دائرتي الفقر والاضطهاد .

إنهم ثلاثمائة مليون إنسان يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية في كل مكان .. ولكن ولأنهم « الأصل » فهم يقودون حركة مضادة تؤكد وجودهم ، وحقوقهم ، وتنتقم من جرائم تاريخية ارتكبها الإنسان الأبيض - وغير الأبيض - ضدهم .

السكان الأصليون ، قضية تتطور سريعا مع القرن الواحد والعشرين ، وتحتاج إلى عناية خاصة لأن قوة التنمية الاقتصادية تمزق أساليب حياتهم التقليدية - وهي أساليب حياة يمكن أن تقدم للمجتمعات الحديثة دروسا عديدة حول إدارة الموارد في الأنظمة البيئية المعقدة للغابات والجبال والأراضي الجافة ، وبعض هذه الشعوب الأصلية مهدد بالإبادة الفعلية بسبب التنمية القاسية التي لا يملكون السيطرة عليها وينبغي الاعتراف بحقوقهم التقليدية ، وإعطاؤهم الصوت الحاسم في صوغ سياسة تنمية الموارد في مناطقهم .

إن مسألة السكان ليست مجرد مسألة أعداد ، فالفقر وتدهور الموارد الطبيعية يمكن أن يوجدا في الأراضي قليلة السكان . كما يوجدان في الأراضي الجافة ، ومناطق الغابات الاستوائية ، فالناس هم المورد الطبيعي الأساسي في نهاية الأمر ، والتحسينات في التربية والصحة ، والتغذية ليست سوى وسائل تتيح لهم استخداما أفضل للموارد التي بين أيديهم وتوسيعها أكثر .

ولابد من العمل في جبهات متعددة - لتحديد النمو السكاني ، والسيطرة على آثار هذا النمو على الموارد الطبيعية ، والإفادة من زيادة المعارف في توسيع نطاق هذه الموارد وتحسين إنتاجيتها ، وتحقيق القدرات البشرية ليستطيع الناس تسخير الموارد واستخدامها بشكل أفضل ، وتوفير ضمانات اجتماعية للناس بشكل أفضل ، وستختلف وسائل بلوغ هذه الأهداف من بلد لآخر ، على أن النمو الاقتصادي المستديم والمساواة في إتاحة الموارد الطبيعية هما سبيلان من أنجح السبل لتحقيق انخفاض معدلات نمو السكان .

العنف والفقر :

ويشدد مصطفى عبد السلام - الباحث في شئون الاقتصاد الدولي على خطورة العنف والذي تغذيه حدة الفقر ، ففي القاهرة الكبرى تتمثل أكبر أنشطة العنف المتعلقة بالسرقة ، وفرض السيطرة ، والسطو على المساكن والمحال التجارية في المناطق الفقيرة والعشوائيات التي ترتبط بوجه خاص بتلاصقها مع مناطق حضرية ميسورة الحال على نحو يثير استفزاز من يعانون الحرمان ، كتلاصق منشأة ناصر أو عزبة الهجانة مع مناطق الرفاهة من مدينة نصر ، أو تلاصق المنيرة الغربية وبولاق مع المهندسين والعجوزة ، هذه المناطق والتخوم الهامشية تمثل « قنبلة اجتماعية موقوتة » لاسيما أن بعضها لا يفصله سوى مسافة صغيرة قد لا تزيد أحيانا على كيلو مترين أو أقل عن مناطق الجذب والثراء ، والأسواق التجارية الحافلة بالسلع التجارية والاستهلاكية ، والسلع الاستفزازية ؛ مما يعني أن مناطق تخريج الجريمة والعنف تلاصق مناطق الجذب ، وبالتالي تظل هذه المناطق الفقيرة المهمشة مصدر قلق مجتمعي بما تحويه من بيئات فقيرة يمكن أن تكون مصدرا للعنف ، والجريمة ضد الآخرين .

وترى الدكتورة عفاف إبراهيم - بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية أن الحرمان الاقتصادي الذي تعانيه قطاعات من الشباب خاصة في الفئات الدنيا من المجتمع نتيجة الفقر ، وعدم وجود مصدر للرزق ، متمثلا في عدم وجود عمل يحقق لهم متطلبات حياتهم أو العمل في أنماط من العمل غير الدائم ، أو غير المستقر يجعل الشباب يشعر بالقهر والإحباط من معوقات الاستقرار في الحياة ، ومن ثم يؤدي إلى لجوء بعض الشباب إلى الطرق غير المشروعة لتحقيق أهدافهم ، والتي قد تصل إلى حد ارتكاب الجرائم للحصول على مقابل مادي ، أو كتنفيس لشحنة

الغضب والحقد على المجتمع . من هنا نجد أن جرائم الفقراء تزداد في مراحل الركود الاقتصادي ، كما أن الحرمان الاقتصادي الذي يعانيه الشباب الفقير يمثل شكلاً من أشكال التفاوت الاجتماعي ، الذي لا يتيح لهم فرصا عادلة ومتساوية لتحقيق جزء من رغباتهم في إطار اجتماعي مشروع مما يدعم شعورهم بالإحباط والغضب ، ويولد لديهم الدوافع العدوانية للاعتداء على الآخرين ، وهذا لا يعني أن شباب الطبقة الغنية لا يرتكبون مظاهر أخرى من الانحراف ، فهم في الغالب يرتكبون جوانب أخرى من السلوك المنحرف مثل إدمان المخدرات والكحوليات والمقامرة والبغاء ، لكنها تتم في الخفاء وبطريقة لا تمكن الأجهزة الأمنية من القبض عليهم ، وفي الوقت الحالي توجد أنماط أخرى من الجرائم ، مثل الجريمة المنظمة وغسل الأموال وجرائم الحاسبات الآلية .

وإذا كان العمل ضرورة للإنسان ، ومصدر دخله ، فمن ثم توجد علاقة وثيقة بين البطالة والجريمة ، فالمتعطل عن العمل يواجه فراغا لا يعرف كيف يستثمره مما يكون له أثره السلبي على الشخص ، وقد ينتج عنه سلوك منحرف ، فإذا وجدنا حلولا جذرية لهذه المشكلة نكون قد قضينا بذلك على بعض المشكلات والقضايا الأخرى التي تعد نتاجا للبطالة ، مثل المخدرات وحوادث القتل والسرقة والكثير من المشكلات الأخرى .

لقد بات واضحا أن البطالة هي « أم المشاكل » التي تواجه الحكومة والشباب ، فالشباب في مقاعد المعاشات والجامعيون في طابور العاطلين ، وفي نشرة التوظيف الوظيفة بشروط ، والمرأة مازالت تقف تحت رايات البطالة وأن 70 % من العاطلين متمركزون بالصعيد ، والبطالة تمثل الخطوة الأولى على طريق الانحراف ، وتوصيف البطالة والعدد الحقيقي لمن يقفون في طابورها مازال غامضا ، والسوق

« عرض وطلب » وعلى كل خريج أن يقتنص فرصته في العمل من بين الآخرين ، وأصبح للبطالة وجوه كثيرة ، ولم تقتصر مساوئ مشكلة البطالة على الشباب العاطل ، والعاملين الذين خرجوا من الخدمة نتيجة خصخصة بعض الشركات التي استغنت عن بعض العاملين بها لينضموا إلى فريق العاطلين من الشباب ، فقد انتهز بعض أصحاب الأعمال تلك المشكلة التي تأخذ في التفاقم يوما بعد يوم لاستغلال الذين يعملون لديهم أسوأ استغلال خاصة الذين يعملون بعقود عمل مؤقتة تجدد كل عام ، حيث قاموا بإلغاء العقود معهم وتخييرهم بين الاستمرار في العمل لديهم باليومية بدون أي التزامات تجاههم في التأمينات أو غير ذلك أو طردهم من العمل ، والاستعانة بغيرهم من الشباب المتعطشين للعمل تحت أي ظروف أو اشتراطات مهما تكن قاسية ، وبالطبع نتيجة للحاجة الملحة لهؤلاء العاملين للعمل يضطرون إلى قبول هذا الوضع المستغل لظاهرة البطالة أسوأ استغلال . ونتيجة لعدم وجود رقابة مشددة وحازمة على هذه المنشآت التي ضربت بقوانين العمل عرض الحائط ، تأخذ تلك الظاهرة في التزايد بل وشملت أيضا منشآت حكومية كشف عنها حادث التهام الأسد ساق حارسه في السيرك القومي ، حيث اتضح من التحقيقات التي أجريت أنه غير مؤمن عليه . ومن أكثر المجالات التي تنتشر بها تلك الظاهرة مجال السياحة نتيجة للأحوال غير المستقرة في هذا المجال ، مما يدفع أصحاب تلك الشركات للاستغناء عن العمالة التي تعمل لديها من أي وقت دون أي التزامات تجاههم . ومن هنا يجب إحكام الرقابة على تلك المنشآت وغيرها من الشركات التي تستغل مشكلة البطالة في سلب حقوق العاملين بها . وهناك فئات من العاملين بدون عقود في العديد من الشركات ، وهي تعتبر بمثابة وجه من وجوه البطالة المقنعة حيث إنهم مهددون في أي لحظة بالطرد من العمل ، دون الحصول على أي

حقوق لهم ودون احتساب تلك الفترة من العمل في التأمينات ، وغير ذلك من الحقوق التي يكفلها القانون للعمالة الدائمة .

والإحصاء الدقيق للبطالة في دول العالم أرقامه غامضة ، لأنها تعتمد في طريقة جمعها على السؤال المباشر للشخص مما يجعل احتمالات الكذب عالية ، أو عن طريق الدفاتر المنتظمة في قطاعات العمل ، وهنا نجد كل من يؤدي عملا يدويا مثل السباك أو الكهربائي يعتبر نفسه عاطلا ، ويمكن تفادي ذلك بتشجيع الأفراد على تسجيل أنفسهم في سوق العمل بصورة أكثر انضباطا .

وإذا كانت الأرقام الرسمية مازالت تتضارب حول رقم « البطالة » حيث تتراوح تقديراتها بين مليونين وستة ملايين من حجم قوة العمل بالأسواق التي وصلت إلى أكثر من 19 مليون عامل . فإن هذا الرقم إن صح يعني أن ربع الطاقة الإنتاجية - على أقل تقدير - لم يزل عاطلاً إلى جانب البطالة المقنعة في دواوين الموظفين الذين بلغوا 5.5 مليون موظف ، وقد تكون في حاجة حقيقية لمليونين فقط منهم . وتعمل البطالة وشرورها المصاحبة التي تتمثل في زيادة الفقر والحرمان الاجتماعي على خلق بيئة سياسية تقل فيها الاستعدادات لإجراء التصحيح بسرعة لمواجهة مصادر المنافسة الجديدة في البلدان الصناعية ، وتصبح الواردات «الرخيصة» والعمالة المهاجرة - في أغلب الأحيان - هي كبش الفداء للبطالة .

الفقر المستمر :

« تحسنت الأوضاع ، لكن الفقر مازال مستمرا » هذا ما انتهى إليه تقرير للبنك الدولي عن العشرين عاما الأخيرة صادر في ربيع 1994 ، وهو تقرير يقول : إن أوضاع الفقراء قد تحسنت في 55 دولة من دول العالم تضم « 3.2 » مليار نسمة ، أي نحو « 60 % » من سكان عالمنا كله .

سبقت التقرير أدبيات ودراسات كثيرة حول قضية الفقر ، وخلال ذلك شاع المصطلح الدولي « تحت خط الفقر » واعتبر البنك الدولي أن الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق هم الذين يقل دخل الفرد منهم عن « 370 » دولارا في السنة ، أي نحو دولار واحد في اليوم .. و .. ذلك بمقاييس عام 1985 .

والفقراء أقل حالا من منخفضي الدخل ، ففي تقرير « التنمية في العالم » الذي أصدره البنك الدولي عام 1993 ، أن منخفضي الدخل هم الذين يقل متوسط نصيب الفرد من الناتج سنويا عن 635 دولارا ، وأن متوسطي الدخل قد يصل نصيب الفرد منهم إلى 8 آلاف دولار .. و .. تبدأ رحلة الصعود للدخل المرتفع بعد ذلك .

على أي حال ، وأيا كان تعريف الفقر ، والذي قد يختلف من مكان إلى آخر ، فإن مؤشرات التحسن التي أشارت لها الدراسة الأخيرة جديرة بالنظر .

لقد ارتفع متوسط العمر في هذه البلدان « 55 بلدا » من 53 عاما إلى 62 عاما بين عامي 1970 و 1993 ، أيضا وخلال نفس الفترة انخفض معدل وفيات الأطفال ، وهو مؤشر آخر على التحسن . بنسبة الثلث .. وبدلا من أن يكون وصول المياه النقية مقصورا على ثلث السكان « وهو ما كان عليه الحال عام 1970 » فإن النسبة تصل حاليا إلى 68% من عدد السكان .

هكذا تحسن الدخل « إلى أكثر من الضعف » وتحسنت مؤشرات الحياة من حيث الصحة والعمر ووسائل المعيشة ، ولكن بقى التحسن كله داخل دائرة الدولار يوميا .. أو هكذا ، على وجه التقريب ، أي أن هذه المجموعات لا تكاد تخرج من دائرة الفقر ، إنها مازالت أسيرة الحياة المتواضعة والبائسة .

مشاكل ضخمة متشابكة أصبحت تحاصر كوكبنا ، نتجت عن حقيقة أساسية هي أن الزيادة السكانية من البشر آخذة في التزايد السريع لتقترب من عشرة بلايين

نسمة ، ليس هذا فحسب ، بل إن الجزء الأكبر من هذا العدد يعيش في حالة من البؤس تصل إلى حافة الموت ، من فقر شديد ، وجهل واستغلال .ومن ثم فإن السلام العالمي ، ومستقبل الحضارة الإنسانية ليسا مهددين فقط على مدى المستقبل البعيد ، بل إن التهديد يشملهما الآن ، ويعتقد العلماء المعنيون أن الانفجار السكاني هو أخطر مشاكل الجنس البشري .

وفي تفسير ظاهرة تخفيف حدة وانتشار الفقر تنتهي دراسة البنك الدولي إلى أن هناك سببين واضحين : الأول : انضباط السياسة الاقتصادية ، أي التحسن والتحكم في إدارة الاقتصاد ، إنها قضية تتعلق بالكفاءة وحسن استخدام الموارد المتاحة . السبب الثاني : هو الاستثمار المكثف في تنمية الموارد البشرية .. مثل التعليم والصحة .

لم يشر التقرير إلى تدفق الاستثمارات الخارجية ، وتنمية قطاعات الإنتاج كسبب رئيسي في معالجة الفقر ، ولم يشر إلى تغير جذري في هيكل اقتصاديات الدول الفقيرة .. فالاستثمار في معظمه يتجه شمالا ، وصافي التدفقات – وبسبب مشكلة الديون – اتجه في سنوات عديدة لصالح دول الشمال ، أي أن الجنوب يعطي أكثر مما يأخذ .

كذلك لم تكن سياسات الإصلاح الاقتصادي ، والتي تبنتها المنظمات الدولية مؤدية لدفع عجلة الإنتاج وتغيير الهياكل الاقتصادية .. وعلى العكس فإن دراسات أخرى للبنك الدولي أيضا تشير إلى اتساع دائرة الفقر بسبب هذه البرامج .

وفي دراسة أجريت حول 88 دولة تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي ، اتضح أن سياسة الإصلاح قد أدت إلى تفشي الفقر حيث انخفض متوسط الدخل للفرد ، أو زادت تكاليف المعيشة .

وفي دراسة أخرى على 29 دولة أفريقية ، انتهى البحث إلى أن معظم هذه الدول لن تستعيد متوسط دخل الفرد السابق على برامج الإصلاح الاقتصادي قبل أربعين أو خمسين عاما .. وبما استدعى للساحة فكرة الصناديق الاجتماعية .

وإزاء ذلك ، إزاء نقص التكنولوجيا ورؤوس الأموال ، وفشل الكثير من برامج الإصلاح التي تبنتها المنظمات الدولية ، كان طبيعيا أن تكون ذخيرة الفقراء للتقدم : البشر وتنمية قدراتهم وكفاءاتهم وإنتاجيتهم ، ولابد من ثورة في أساليب الإنتاج وفي هيكل الاقتصاديات الفقيرة .

إن سكان العالم يتزايدون بنسبة غير مسبوقة تصل إلى مائة مليون نسمة سنويا ، كما تؤدي الأنشطة البشرية إلى إحداث تغييرات جذرية في البيئة الكونية ، فإذا ظل الحال هكذا على ما هو عليه ، فقد لا يستطيع العمل والتكنولوجيا منع استنزاف البيئة بصورة لا يمكن تعويضها ، أو منع استمرار الفقر لمعظم سكان العالم .

وإذا كان الاقتصاد العالمي قد توسع بمقدار خمسة أمثال ما كان عليه في العقود الأربعة الماضية ، فإنه لم يستأصل شأفة الفقر الحاد ، ولا حتى قلل من تفشيه ، بل إن بعض البلدان التي نجحت في نواح أخرى ، لم تنجح في استئصال الفقر .

ويظهر مدى رسوخ الفقر من حقيقة أن عدد السكان الذين يندرجون في فئة الفقراء فقرا مطلقا ، وفقا لتصنيف البنك الدولي ، قد ارتفع إلى 1.3 مليار في عام 1993 ، وينم هذا الفقر من إملاق حاد ، فهو يمثل الحياة على حافة البقاء .

إن وجود مثل هذه المستويات من الفقر وسوء التغذية أمر مفجع ولا يقل عن ذلك إثارة للفجيعة « تأنيث » الفقر والطرق التي تفسد بها هذه المساوئ – وما يقترن بها من أوجه حرمان – حياة الأطفال في مختلف أرجاء العالم ، إذ تستمر

النساء اللاتي يدخلن سوق العمل في الحصول على عائد أقل من الرجال نظير عمل مكافئ ، ويقصر نشاطهن على أعمال مقبولة ، ومهمات متدنية ، وفي الوقت نفسه فإن أعمالهن دون أجر في المنزل والحقل لا تلقى اعتبارا ، على الرغم من أنه لا يوجد أي اقتصاد وطني يمكنه البقاء دون أعمالهن تلك ، وتعزز الأنماط الثقافية التي تضع النساء خلف الرجال في صفوف انتظار الغذاء والتعليم في البلدان التي يتسم فيها هذان الموردان بالندرة ، مبدأ إعطاء النساء أجرا منخفضا ، فثلث عدد البالغين في العالم النامي أميون ، وثلثا هؤلاء من النساء .

وينتقل الحرمان إلى الجيل التالي ، وفي البلدان النامية منخفضة الدخل ، لا يعيش سبعة وثلاثون من بين كل ألف رضيع حتى إتمام عامهم الأول ، ويبلغ معدل وفيات الرضع عشرة أمثاله في البلدان الغنية ، ومن بين الأطفال الذين يظلون على قيد الحياة ، لا يحصل الكثيرون منهم على أي تعليم ، ولا يلتحق بالمدارس الثانوية سوى ما يزيد قليلا على 40 % من الأطفال المؤهلين لذلك .

في خريطة الفقر والثراء ، نجد أن الشمال أكثر ثراء ، وأن البلدان الفقيرة ، والمجموعات السكانية الفقيرة أكثر انتشارا في الجنوب .. ومع ذلك تبقى الفروق واضحة ، لقد شهدت آسيا طفرة للأمام ، وكان من بين دولها : تايلاند التي لحقت بالنمور السبعة ، والصين التي شهدت أعلى معدلات نمو في العالم رغم وجودها في خانة الفقراء ، وعلى العكس من ذلك كانت أفريقيا جنوب الصحراء ، والتي عانت من الجفاف والتصحر والحروب الأهلية وسوء استغلال الموارد .

لكن حالة أفريقيا تدعو أيضا للتأمل ، وتقود لمقولة مهمة هي : إن فقرا أكثر قد لا يتعارض مع حياة أفضل . وأيضا في أفريقيا السوداء انخفض معدل وفيات الأطفال ، وقل انتشار الأوبئة ، فعلى الرغم من أن كثيرا من الأمراض تودي بحياة

الإنسان ، وتحدد متوسطا منخفضا للأعمار ، فإنه على الجانب الآخر تلعب الاختراعات والابتكارات وتكنولوجيا الصحة دورا هاماً في تفادي ذلك كله .

ورغم أن هناك سوء تغذية ومجاعات تحصد البشر ، وهناك ما يضر بصحة الأم والطفل ، ولكن هناك مصلا واقيا يقلل نسبة وفيات الأطفال ، ويقضي على بعض الأوبئة .

ولقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمن في آسيا إلى 19 % من السكان ، وهو نصف المستوى الذي كان سائدا قبل عقدين مضيا . لكن السنوات العشرين ذاتها لم تشهد سوى القليل في أفريقيا ، حيث استمر نقص التغذية يصيب نحو ثلث السكان الذين ينمو عددهم نموا سريعا ، وتحتل أفريقيا جنوبي الصحراء وجنوب آسيا مرتبة أفقر الأقاليم في العالم اليوم ، ففي كلتا المنطقتين هناك نحو 800 مليون نسمة يفتقرون إلى إمدادات الغذاء الكافية والمنتظمة .

ومن شأن الفقر المطلق ألا يوفر سوى قاعدة شحيحة سواء للإبقاء على المجتمع التقليدي ، أو لأي مزيد من تنمية المشاركة في الحياة المدنية ، وإدارة شئون المجتمع ، على أن الفقر ليس مطلقا فحسب ، وإنما هو نسبي أيضا ، فالفقر الذي يعيش فيه عدد قد يقترب من خمس البشرية لابد أن يقارن بالوفرة السائدة في العالم الغني ، وحتى مع استخدام بيانات الدخل المستندة إلى تعادل القوة الشرائية لتصحيح اختلاف مستويات الأسعار في البلدان المختلفة ، فإن الخُمس الأكثر فقرا يكسب أقل من جزء من عشرين مما يكسبه أغنى خُمس من السكان .

ويؤدي الفقر والتفاوت المفرط في الدخل ، فضلا عما ينطويان عليه من ظلم إلى إشعال مشاعر الحقد والحسد حينما يصبحان أكثر ظهورا من خلال قنوات

التليفزيون العالمية ، وهما يستلزمان مستوى جيدا وجديرا بالاهتمام من إدارة شئون المجتمع العالمي .

ويتزايد إدراك الناس من خلال الاتصال الأفضل ، بالمشكلة المتعلقة بالفقر المستمر ، الذي قدره البنك الدولي بـ 1.3 مليار نسمة في عام 1993 ، وربما لا يزال هذا العدد مستمرا في التزايد ، ويعيش خُمس سكان العالم أساسا في بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي هبطت فيها مستويات المعيشة فعليا في الثمانينيات وهناك مؤشرات عديدة عن الفقر الكلي ، حيث يفتقر 1.5 مليار نسمة لفرص الحصول على المياه المأمونة ، ويفتقر ملياران من البشر إلى الصرف الصحي ، ويعاني من الأمية ما يزيد على مليار نسمة بما في ذلك نصف نساء الريف جميعهن ، وبصورة لا تقل تثبيطا عما كانت عليه الحال منذ ربع قرن مضى ، وينبغي أن تكون أحوال هذه النسبة التي تبلغ 20 % من الجنس البشري ، وملايين آخرين يقتربون من هذه الحالة الخطرة مسألة ذات أولوية غالبة .

ومع انتشار البطالة فإن أعدادا ضخمة جدا من الناس لم تكن قادرة على تحقيق طموحاتها ، مع التمييز ضد المرأة أو الأقليات ، والمرافق السيئة الخاصة بالتعليم أو الصحة ، والأحوال المتدهورة لمدن الصفيح المكتظة بالسكان ، والمظاهر المماثلة الأخرى ، بدرجات متفاوتة في مختلف أرجاء العالم ، ولا تؤثر هذه العوامل فقط في أمن البشر ورفاهيتهم ، بل تشكل هي نفسها عوائق على طريق التنمية .

ويوجد الفقر المطلق حيث ينعدم إشباع قسم كبير من الحاجات الأولية ، في حين يشير الفقر النسبي إلى التباين الكبير فيما يتعلق بمستوى إشباع الحاجات . وأسلوب الحياة بين فئة الدخول العالية ، وفئة محدودي الدخل ، وهذا التباين أو التفاوت يمكن أن يوجد حتى في حالة إشباع الحاجات الأولية لفئة محدودي الدخل .

إن من السهل أن نساوي بين عدم إشباع الحاجات الأولية وبين الفقر ، وأن نساوي بالتالي بين خطط التنمية الموجهة لحل مشكلة الفقر ، والتخطيط الموجه لإشباع الحاجات « الأساسية » ، ومن ثم يصبح حد الفقر هو المعيار البسيط والعملي لتقدير درجة عدم إشباع الحاجات الأولية ، على أن الفقر المطلق يقاس بالدخل ، في حين تقاس الحاجات « الأساسية » بمستويات الاستهلاك وتوافر الخدمات العامة .

ومما لا ريب فيه أن الفقر مفهوم معقد ، مفهوم لا يمكن تعريفه بمؤشر واحد فقط ، فأي محاولة لتعريفه لابد من أن تأخذ في اعتبارها معايير متعددة : الدخل ، الممتلكات ، التعليم ، التغذية ، الطبقة أو الطائفة ، إمكانية الحصول على خدمات عامة معينة ، وهكذا . .

وتخلص جميع الدراسات إلى أن الفقر في العالم الثالث هو من الناحية الجوهرية سمة مميزة للقطاع الريفي ، وبينما يوجد إدراك ضبابي عام للفقر في ريف العالم الثالث ، فإنه نادرا ما يكون هناك تصور واضح للمدى الحقيقي لهذا الفقر ، وعلى الرغم من أن الاكتظاظ السكاني في مدن العالم الثالث يجعل البؤس والإملاق ظاهرين لأول وهلة هناك ، فإن الأحوال في المناطق الريفية بوجه عام أشد سوءا بكثير ، وهكذا فإن دخل الفرد يكون بصورة منتظمة أدنى في الريف منه في المدن ، وتعتبر الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة بالنسبة لأفقر السكان .

الهجـرة :

إن الهجرة مسألة بالغة الحساسية ، وقد خلقت المجالات الرامية إلى تنظيمها على أساس عملي مشاكل عديدة مماثلة إن لم تكن أكثر مما يخلقه الاستيطان الدائم . وتشير التقاير الأولية عن الامتيازات المنصوص عليها بموجب اتفاقية الجات إلى وجود قدر كبير من الحذر في هذا المجال ، ومع ذلك ، لا تستطيع مجموعة واحدة من البلدان أن تستمر في الزعم ، بأي درجة من المصداقية ، بأنه لابد من اعتبار تنقل الأيدي العاملة أمرا لا محل له من الاهتمام في اقتصاد عالمي يتزايد الاعتماد المتبادل بين أطرافه ، ونحن نرى أن هناك ميزة في فكرة وضع قانون أو ميثاق خدمات للأيدي العاملة ، مع التسليم بأنه سيكون ذا طبيعة خاصة ، وأنه يجب ألا يحد من حركة الانتقال العادية للناس ، ويجب أن يكون خالياً أيضا من التمييز .

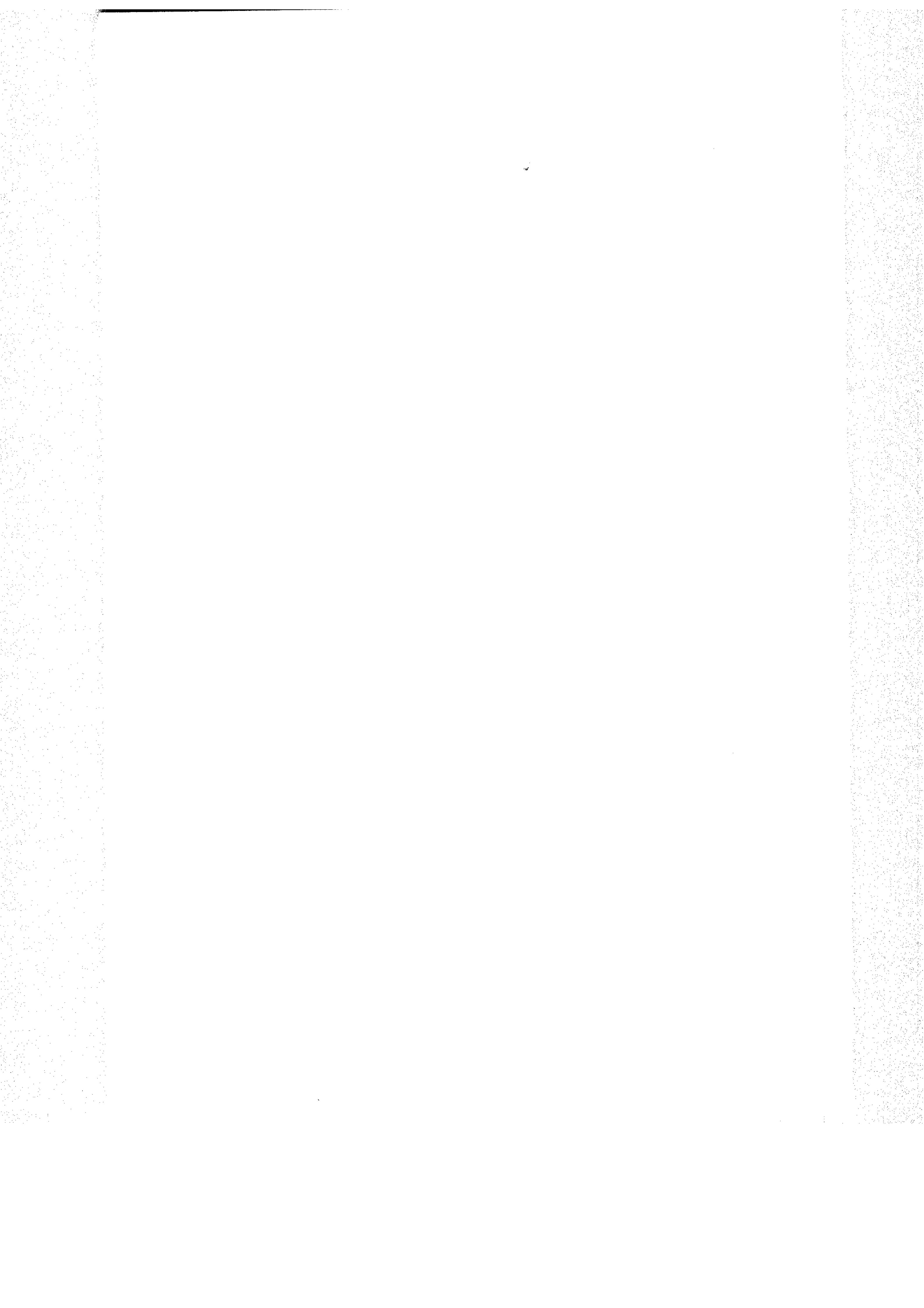
ويتفاعل الناس من خلال الهجرة في مختلف أرجاء العالم على نحو أكثر مباشرة ، وهناك بضع قواعد متعددة الأطراف تتعلق بالهجرة ، بيد أنه بالنسبة للعديد من الأفراد ، يمكن أن يفضي انعدام أي حماية بموجب القانون الدولي إلى الاستغلال ، ويحتمل أن يصبح مصدرا لصراع خطير ، وهناك فضلا عن ذلك نوع من التناقض بل ومن النفاق في الطريقة التي تعامل بها الحكومات مشكلة الهجرة ، فهي تزعم الإيمان بالأسواق الحرة (بما في ذلك أسواق الأيدي العاملة) ، ولكنها تستخدم لوائح تنظيمية شديدة القسوة وعلى درجة عالية من البيروقراطية للتحكم في هجرة العمال عبر الحدود .

ومن النتائج العملية لهذه النزعة التقييدية أن الهجرة أصبحت أقل أهمية بين بلدان اليوم الغنية والفقيرة مما كانت عليه الحال في القرن التاسع عشر ، ففي الفترة ما بين 1880 و 1914 كان نحو مليون شخص يغادرون أوروبا إلى بلدان الاستيطان

وخصوصا الولايات المتحدة ، وكندا وأستراليا ، بيد أن هذا العدد يعتبر نسبيا أصغر مما كانت عليه الحال منذ قرن مضى ، كذلك استقبلت بلدان غرب أوروبا المهاجرين، رغم أن الهجرات الجديدة قد انخفضت بدرجة كبيرة ، وفي الوقت نفسه، أصبح المتعلمون تعليما جيدا ، والمؤهلون ، والأثرياء في جميع البلدان ، بشكل عام ، أكثر ترحالا وانتقالا ، مما يخلق درجة كبيرة من التباين في فرص الحياة بين الطبقات، والبلدان أيضا .

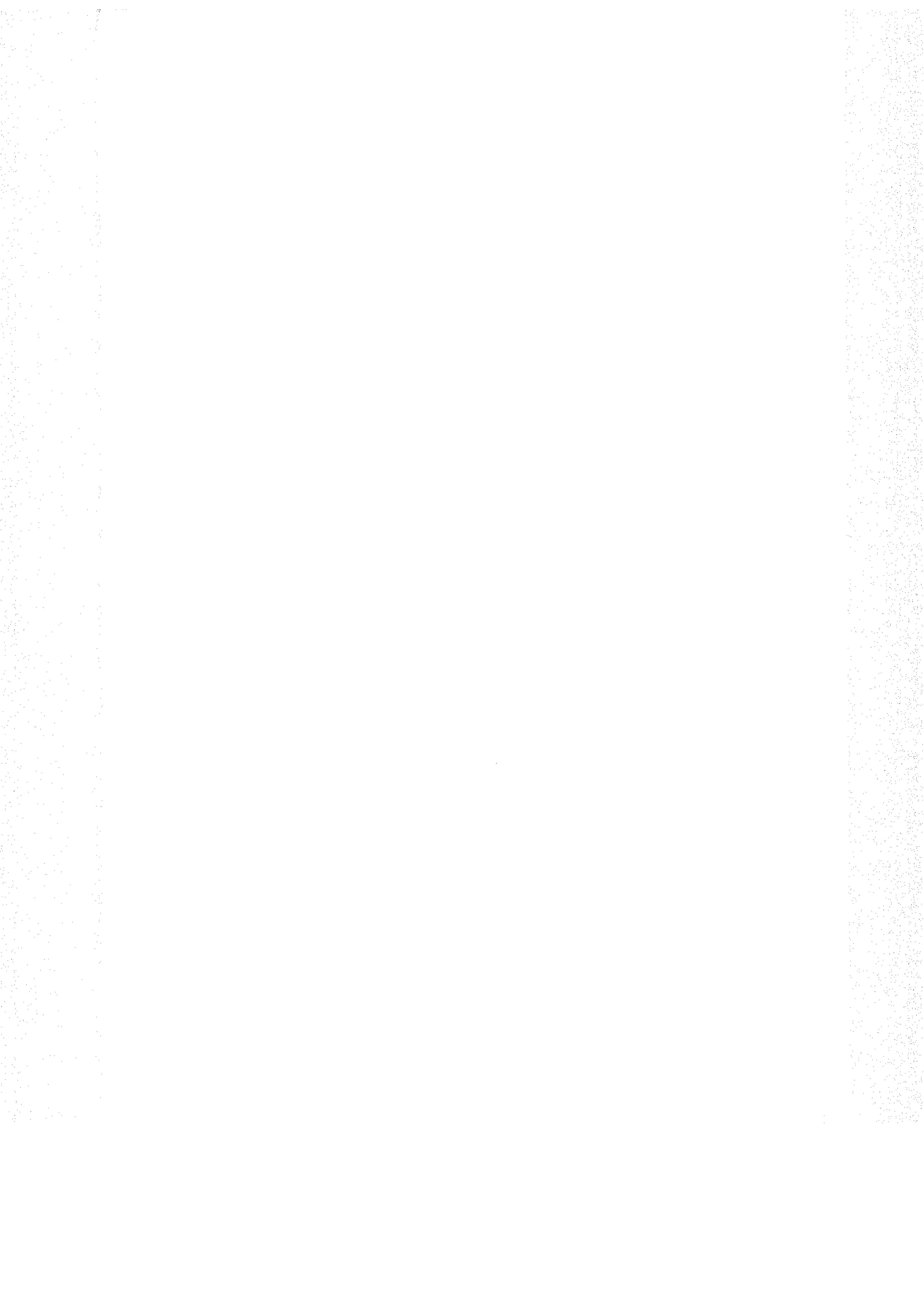
ومن المرجح أن تصبح الهجرة موضوعا متزايد الصعوبة ، وسواء تم تنظيم هجرة الأيدي العاملة أم لا ، فإنها سوف تتزايد ، ولذلك فإنه من مصلحة الجميع تطوير وتعزيز القواعد التي تحكم هجرة الأيدي العاملة . على أن المخاوف السائدة في البلدان الغنية من الهجرة الجماهيرية من البلدان المنخفضة الدخل ، تعد مخاوف فعلية . وفي ضوء التباينات في المستويات المعيشية والحريات الشخصية عبر بلدان البحر المتوسط ، وبين أمريكا الشمالية والوسطى ، ربما كان هناك ما يبرر هذه المخاوف ، رغم بعض المبالغة فيها ، ويمكن أن تمثل هذه المخاوف ، عاملا رئيسيا في دعم الأساليب الداخلية المنحى تجاه الاقتصاد العالمي .

ويجري التمييز عادة بين أولئك الذين يلتمسون ملجأ آمنا سياسيا ، واللاجئين ، والمهاجرين الاقتصاديين . بيد أنه يستحيل عملياً ، في أحيان كثيرة ، فصل بواعث الهجرة كل منها عن الآخر ، كما أن الخوف من الهجرة الاقتصادية الجماعية يخفض وضع ملتمس الملجأ الآمن واللاجئين الذين تنطبق عليهم معايير القبول ، بطريقة أكثر تشددا .



الفصل الرابع

المشكلة الكبرى
(أطفال بلا مأوى)



الفصل الرابع

المشكلة الكبرى : أطفال بلا مأوى

هذه المشكلة تتلخص في وجود ظاهرة تعتبر من أخطر المشكلات في مجال البطالة ، ألا وهي ظاهرة أطفال الشوارع ، أو ما يطلق عليهم أطفال بلا مأوى ، أو كما يسمون أنفسهم أطفال السوس ، وهي من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها العديد من بلدان العالم ومنها مصر ، باعتبار أن هؤلاء الأطفال يمثلون طاقة مفقودة تنعكس بالسلب على المجتمع .

وتعود ظاهرة أطفال الشوارع إلى أسباب عديدة منها : الفقر ، والظروف والأوضاع الأسرية ، وتفكك الرباط الأسري ، والقسوة والعنف ، والتسرب من التعليم وتفاقم حدة مشكلة الإسكان ، والعديد من العوامل المجتمعية التي تؤدي إلى زيادة مشكلة أطفال الشوارع الأخرى ..

ولهؤلاء الأطفال سمات تسئ إلى المجتمع منها الشغب والعنف والميول العدوانية ، وليس لديهم مبدأ الصواب والخطأ ، إلى جانب الممارسات الشاذة ، مما يدعو إلى تضافر الجهود بين المنظمات الأهلية ، ومؤسسات رعاية الأطفال لتحسين أوضاعهم ، والاستفادة منهم من خلال استراتيجية وقائية وعلاجية متكاملة ، مع وضع البرامج اللازمة من أجل حمايتهم من التعرض للمزيد من الاستغلال بتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية لحماية حقوقهم ، وبذل جهود تنسيقية فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية وراء هذه الظاهرة .

وقد أشارت دراسة حول مفهوم العمل بالنسبة لهذه الظاهرة أن 80 % من الأطفال يرون أن ما يقومون به من أنشطة يومية للتكسب تعد أعمالا طالما يحصلون

على دخل مادي في مقابل القيام به ، وهو في الحقيقة يمثل تسكعا ، ويعتمد على أسلوب غير حضاري .

ويؤدي انخفاض دخل الأسرة وتفككها إلى اتجاه الأطفال إلى العمل ، إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة وعزوف البالغين عن ممارسة بعض الحرف ، الأمر الذي يشجع الأطفال على القيام بهذه الأعمال بأجور متدنية ، وفي ظل رقابة غائبة من الأجهزة المعنية .

وفي إحصائية عن عدد الأطفال العاملين على مستوى العالم وجد أن هناك أكثر من مائتي مليون طفل عمرهم يقل عن 14 سنة ، نصيب الهند منهم مائة مليون طفل ، ويتوزع هؤلاء الأطفال بكثافة في الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بينما تخلو منهم أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا واليابان والصين وإسرائيل . كما تشير الإحصائيات إلى أن حجم الأطفال العاملين في الدول العربية عشرة ملايين طفل بين ستة وأربعة عشر عاما ، منهم 4 ملايين من الإناث . . وفي مصر 18 مليون طفل أقل من 15 سنة ، نصفهم أو أكثر ينتمون لأسر محدودة الدخل وتحت خط الفقر حسب تعداد 1986 .

وحسب الإحصاء يقدر عدد الأطفال العاملين في الفئة العمرية من 6 - 14 سنة بنحو 21 % من إجمالي السكان المنتمين لنفس الفئة العمرية ، يمثل الذكور منهم نسبة 73 % ، وقد وجد أن عمالة الأطفال في هذه الشريحة أكثر انتشارا في الريف عنها في الحضر .

وتشير التقديرات الأخيرة التي وضعتها منظمة العمل الدولية عن عمالة الأطفال في العالم إلى أن عددهم يبلغ 246 مليون طفل تقريبا ، تتراوح أعمارهم

ما بين 5 – 17 سنة في شتى أرجاء العالم من بينهم نحو 179 مليون طفل يقومون بأسوأ أشكال عمالة الأطفال .

ومن الأسباب التي تدفع بالطفل إلى سوق العمل بعيدا عن التعليم ، الظروف الاقتصادية للأسرة ومن ثم التسرب الدراسي الذي يُعد أيضا دافعا لزيادة عمالة الأطفال ، وللقضاء على هذه المشكلة لابد من التعرف على ميول الأطفال واستعدادهم وتوجيههم للتعليم الملائم تبعا لقدراتهم ، وتوفير الحماية على شكل برامج للدعاية الصحية والاجتماعية الشاملة ، حتى لا يضاف هؤلاء الصبية إلى رصيد البطالة .

وقد دعت السيدة سوزان مبارك – قرينة رئيس الجمهورية ، رئيس اللجنة الفنية الاستشارية للمجلس القومى للطفولة والأمومة إلى إنشاء صندوق لدعم الاستراتيجية القومية لمواجهة ظاهرة الأطفال بلا مأوى على أن يشارك في تمويله جميع فئات المجتمع من هيئات ومنظمات وأفراد ، وطالبت بوضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة للقضاء على الظروف التي تدفع ببعض الأطفال إلى الشوارع ، وضمان حماية حقيقية للأسر في إطار سياسة واضحة للقضاء على الفقر . وأعلنت بمناسبة إعلان الاستراتيجية القومية لمواجهة ظاهرة الأطفال بلا مأوى ، والذي نظمه المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع منظمة اليونيسيف – أن الاستراتيجية المقترحة ترتكز على ثلاثة محاور أساسية هي : أن تكون هذه الاستراتيجية جزءا لا يتجزأ من الخطط القومية لتنمية الثروة البشرية ، والثاني أن تهدف إلى احتضان المجتمع لهذه الشريحة ، ودمج الأطفال في المجتمع لتحويلهم من فئة مهمشة إلى إضافة حقيقية للطاقة المنتجة ، والثالث الاعتماد على حلول واقعية قابلة للتطبيق . وطالبت بإطلاق مصطلح « أطفال بلا مأوى » على

الظاهرة التي يطلق عليها دوليا « أطفال الشوارع » معتبرة أن هذا التعبير يعد امتهانا لكرامة هذه الفئة التي لا ذنب لها في واقعها كضحايا لظروفهم ، ويتعارض مع الرؤية الاجتماعية لوضعهم من منظور حقوق الطفل بوجه خاص ، وحقوق الإنسان بوجه عام .

وأوضحت أن هذه الظاهرة شأنها شأن الظواهر الاجتماعية المختلفة ، ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع ، وبينت الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى الشارع وفي مقدمتها الفقر والتفكك الأسرى كأبرز العوامل الدافعة للطفل إلى الشارع ، وتتسبب هذه الظروف القاسية التي يعانيها هؤلاء الأطفال في حرمانهم من التعليم والرعاية الصحية والمأوى الآمن ، ومن المعارف والمهارات اللازمة للنجاح في حياتهم ، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى استغلال هؤلاء الأطفال بشكل سئ .

عمالة الطفل في الوطن العربي :

تعد آسيا أكثر قارات العالم التي تضم أطفالا عاملين ، وتأتي الهند في مقدمة الدول التي تزج بصغارها إلى سوق العمل ، أما في أمريكا اللاتينية فقد تبين من إحصاءات منظمة العمل الدولية أن هناك ملايين الأطفال المستغلين في سوق العمل . أما فيما يخص الوطن العربي ، فقد أشارت دراسة قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر عام 1991 عن عمالة الأطفال دون السن القانوني للعمل ، أن عدد الأطفال العاملين فيها من الفئة العمرية دون الرابعة عشرة قد وصل إلى (1.473.600) طفل ، أي ما يمثل (8.3 %) من مجموع الأطفال في هذا العمر ، وألقت الدراسة الضوء على خطورة هذه المشكلة التي لم تحظ باهتمام المجتمع الجاد ، وتناولت الظروف الأسرية ، واحتياجات الطفل والعوامل الاجتماعية

والاقتصادية المسببة لعمالة الصغار ، ومدى تأثير العمل المبكر على صحة الطفل النفسية والاجتماعية والجسدية ، واقترحت هذه الدراسة وضع سياسة اجتماعية متكاملة تصلح لمعالجة جذور هذه المشكلة .

أما الدراسة الثانية التي أجريت حول عمالة الأطفال في الوطن العربي ، فقد قامت بها جمعية مقاومة السخرة في المغرب ، وكانت عن (عمالة الأطفال في صناعة السجاد) وتناولت تلك الدراسة بشكل خاص عمالة الفتيات دون سن الثانية عشرة في صناعة السجاد ، واتضح أن بداية سن العمل تنخفض إلى خمس سنوات ، وتعمل الفتيات حوالي 12 ساعة يوميا في ظروف مُحيطة وسيئة للغاية . وعمالة الفتيات الصغيرات في المغرب شائعة في العديد من المصانع ، وورش صناعة السجاد . وتبين أيضا أن عدد ساعات العمل الأسبوعية تراوحت بين 60 – 72 ساعة ، بينما هي للبالغين لا تتجاوز 48 ساعة أسبوعيا ، وينخفض أجر الفتيات إلى الحد الذي لا تتقاضى فيه من هي تحت التدريب أي أجر .

وربما وجدت دراسات أخرى تبين انتشار ظاهرة عمالة الصغار في الوطن العربي ، ومهما يكن من أمر لابد من التصدي لهذه الظاهرة ، وعمل دراسات مستفيضة حول هؤلاء الأطفال ، والرجوع لبيئاتهم ، ومحاولة دراستها وإيجاد السبل العملية لحلها ، وأن تولي الأقطار العربية أهمية خاصة لهذه الظاهرة ، وتتناولها بالدراسة والبحث من أجل التعرف عليها ، وفهمها جيدا ، والوقوف على مخاطرها ، بقصد إيجاد الحلول المناسبة لها ، لكونها أولا : تسلب الطفل الحق في أن يعيش طفولته ويتمتع بها . وثانيا : تترك آثارا سلبية على شخصية طفل اليوم ، ورجل المستقبل . والأمل في التوجه إلى القائمين على أمور المجتمع في مختلف الأقطار العربية لحماية صغار السن ، مع علمنا ومعرفتنا بأن القوانين في الدول العربية كافة تحظر عمل الأطفال ، لكن هناك فجوة واسعة بين النظرية والتطبيق ، أو

بين القانون والواقع ، كما أن على وسائل الإعلام والاتصال التركيز إعلاميا على آثار عمل الصغار السيئة ، ونشر المعلومات التي تثير الوعي والاهتمام بمخاطر هذه الظاهرة . .

وعلى التعليم أن يواجه المشكلة أيضا ، وأن تتخذ المدرسة قرارات أخلاقية حاسمة في هذا المجال ، وأن تعدل المناهج حتى تصبح متماشية مع ما يجب أن ينشأ عليه فلذات أكبادنا ، إلى جانب الرعاية التي يجب أن تشملهم من البيت ، وأن يتعرف الجميع على أخطار التسيب والإهمال ، ومن ثم العمالة في هذه السن المبكرة .

وقد أثبتت أحدث دراسة أجريت حول (عمالة الطفل في الوطن العربي) أن عدد الأطفال العاملين قد وصل إلى 12 مليون طفل وطفلة في البلاد العربية ، وأن 60 % منهم يتعرضون لأضرار جسدية ونفسية . وأن 20 % منهم لم يصلوا لسن العاشرة بعد . هذا ما أعلنته د . خولة مطر - منتقه برامج عمل الأطفال في منظمة العمل الدولية في بحثها ، موضحة أن هناك عدة مجالات يعمل فيها أطفال الوطن العربي ، فهنال أطفال يزرعون التبغ في جنوب لبنان ، ويقطفون الياسمين من مصر ، ويصيدون الأسماك في اليمن ومصر وتونس ، ويقومون ببعض الصناعات الخطيرة مثل دباغة الجلود في مصر ، وصناعة السماد في المغرب وتونس .

وهناك مجموعة كبيرة من الأطفال العاملين تعرضوا أثناء عملهم لبعض المواد الكيميائية مثل المبيدات الحشرية ، والمواد السامة والأجسام الصلبة التي أودت بحياة الكثيرين منهم ، كما تقول الدراسات التي أجريت حول الصحة المهنية .

وتضيف الباحثة أن 72 % من الأطفال (الإناث) يعملن خادمات في المنازل ، ويتعرضن للإساءة البدنية ، والتحرش الجنسي والعمل لفترات طويلة ، وبأجور

زهيدة . والجدير بالذكر أنه على الرغم من توقيع عدد كبير من الدول العربية على قانون عمالة الأطفال الدولي الذي يحرم تشغيل الأطفال دون الثامنة عشرة في الأعمال الخطيرة ، إلا أن هذه الدول لم تلتزم بهذا القانون .

كما أن بعض الدول العربية رفضت توقيع هذا القانون ، لأنه يلزمها ببعض الأمور مثل تطبيق مجانية التعليم .

وقد أشارت د . خولة مطر - في بحثها إلى أنه إذا كان الفقر هو السبب الرئيسي وراء انخراط الصغار دون السن القانونية في سوق العمل ، وإذا كان هو أيضا أمرا يصعب حاليا القضاء عليه في ظل ظروف اقتصادية عالمية قاسية ، فيجب على وسائل الإعلام توعية الأسر والمجتمع بألا يقف الفقر عائقا دون تعليم الأبناء ، حتى ينشأ جيل عربي قادر على تأدية واجباته في المستقبل ، ومواجهة تحديات العصر .

إن طفل الشارع هو الطفل الذي عجزت أسرته عن إشباع احتياجاته الأساسية سواء مادية أو نفسية أو ثقافية كنتاج لواقع اجتماعي واقتصادي تعيشه الأسرة ، يدفع بالطفل دون اختيار حقيقي منه إلى الشارع كمأوى بديل .

ولابد أن تكون هناك مواجهة حاسمة لهذه الظاهرة ، مواجهة تستند إلى الأسس العلمية والاجتماعية الصحية ، وتقوم على منهج المشاركة بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ، بل وتشارك فيها كل فئات المجتمع للقضاء على تلك الظاهرة التي تمثل إساءة حقيقية لصورة المجتمع المصري المتحضر ، وتشكل امتحانا لحقوق فئة لا يستهان بها من أطفال مصر .

ومن أجل ذلك لابد من وضع استراتيجية تشترك في تنفيذها كل الجهات المعنية ، ويكون لها أهداف عامة ترتبط بالسياسات التي تعالج الاختلالات المجتمعية وتتلخص في :

• وضع الأطفال كأولوية في جميع السياسات العامة ، مع الاهتمام بقضاياهم .

• العمل على أن تتضمن السياسات التنموية التوجهات والآليات التي تحقق قدرا أكبر من عدالة التوزيع ، وتضمن حماية حقيقية للأسر الفقيرة في إطار سياسة واحدة للقضاء على الفقر .

• توسيع نطاق المشاركة الشعبية بالشكل الذي يسمح بوجود صوت للفقراء عند وضع السياسات التنموية المؤثرة على حياتهم ، وبحيث تتيح لهم المشاركة في تنفيذها ، مما يسهم على المدى البعيد في محاصرة الفقر .

• العمل على القضاء على الفجوة التنموية بين الريف والحضر ، بالتركيز على تنمية الريف ، وتوفير فرص العمالة والدخل .

• تطوير النظام التعليمي بما يسمح باستيعاب جميع الأطفال في سن الإلزام ، وبما يضمن تحقيق الفرص المتكافئة لهم في الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة .

• العمل على توسيع شبكة الضمان الاجتماعي ، ورفع قيمة الضمان لتناسب متطلبات الواقع الاقتصادي ، مع التركيز على النساء العائلات لأسرهن .

فهؤلاء الأطفال الذين يدخلون تحت مسمى « أطفال بلا مأوى » في مصر قد أتوا من عائلات تقع تحت خط الفقر المدقع ، وأن معظم هؤلاء الأطفال يأتون من الريف أو من المناطق الحضرية الفقيرة حيث هاجرت إليها عائلاتهم من الريف للبحث عن فرص أفضل للعيش ، لكن لعدم توافر فرص العمل أصبحت حياتهم أكثر شقاء وفقرا ، كما أن غالبية هؤلاء الأطفال قد فقدوا أحد الوالدين إما بالوفاة أو الطلاق أو الهجر ، أو لسفر الأب لفترات طويلة .

ولابد من تغيير نظرة المجتمع السلبية والرافضة لهؤلاء الأطفال على جميع المستويات ، واستبدالها برؤية إيجابية ، فهؤلاء الأطفال ضحايا ، ولهم على المجتمع

حقوق ، يجب أن يحصلوا عليها ويستمتعوا بها ، ويجب أن يعاملوا بحب واحترام بقدر يوفر لهم فرصة القبول الاجتماعي ، لكي يستردوا احترامهم لأنفسهم ، وقدراتهم على الاندماج في النمط الطبيعي للحياة بالمجتمع .

إن الخلافات الأسرية قد ألقت بالعديد من الأطفال في الشوارع بلا مأوى أو رعاية، والخطر كامن في الشارع يهدد هؤلاء الأطفال ، ويصنع منهم شبابا ضائعا فاقدا للهوية ، ومشروعا ممهدا للإجرام ، وقد أوضحت الدراسات أنه لا توجد إحصاءات محددة لقياس الظاهرة في مصر ، وما تم التوصل إليه هو مجرد أرقام تقديرية ، وهذه الأرقام في حدود المليون ، وأن الفئات العمرية الغالبة لهذه الظاهرة تتراوح ما بين 7 سنوات و 18 سنة ، وأكثرهم من الفئة العمرية بين 11 و 14 سنة حسب حصر عام 2001 .

والذي لا يختلف عليه أحد هو المنبع الذي يتدفقون منه ، ولذا وجب التصدي له بكل الإمكانات المتاحة حتى نتفادى نتائجه السلبية على المجتمع ، وأن نقوم بتوفير الرعاية الكاملة لهؤلاء الأطفال وذلك بإلحاقهم بالمؤسسات والحضانات الإيوائية التي ترعاهم في جميع مراحل العمر المختلفة من الرضاعة حتى سن البلوغ ، وتقديم الرعاية المؤسسية لهم تربويا وعلميا من أجل إعداد أبناء أسوياء ينهضون بالمجتمع ، مع تخصيص مبالغ مالية للأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية ، وتوفير الرعاية الطبيعية لنمو الطفل من خلال الأسر البديلة التي تتوسع فيها وزارة الشئون الاجتماعية، والتي تحقق الهدف من حيث توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال ، وذلك من خلال تهيئة البيئة المنزلية لاستقبال الأطفال والترفيه عنهم في المناسبات المختلفة بوسائل وأساليب متعددة ، ووضع وتنفيذ برامج تثقيفية لتوعية الأسر البديلة خاصة في المجالات الصحية والنفسية عن طريق المحاضرات والندوات ، وتدريب الأمهات البديلة ودراسة المشكلات والصعوبات التي قد تعترضهن في العمل بهدف الارتقاء بمستوى الأداء .

ذلك ما يجب أن نوفره لذلك الطفل الذي عجزت أسرته عن إشباع حاجاته الأساسية : الجسمانية والنفسية والثقافية كنتاج لواقع اجتماعي اقتصادي تعايشه الأسر في إطار ظروف اجتماعية أشمل دفعت بالطفل دون اختيار منه إلى الشارع كمأوى بديل معظم أو كل الوقت بعيدا عن رعاية وحماية أسرته ، يمارس فيه أنواعا من الأنشطة لإشباع حاجاته من أجل البقاء ، مما يعرضه للخطر والاستغلال والحرمان من الحصول على حقوقه المجتمعية ، وقد يعرضه للمساءلة القانونية .

ورغم أن هناك سمات عامة تميز هؤلاء الأطفال من حيث الأسباب العامة التي دفعتهم للخروج إلى الشارع ، ومن حيث نمط حياتهم ، فلا يجب النظر إليهم باعتبارهم فئة متجانسة ، حيث إن هناك اختلافات كثيرة بينهم كأفراد ، ويختلف أطفال الشوارع على أساس اختلاف المتغيرات والمعايير المرتبطة بظروفهم الذاتية والموضوعية وظروف وجودهم في الشارع .

وقد يعمل بعض هؤلاء الأطفال أعمالا هامشية لحساب أنفسهم أو لحساب غيرهم من الكبار ، وهم يعيشون وينامون في الشارع أغلب الوقت .

إن النجاح في النظر إلي هذه الظاهرة بموضوعية يعتمد على الإيمان بالبشر والوطن وأهميتهم في نمو المجتمع ، فهم صانعو المستقبل إلا أن الظروف حرمتهم من التمتع بالحياة ، فاضطروا للتعايش مع حياة بعيدة عن ظروفهم ، الأمر الذي فتح الطريق لاستغلالهم بأبشع صور الاستغلال .

تسول الإناث :

ولما كانت أعداد أطفال الشوارع في تزايد مستمر ، وأن هؤلاء الأطفال يشكلون عبئا على المجتمع ، بما يقومون به من سلوكيات مرفوضة تسئ إلى الوطن ، فإني أرى أنه لو اتجهت الدولة إلى الاستفادة من هؤلاء الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة ، فتعمل على استقطابهم وإلحاقهم بالقوات المسلحة ، ومن ثم يقومون بتعليمهم وتدريبهم على الحرف والمهن المختلفة أثناء دراستهم العلمية ، مع توفير الرعاية والعناية الصحية والنفسية والاجتماعية لهم ، وبذلك يمكن أن يكونوا حماة للوطن ، ونضمن سلامتهم من الانحراف ، لأنهم سيوجهون طاقاتهم إلى الإنتاج ، وإلى إظهار قوتهم في تحقيق المكاسب العسكرية ، وهم بذلك يشكلون درعا قوية في كل الجبهات ، ونستطيع من هذا المنطلق توفير طاقات الشباب وفتح الباب اختياريا للتجنيد في حدود الاحتياجات الضرورية .

إن هناك مشكلة كبيرة تتمثل في انحراف الطفل ، وهناك دائرة تتمثل في البيت والمدرسة والشئون الاجتماعية ، ينحصر بداخلها هذا الطفل ويتأثر ومن ثم يؤثر ، والمفترض أن يقدم البيت الرعاية ، وتقدم المدرسة المتابعة ، وتقدم الشئون الاجتماعية المؤسسات المعالجة ؛ فالبيت قد لا يدرك أن الطفل يتغيب عن المدرسة ويدخن السجائر مثلا ، والمدرسة لا تفكر في احتواء الموقف بأساليب تربوية ، أو على الأقل ترسل مع الطفل بحثا اجتماعيا عن حالته ، فعلى سبيل المثال هناك أطفال كانوا يتميزون بالنبوغ والتفوق ثم ما لبث مستواهم أن تدنى وتكرر هروبهم وتطور بهم الأمر حتى لجأوا إلى العنف ، ثم لوحظ أنهم يتسولون كي يشبعوا رغباتهم ، ولو كانت هناك متابعة منذ أول مظهر للانحراف لأمكن المعالجة في حينها .

ومما يؤسف له أن بعض البيوتات تدفع أولادها دفعا للانحراف ، فهم لا يكترثون بما يفعله أطفالهم حتى يكون مصيرهم التسول الذي يجدون فيه مغنما كبيراً رغم أنهم يستنزفون البسطاء ، وينفقون المال الذي جاء بطريقة سهلة في ارتكاب الجرائم ، كشرب المخدرات ، وممارسة الأفعال الفاضحة ، وبالتالي يقدمون صورة سلبية عن المجتمع ، ولعل الأخطر من هذا وذاك أن البعض يتستر في صورة متسول ليرصد شخصيات مهمة ، ولو أن الشئون الاجتماعية أنشأت دوراً لرعاية المتسولين الفاقدين للأهلية والمسنين لقضينا على المشكلة شيئا فشيئا .

وهناك حقيقة مؤلمة تشير إليها الإحصاءات الأخيرة للأمن العام ، وهي انتشار الإناث المتسولات بمختلف الأعمار ، إذ تبين من خلال حالات التسول التي تم ضبطها أخيرا لمن هم دون سن الثامنة عشرة فقط على مستوى محافظات الجمهورية ، أن المتسولات الإناث يمثلن 45 % من هذه الحالات ، وهذا المؤشر الإحصائي رغم أنه لا يعتبر قياسا فعليا أو حقيقيا لحجم الظاهرة ، إلا أنه ينبئ عن ظاهرة جديدة في المجتمع ، تعد خروجا عن المألوف استنادا إلى قيم دينية وأخلاقية ومجتمعية تحفظ للأنثى كرامتها وشخصيتها . وللظاهرة أسبابها التي تكون في الغالب أسرية ، ونتيجة للتنشئة المالية والمعنوية ، وكذلك بسبب حالات الطلاق أو الانفصال أو الهجرة أو هروب الزوج من المنزل ، ومن ثم التنشئة الاجتماعية غير السليمة .

وليس من شك في أن التسول يرتبط بالعوامل الاقتصادية ، وبالذات الفقر ، فالجوع سبب رئيسي للتسول ، إذ تبين من خلال دراسة عن الفقر في مصر ، والتي تمت في إطار بحث الخريطة الاجتماعية في مصر ، وأجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أخيرا ، أن أساليب تكيف الفقراء مع فقرهم تأخذ أشكالا عديدة ، فتبدأ أولا بالعمل المتواصل لفترات أطول ، ثم تلجأ لسحب الأولاد من

المدارس ودفعهم لسوق العمل ، وتصل إلى الهجرة الداخلية من الريف أو الصعيد إلى القاهرة والعواصم المصرية ، ثم الهجرة الخارجية إلى العربية ، وفي النهاية يلجأ الفقراء إلى أساليب الاستجداء والتسول والسرقة ، وغير ذلك من الأعمال غير المشروعة .

وقد تبين أن الخلافات العائلية ، والمعاملة القاسية من الوالدين ، وعدم تلبيتهما الحاجات الأساسية للأولاد ، وعدم وجود من يعول المطلقات أو الأرامل خاصة كبار السن ، واللاَّئي لم يرزقن بأطفال .. هي عوامل تدفعهن صغارا وكبارا إلى التشرد المصحوب بالتسول لسد رمقهن ، وتلبية احتياجاتهن الضرورية .

وبالرغم من أن المشرع المصري يعتبر التسول إحدى حالات التعرض للانحراف بالنسبة للصغار أقل من 18 سنة ، فهو سلوك منحرف مجرم قانونيا ، ويصنف كجريمة يعاقب عليها القانون في حالة إذا كانت سن المتسول تتجاوز 18 عاما ، ولكن هذا لا يكفي للقضاء على هذه الظاهرة خاصة مع ثبوت مسئولية الدوافع الاقتصادية كدافع أساسي للتسول عند الإناث كبارا وصغرا ، ولو على المستوى الظاهري ، لذلك لابد من علاج أسباب الفقر بصفة عامة ، خاصة بالنسبة للإناث ، مع توفير سبل المعيشة الكريمة لهن ، والاهتمام بتعليمهن ، وإيجاد فرص عمل لهن لكسب الرزق ..

وحتى يمكن التصدي لظاهرة التسول ، لابد أن نتفهم معنى «ثقافة التسول» ، وهي ظاهرة اهتمت ببحثها د . إيمان - الخبيرة بقسم بحوث الجريمة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية باعتبارها نوعا من الثقافة الفرعية تمثل جزءا من الثقافة العامة السائدة في المجتمع ، وتثير تساؤلا رئيسيا حول ما إذا كانت هناك عوامل ومتغيرات تفرزها الثقافة العامة ، وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في

إنتاج أو إعادة إنتاج ثقافة فرعية ، وبالنسبة لثقافة التسول فقد اتضح أنها لا تمثل ثقافة مضادة للثقافة السائدة في المجتمع مما يشجع على استمرارها ووجودها وانتشارها ، إذ على الرغم من أن ممارسة التسول في حد ذاتها مجرمة بنصوص قانونية ، إلا أن نظرة الثقافة السائدة لها لا تحمل هذه الصرامة ، لذا يمكن القول إن لثقافة التسول سمات عديدة منها : التساند الوظيفي بين ثقافة التسول والثقافة السائدة ، لأن الثقافة السائدة تمنح شكلا من الدعم لثقافة التسول ، وهو بعد يعد غير مألوف في النظر إلى ظاهرة التسول وثقافتها ، خاصة الدعم الديني بسبب الاعتقاد الخاطئ لدى البعض بأنها تدخل في فعل الصدقات التي تكسب أعضاء الثقافة السائدة الإحساس بالرضا لأداء واجب ديني سوف يجلب لهم المثوبة والبركة .

وهكذا نجد علاقة وظيفية بين الثقافة السائدة التي لا تتميز بالعنف أو الرفض في مواجهة ثقافة التسول بل هي أقرب إلى التسامح معها ، لذلك لابد أن تسهم دور العبادة ووسائل الإعلام في مكافحة التسول ، والدعوة إلى محاربة التواكل وصوره التي منها التسول ، وتوعية جمهور المحسنين بالمفهوم الصحيح للتسول في الدين .

بالرغم من التفكك الأسري الذي يمثل أحد الأسباب التي تدفع إلى التسول في البداية ، فإن جماعات المتسولين تتمتع بسمات الترابط والتماسك فيما بينها ، وهي أيضا جماعات مفتوحة قابلة لاستيعاب أشخاص جدد يحملون نفس الظروف والهموم .. وعلينا أن نكافح ظاهرة تسول الإناث هذه التي استجدت في عالم أطفال بلا مأوى ، بدلا من القبض عليهن دون تمييز لحالتهن بما قد يتسبب في تحويلهن من متسولات فقط ، إلى مجرمات أيضا ..

وللحد من ظاهرة عمالة الأطفال المنتشرة أنشئت وحدة لعمالة الطفل ، وأدرجت مصر ضمن البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الطفل ، وتم إنشاء قاعدة

معلومات خاصة بعمالة الطفل على المستوى العام ، كما وضعت استراتيجية للحد من عمالة الأطفال العاملين في أكثر الظروف صعوبة ، وتشجيعهم على النظام والانتظام في التعليم ، وتزويدهم بالمهارات لتحويلهم لأعمال منتظمة .

المواجهة :

- هناك ضرورة للتركيز على القطاعين العائلي والحكومي لخلق الوظائف لأن عدد فرص العمل الدائم التي خلقتها الاستثمارات المصرية والأجنبية التي تم تنفيذها ، أو مازالت تحت التنفيذ ، والمنشأة وفقا لقانون الاستثمار داخل مصر وفي المناطق الحرة منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين وحتى منتصف عام 2001 قد بلغ أكثر من مليون فرصة عمل ، وبالتحديد 1022251 فرصة عمل ، وبلغت التكاليف الاستثمارية للمشروعات التي استوعبت هؤلاء العاملين ملايين الجنيهات ، وعلى هذا فإن المراهنة على القطاع الخاص الاستثماري لإيجاد فرص العمل هي مراهنة خاسرة في الأجلين القصير والمتوسط على الأقل ، وهذا يعني ضرورة التركيز على رفع مستوى التشغيل عبر القطاع العائلي والخاص ، الصغير والحكومي في الأجلين القصير والمتوسط بما يتطلبه ذلك من تغييرات في المنطق الذي يحكم التعامل الحكومي والمصرفي مع هذه القطاعات المرشحة لاستيعاب العمالة .
- من الضروري تغيير السياسة المصرفية لتنحاز لصغار ومتوسطي المقترضين من القطاع العائلي ، والمعني بإقامة المشروعات الصغيرة بما يعنيه ذلك من تخفيف السياسة النقدية عند التعامل معهم .
- التركيز على قطاع الصناعة في أي برنامج للتطوير الاقتصادي ، ورفع مستوى التشغيل .

- ضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام من أجل إيجاد فرص حقيقية ومستمرة في مشروعات إنتاجية .

- بناء حضانات حكومية حقيقية للمشروعات الصغيرة ، حيث تستوعب المشروعات الصغيرة في كل بلدان العالم العدد الأكبر من قوة العمل ، وهي بهذا المعنى تتسم بأهمية كبيرة في أي بلد يعاني البطالة ويرغب في إنهائها مثل مصر .

كل هذه الأمور يمكن أن تسهم في زيادة قدرة الاقتصاد المصري على خلق فرص العمل بالتكامل مع سياسات مالية ونقدية مواتية لتحقيق نمو حقيقي في الاقتصاد الذي من طبيعته أن يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل ، لأن مشكلة البطالة والكثير من المشاكل الاقتصادية المصرية ناجمة عن ضعف الجهود التنموية ، وعن انخفاض معدل الاستثمار عما يقتضيه تحقيق النمو الاقتصادي السريع .

القطاع الخاص :

للقطاع الخاص دور كبير في حل مشكلة البطالة ، بل إنها المهمة الصعبة في القطاع الخاص ، فله دوره الأساسي في قضية البطالة مادام أنه المسئول عن التنمية الاقتصادية في مصر في ظل اقتصاديات السوق الحرة . وهو يعمل في ظل التخطيط المركزي للدولة لإيجاد فرص عمل جديدة . . وفي نفس الإطار فإن ذلك يعني إيجاد سوق محلية قادرة على استهلاك السلع والخدمات ، فيعود ذلك بالنفع على المصانع والشركات ، وتكتمل بذلك الدورة الاقتصادية . ومن المعروف أن المعوقات التي تحول بين القطاع الخاص وبين قيامه بهذا الدور هي نفسها معوقات التنمية في المجتمع بأكمله ويشمل ذلك نظام التعليم والبحث العلمي والتدريب ، والأعباء الإضافية الملقاة على عاتق المصانع التي تزيد من تكلفة الإنتاج - مقارنة بالشركات المنافسة - مما يقلل من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات المصرية . وقد تكون

الحوافز والإعفاءات الضريبية أحد الأسس لقيام القطاع الخاص بدوره ، ولكن من غير المقبول أن تكون هي الأساس الوحيد لأن الصناعات تختلف في طبيعتها ، فهناك الصناعات التي تقوم على كثافة عمالية كبديل عن التكنولوجيا عالية المستوى وهناك صناعات أخرى لا تقبل بديلا عن هذه التكنولوجيا ، والمعيار الرئيسي المعترف به دوليا هو أيهما يحقق كفاءة إنتاجية ، وقدرة تنافسية أعلى .

وفي الصعيد الذي يستأثر وحده بنسبة قدرها 70 % من حجم البطالة ، وتتجسد المشكلة بالطبع ، وتتشابه في أسبابها وجذورها ، فتكلفة إيجاد فرصة عمل واحدة في مصر تتراوح بين (100 - 150 ألف جنيه) يتحملها صاحب العمل، ويشمل ذلك تكلفة الأجور والمعدات والخامات والمكاتب بالإضافة إلى الدور الغائب للصندوق الاجتماعي ، وعزوف البنوك عن منح أية تسهيلات لأية مشروعات ، ومن هنا يتأكد لنا أن المشكلة لا تكمن إطلاقا في التشغيل ، فالمناطق الصناعية لديها إمكانات ضخمة ، والمصانع يمكنها استيعاب 10 أمثال طاقتها الحالية ، ولكنها تمثل رأسمالاً معطلاً في الدولة . فلابد من تيسير الإقراض للمصانع لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة ، وذلك وفقا لتوجيه لجنة مكافحة البطالة ، وكذلك تفعيل دور الصندوق الاجتماعي مع أصحاب المصانع ، بحيث يتم الاستغلال الأمثل للصندوق بعيدا عن الطرق التقليدية .

وفي إطار الحلول أيضا ضرورة القضاء على عقبات الاستثمار نفسها والتي يواجهها أي مستثمر حتى أنه قد يضطر للمرور على 14 جهة لتسجيل مشروعه ، وقد يستغرق ذلك سنوات عديدة مما يتطلب تعديلا في قانون الاستثمار ، وكذلك فهناك ضرورة ضريبة المبيعات على المعدات الاستثمارية والجمارك والرسوم الإدارية أيضاً فإن من الضروري تخفيض الفائدة على القروض .. فمصر الآن تنفرد بأعلى

نسبة فائدة على القروض ، بحيث تصل إلى 14 % في حين أن هذه النسبة في مختلف دول العالم تتراوح ما بين 7 و 8 % فقط . فكل هذه العقبات تعوق الاستثمار ، وتجعل المستثمر يكتفي بمشروع واحد بدلا من مشروعين أو ثلاثة مشروعات ، بل وقد يتراجع أيضا عن هذا المشروع .

وقد أكد الدكتور إبراهيم الصاوي - خبير الاقتصاد المصري ، أن حل مشكلة البطالة يأتي من خلال إتاحة فرص عمل حقيقية تقع المسئولية الكبرى فيها على عاتق القطاع الخاص الذي يمثل قاطرة التنمية في مصر في الوقت الحاضر ، بالإضافة إلى التعجيل بإقامة السوق العربية المشتركة لما يترتب عليها من تحرير حركة العمال ورؤوس الأموال بين البلاد العربية .

وأضاف أن مشكلة نقص السيولة باتت وشيكة الانتهاء بعد مبادرة الحكومة بسداد الجزء الأكبر من التزاماتها تجاه القطاع الخاص ، كما رصد البنك المركزي أخيرا 18 مليار جنيه يتم منحها كقروض استهلاكية للعاملين بالدولة بسعر فائدة 6 % يترتب عليها تنشيط مبيعات المنتجات المصرية ، وطالب الخبير الاقتصادي في ندوة حول القضايا الاقتصادية الراهنة في مصر ، أقامتها الجمعية العلمية الاقتصادية بتجارة الإسكندرية ، وأدارها الدكتور أحمد مندور - رئيس قسم الاقتصاد بالكلية ، بضرورة إنشاء جهاز واحد للتعامل مع المستثمرين ، وإعادة النظر بصفة دورية في سعر الصرف بما يتلاءم مع أهداف المرحلة الاقتصادية الراهنة ، واتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع التلاعب والمضاربة ، كما طالب ، أن تكون هيئة الاستثمار هي سلطة الحسم النهائي في المخالفات والخلافات بين جهات الاستثمار ، وأن تطرح البنوك سندات طويلة الأجل بحيث تتمكن رؤوس الأموال المصرية في هذه البنوك من الزيادة ، وتمويل القطاعات التي تتولى مسئوليتها .

أم المشاكل . والقطاع الخاص :

البطالة القنبلة الموقوتة ، المستحكمة المزمنة داخل كل بيت ، هي شبح يلاحق كل أفراد الشعب ، ويصيبهم بالقلق والهلع واليأس ، وفي سبيل التصدي لها والقضاء عليها ، تبذل الجهود الرامية لإقامة مشروعات تتيح كماً كبيراً من فرص العمل الحقيقية الدائمة الجهد المؤكدة لإتاحة فرص العمل التي تحد من مشكلة البطالة الطاحنة ، بعد أن أصبحت فرصة العمل متسمة بالندرة البالغة .

الكل بلا استثناء ، مسئولون وغير مسئولين يتحدثون عن أزمة البطالة ، حتى دوائر الإعلام وأجهزتها يبعثون برسالاتهم حول هذه الأزمة ويدركون مدى خطورتها ، ومدى تأثيرها الخطير على الشباب ، وإذا كان القطاع الخاص تعلق عليه الآمال في خلق فرص العمل للشباب ، وفتح أبواب الرزق ، فقد تعثر ، وأفلست شركاته أو بعضها وأغلقت بعض مصانعه ، فبعد أن كان يساهم في إتاحة فرص عمل جديدة ، أصبح يستغني عن عمالة قائمة لتنضم بدورها إلى طوابير العاطلين ، كما تراجعت الاستثمارات أو تعطلت مما كان له الأثر السلبي وربما المدمر على فرص العمل ، هذا هو المناخ العام مع تقصير التشريعات التي لابد من تغييرها وتحديثها .

لقد أصبح القطاع الخاص عاجزا عن التصدير في أغلب الحالات ، وانتعاش النشاط التصديري هو الذي يكفل في المقام الأول الإسهام بفاعلية في حل أزمة البطالة ، ولنا أن نعترف بأن منتجاتنا الزراعية تتقهقر وتفقد مواقعها على الخريطة التصديرية ، وكذلك منتجاتنا من الغزل والنسيج ، ونحن عاجزون على أن نقف في مواجهة المنتجات الصينية التي غزت أسواقنا المحلية بصورة يصعب استيعابها ، ذلك لأن صناعتنا أصبحت أقل كفاءة بما يجعلها عاجزة عن الصمود والمنافسة .

لابد من مناقشة مسألة البطالة على ضوء هذه التصورات ، وما يرتبط بها من مناقشات هادئة بعيدة عن القلق والتخوف ، فهناك أزمة بطالة ، وهذا أمر لا يخفي على أحد ، ويجب حصر المسببات وتقديم الاقتراحات الجادة للحل بعيدا عن الصراعات والصدامات .. مطلوب حوار يصل بنا للحقيقة ولا شئ سواها .. مطلوب أن نصل إلى السبل التي تحقق كفاءة أكبر في تشغيل الاستثمارات ، ومطلوب التعاون في هذا المجال لنصل إلى الحلول العملية .

بالقطع هناك أهداف نريد الوصول إليها ، وقد تكون هناك مخاطر ، فهل المخاطر التي نتحملها تساوي وتستحق جدوى تحقيق هذه الأهداف .. ؟ هل يمكن أن نتفاءل ونتوقع أن تجرى مناقشات هادئة وجادة وهادفة حول مسألة البطالة لدى جميع المسئولين والجماهير ؟..

وقد كشف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أن متوسط نسبة البطالة في البلدان العربية بلغ 15 % ، وهي نسبة تعتبر من أعلى نسب البطالة في العالم ، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في توجيهات الاقتصاديات العربية لاستيعاب هذه النسبة ، والحد من زيادتها مستقبلا ، ويقول الدكتور نادر الفرجاني - الذي قام بهذا البحث ، وأعد هذا التقرير بصفته رئيس فريق البحث : إنه بعد دراسة إدارة التنمية على مستوى (22) دولة عربية اتضح أن هناك تعثرا واضحا في هذه الإدارة مما أدى إلى انخفاض معدل التنمية الاقتصادية .

كما أن الأداء التجاري للمنطقة ظل دون المستوى المطلوب ، بل إنه يمكن اعتبارها مغلقة نسبيا ؛ فمعظم البلدان العربية لا تزال الرسوم الجمركية بها عالية ، إلى جانب الحواجز الجمركية القائمة بصورة ملحوظة ، ذلك على الرغم من أن

الصادرات من المنطقة التي يشكل النفط والسلع المشتقة منه أكثر من 70 % من إجمالي هذه الصادرات قد نمت خلال حقبة التسعينيات بنسبة 1.5 % سنويا ، إلا أنها تظل أيضا نسبة أقل من المعدل العالمي الذي يقدر بـ 6 % سنويا ، أما الصادرات المصنعة الأخرى ، فإنها تعتبر راكدة .

وقد لجأت حكومات عديدة للتوسع في التجارة الخارجية بوصفها محركا للتنمية الاقتصادية من خلال عدة مبادرات أهمها إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية ، والانضمام المتزايد إلى منظمة التجارة العالمية ، واتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي .

وحول اقتراحات التقرير للقضاء على هذا التعثر من الإدارة العربية في تحقيق خطط التنمية ، تأكد على ضرورة إعطاء أولوية مهمة لتطوير القطاع الخاص ، وتنمية دوره ، فعلى الرغم من أن بعض الحكومات حققت نجاحا ملحوظا في توفير البنى التحتية الداعمة للنمو ، إلا أن دورها في تطوير أسواق السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وتنظيم الأسواق ، وتحقيق التكامل فيما بينها ظل مكبوحا ، ونتيجة لذلك فإن مساهمة القطاع الخاص المنظم في التنمية ظلت مترددة ودون المتوقع ، حتى أن مساهمة القطاع الخاص بتوفير فرص العمل ، وزيادة الصادرات ظلت محدودة جدا ، ولذلك فإن هناك حاجة ماسة لمزيد من الجهد لتحريرالقطاع الخاص للحفاظ على سلامة سياسات الاقتصاد الكلي المتوازنة ، وتقوية المصارف المركزية والخدمات المالية والنظام المصرفي عموما ، كما ينبغي القضاء تماما على جميع الإجراءات البيروقراطية ، أيضا يجب أن يسود حكم القانون الذي يتوجب بدوره أن يكون ظاهر العدالة وسريع الأداء ، وأن يتصف النظام القضائي بالكفاءة والاستقلال والمهنية .

أما التعاون الاقتصادي الإقليمي باعتباره مدخلا لحل قضية البطالة ، فقد طالب التقرير الدول العربية أن تنظر في تحقيق اندماج أعمق فيما بينها من خلال التحرك نحو إيجاد اتحاد جمركي ، أو سوق مشتركة ومع شركاء خارجيين ، كما ينبغي إعادة تنشيط المنظمات الإقليمية العربية المعنية بالتعاون الاقتصادي وبتنمية البنى التحتية المشتركة .

المشروع الجديد :

ومن الحلول الجادة لمشكلة البطالة مشروع إقراض التجار مقابل تشغيل الشباب ، وتنعقد الآمال عليه ليس في إيجاد حل لمشكلة البطالة فحسب ، ولكن في إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد المصري انطلاقا من مبدأ أن تحريك السوق هو المحور الأساس الذي يمكن أن يسهم في تحسين الاقتصاد .

وتجارب الإقراض موجودة في العديد من دول العالم ، وهي أساسية لدعم دور التمويل في تنشيط الاقتصاد وقد وضعت الدولة قضية توفير التمويل اللازم لتنمية المشروعات القائمة كواحد من المداخل الأساسية في إيجاد فرص عمل جديدة ، وتحركت في هذا الاتجاه على محورين أساسيين : أولهما إقراض القطاعات الإنتاجية القائمة فعلا ، وزيادة قدرتها على توفير سلع تقوم حاليا بإنتاجها ، ولديها القدرة على التوسع في هذا الاتجاه . . وهذا المشروع يجري تنفيذه حاليا بالتعاون بين وزارة التنمية المحلية ، والاتحاد العام التعاوني والحرفي والصندوق الاجتماعي والبنك الأهلي بتمويل كامل من وزارة المالية ، وثاني هذه المحاور هو توسيع وزيادة إمكانيات منافذ البيع والتوزيع والخدمات بما يتكامل مع زيادة قدرات القطاعات الإنتاجية ، وهو ما أطلق عليه مشروع إقراض التجار ، وهي الفكرة التي بدأ التخطيط لها بالتعارن بين الاتحاد العام للغرف التجارية ، ومركز المعلومات برئاسة مجلس الوزراء

ووزارة التموين والتجارة الداخلية ، بغرض وضع إطار متكامل لمشروع تقوم فيه الحكومة بتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية القائمة لزيادة قدرتها على البيع والتسويق .. ويتضمن هذا البرنامج فكرة إقراض التجار .. وتقوم هذه الفكرة على أساس ضرورة قيام القطاع الخاص المصري ، والذي يملك 75 % من حجم الاستثمارات القومية بدوره الأصلي في تفعيل التوظيف والمساهمة في القضاء على ظاهرة البطالة في مصر .. فهناك 3 ملايين تاجر في مصر ليسوا جميعا قادرين على القيام بهذا الدور ، ولكن هناك 25 % منهم يمكنهم المساهمة في هذا المشروع ، خصوصا بعد تفاقم مشكلة البطالة وفقا لما أكده البيان الأخير لمجلس الوزراء .

ومن هنا جاءت أهمية هذا المشروع الجديد ، الذي لا يعد بالطبع دعما أو منحة للتجار ، ولكن قرضاً يقدم للتاجر ويتم سداده على مدى ثلاث سنوات بحيث لا تتعدى الشريحة العليا من الفائدة 9 % فقط .

وتتحدد قيمة القرض ، وفقا لمستوى المؤهل . والتاجر الذي يقوم بتشغيل موظف حاصل على مؤهل عال يحصل على قرض قيمته 20 ألف جنيه ، والتاجر الذي يقوم بتشغيل موظف حاصل على مؤهل متوسط يحصل على قرض قيمته 15 ألف جنيه .. أما العامل أو الموظف غير الحاصل على مؤهل ، فيحصل التاجر على 10 آلاف جنيه مقابل تشغيله ، وهكذا يكون القرض مقابل التشغيل بحد أقصى 100 ألف جنيه للتاجر الواحد ، كما قال خالد أبو إسماعيل – رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ، وضمانات المشروع ترجع إلى أن التشغيل أمر مضمون لأن دورة الإقراض لا تكتمل إلا بالتشغيل ..

وهذا المشروع أفضل من اللجوء إلى العمل المؤقت كمسكن للحالة الحادة التي يعاني منها بعض الشباب المتعطل ، وبرغم الزيادة الرهيبة في أعداد هؤلاء ، فإنهم خارج جميع الاهتمامات ، وليست لهم حقوق ، ويقعون فريسة يستغلها أصحاب الأعمال الذين يتمتعون بكافة التسهيلات ، ويبخلون حتى بدواء الاستقرار على الشباب الباحث عن فرصة عمل دائمة تعينهم على الحياة الكريمة ، والعمالة المؤقتة تحتاج إلى نظرة لأنها بالفعل قنبلة موقوتة سوف تنفجر في المجتمع مع مرور الوقت ، ويعني المصطلح عدم وجود عمل دائم لدى صاحب العمل ، مثل العمالة الموسمية كعمل البناء والتشييد وجني القطن ، حيث لا توجد استمرارية بحكم طبيعة العمل ، ولكن البعض يراه حلا مؤقتا لمشكلة البطالة ، خاصة بين شباب الخريجين حيث فرص العمل المتاحة قليلة ، والجهاز الإداري للدولة يعاني من بطالة مقنعة وبنسبة عالية تصل إلى 35 % وهو ما يعني وجود عمالة زائدة على حجم العمل تؤثر اقتصاديا ، وتؤدي إلى انخفاض الإنتاجية .

والبطالة المقنعة ليست في صالح الإنتاج ، وإن كانت حلا مسكنا ، والقطاع الحكومي يمتص حسب مقدرته ، بعض الخريجين حسب المتاح كنتيجة وفاة أو ترك الخدمة لأحد العاملين القدماء ، وبالنسبة لقطاع الأعمال العام أو الخاص يتم التعيين في حالتين : الأولى عند إنشاء مشروعات جديدة ، والثانية عند حدوث توسعات في المشروعات القائمة ، والمشكلة مرتبطة بحجم الاستثمارات سنويا ، ولابد من تشجيعها من الروافد الثلاثة المصري والعربي والأجنبي ، كما يجب منح الشباب قروضا ميسرة لإقامة مشروعات صغيرة ، ومن الأهمية تأمين البطالة بحيث يتقرر صرف مبلغ للخريج أو من فقد وظيفته ، وهذا التأمين موجود في جميع دول أوروبا وأمريكا التي تسمح لصاحب المنشأة الاستغناء عن العمالة في أي وقت نتيجة بعض

الظروف الاقتصادية ، وتقوم الدولة بمنحهم تأمين بطالة حيث البطالة هي البداية للانحراف والتحول إلى أنشطة إجرامية ، وفي فترة سابقة كان سوق العمل العربية يمتص قدرا كبيرا من عمال البلدان التي تعاني من البطالة ، ولكن الدول المستقبلة تعطي حاليا الأولوية لأبناء البلد نفسها .

إن العامل المؤقت يلاقي الكثير من العقبات والمشكلات التي تؤثر على حياته الاجتماعية ، حيث يحرم من الميزات القانونية ، والمشكلة تكمن في الشباب الحائر المتخبط في مفترق الطرق ، ولم يعد التنقل بين البلدان العربية مجديا كما كان في السابق ، وكذلك تراجعت الهجرة إلى أوروبا التي كانت تساعد على تخفيف البطالة أو تأجيل ظهورها ، كما أصبح توطين الوظائف في البلدان المستقبلة يواجه صعوبات كبيرة ، وتعود أسباب ارتفاع معدلات البطالة إلى ضعف الأداء الاقتصادي، وسوء توجهات التنمية ، وضعف محتوى المؤسسات التعليمية والتدريبية ، الأمر الذي استوجب إصلاحات اقتصادية عميقة اتبعت منهج اقتصاد السوق ، وولدت هذة الإصلاحات مزيدا من البطالة في كثير من الحالات خاصة في مرحلة التثبيت من الإصلاح الاقتصادي ، أما في الدول المستقبلة للأيدي العاملة فقد ظهرت فيها علامات البطالة بشكل متزايد بين الوطنيين بسبب تباينات في الأجور والتأمينات الاجتماعية ، وشروط وظروف العمل الأخرى بين الوافد والوطني . .

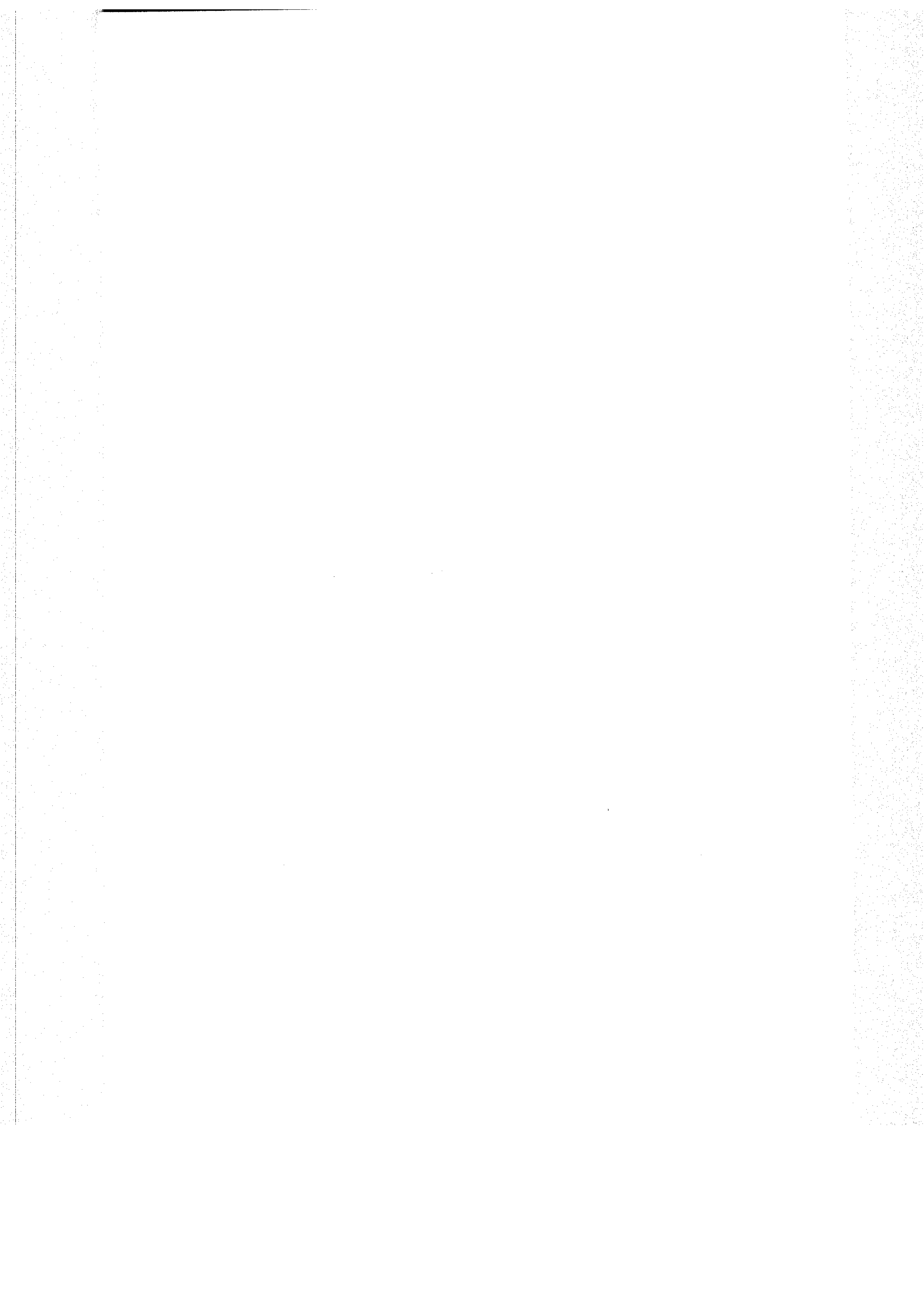
والبطالة تهدد التماسك الاجتماعي والأمن الوطني ، وفرص نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي ، وتحقيق الاستقرار ، وهي حصيلة مجموعة من العوامل والأسباب المتداخلة والمتشابكة بعضها موروث ومتأصل ، والآخر ظرفي وهيكلي ، ومن الأهمية حماية الشباب الذين يقعون فريسة لظاهرة استغلالهم من قبل أشخاص أو شركات ، ويتعرضون للنصب والاحتيال أو يتم تشغيلهم لفترات محدودة

وبأجور متدنية بلا ضمان أو حماية من شبكة الأمان المهني والوظيفي مما يصيبهم بحالات الإحباط ، وفقدان الثقة بالنفس من مطلع الحياة العملية ، ومن الأهمية أيضا تعريف الشباب ، وطلاب المدارس والجامعات خاصة المرشحين للتخرج بالفرص الوظيفية والمهنية المتاحة عند تخرجهم ، وخصائص ومميزات العمل لدى القطاعين العام والخاص ، ومجالات التدريب والتأهيل والتطوير ، ومقتضيات العمل ومتطلباته لدى تلك الجهات ، ولا يجب إهمال حق ذوي الاحتياجات الخاصة من الشباب ، مع ضرورة إنشاء برامج وأنشطة ومجالات عمل خاصة بهم تراعي ظروفهم وأوضاعهم ، وتكفل إدماجهم في القوى العاملة .

ولابد أن نعترف بأن العمالة المؤقتة تمثل ظلما فادحا ، حيث يعيش الشاب حياة غير مستقرة ، متنقلا بين عمل وآخر باحثا عن التثبيت ، وطول فترة الانتظار تؤدي إلى عواقب وخيمة ، وظروف نفسية واجتماعية سيئة تصل بالبعض منهم إلى الهروب واللجوء إلى المخدرات ، وظهور حالات التفكك الأسري ، وزيادة حالات الطلاق ، بل وعدم الزواج أصلا ، فنسبة البنات غير المتزوجات في زيادة مستمرة ، وهناك ثلاث ملايين بنت فوق سن الثلاثين غير متزوجات ، ويرجع هذا للظروف الاقتصادية للشباب الذي يعاني من البحث عن عمل الدائم ، والاستقرار بخلاف العوامل الأخرى . . وبداية المشكلة تكمن في نظام التعليم ، حيث إنه من المتعارف عليه في الدول المتقدمة أن الطالب في المرحلة الثانوية يتم تأهيله للعمل سواء في القطاع العام أو الخاص .

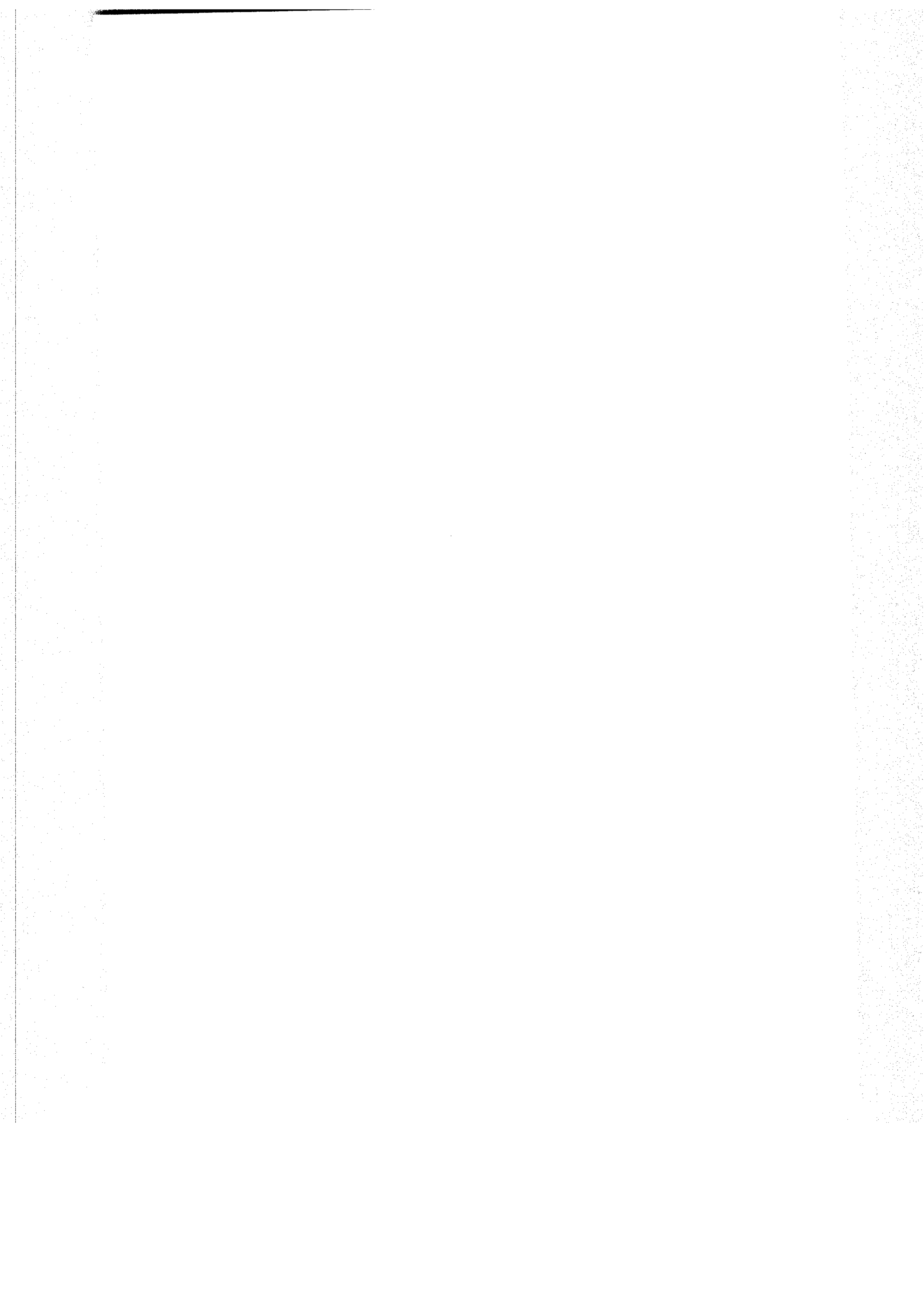
وعلى الرغم من أن الدولة مازالت مصدر التوظيف الكبير للعمالة ، فإن قطاع الأعمال قد انخفض عدد العاملين فيه خلال العامين الماضيين من مليون عامل إلى 900 ألف عامل ، وقد وصل معدل البطالة حاليا إلى 10 % ، وقيل في الندوة التي عقدها معهد التخطيط القومي حول برامج تشغيل الشباب في إطار سلسلة ندوات

حول حوار الأجيال ومصر المستقبل ، إن عدد العاملين بالقطاع الخاص وصل إلى 5 ملايين عامل منهم 30 % تقريبا في القطاع الخاص غير المنظم ، وأن نسبة فرص العمل المتاحة أمام الإناث حاليا تتراوح بين 20 إلى 32 % ، ويرتفع معدل بطالة في الفتيات الريفيات المتعلمات ، وأنصاف المتعلمات مما يزيد من حدة المشكلة ، من أجل ذلك بدأت الحكومة في إعداد برنامج تدريبي لإعداد الفتيات لمجالات عمل تتفق وخبراتهم ، كما قامت في إطار الحد من مشكلة البطالة بعملية مسح شامل للقرى للتعرف على حجم البطالة فيها لإنشاء مراكز للتدريب بالقرى ، مع أهمية الربط بين التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ، وإعادة تأهيل الخريجين في الفروع والتخصصات المختلفة .



الفصل الخامس

الحـــل
رؤيـة إسلاميـة



الفصل الخامس

الحل .. رؤية إسلامية

إذا كانت مشكلة البطالة قد أصبحت مشكلة عالمية ، تعاني منها الدول المتقدمة ، كما تعاني منها دول العالم الثالث ، فإن مصر تعاني من آثار هذه المشكلة بشكل خاص ، خاصة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، وأصحاب المؤهلات المتوسطة والذين يتزايدون عاما بعد آخر ، مما يهدد بتفاقم المشكلة ، ويؤثر على خطط التنمية . ولا شك أن الدولة تبذل جهودا ضخمة لحل هذه المشكلة ، وتسهم الكثير من الجهات والمؤسسات والجامعات في وضع الحلول المناسبة لها .

تشير الدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور - أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة بنات بجامعة الأزهر ، إلى أن حل مشكلة البطالة يتطلب التعرف على أسبابها وجذور نشأتها ، ولأنها ليست ظاهرة سطحية مؤقتة ، وإنما هي عرض مؤرق لمرض مزمن في جسم أي اقتصاد في العالم ، وتقول هناك توصيات كثيرة لمؤتمرات عديدة ناقشت هذه المشكلة ، ووضعت حلولا لجوانبها المختلفة من خلال السياسات السكانية والتعليمية ، وتشغيل الخريجين وتشجيع الهجرة وغزو الصحراء ، وتشجيع القطاع الخاص . ومع كل الجهود التي تبذل لكبح جماح هذه الظاهرة ، إلا أن الواقع يؤكد عدم انحسارها بل تناميها الذي ينذر بالخطر ، والذي يطرحها كقضية مُلحة تتصدر قائمة الاهتمامات المصرية على المستويين الفردي والقومي .

ولا شك أن الدولة مسئولة عن إعانة الناس على القيام بواجبهم في تحقيق التنمية والالتزام بفريضة الزكاة ، وما يترتب على ذلك من مواجهة فعلية لمشكلة البطالة ، حيث يقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : « إن الله قد استخلفنا على

عباده لنسد جوعتهم ، ونستر عورتهم ، ونوفر لهم حرفتهم » .. فالدول تعمل على توظيف الأيدي العاملة اللازمة للقيام بالمشروعات المختلفة ، والأنشطة الاقتصادية المتنوعة ، مع ضرورة تنمية مختلف الإمكانات المادية عن طريق الارتفاع بالمستوى الإنتاجي للقطاعات الاقتصادية المتمثلة في التجارة والزراعة والصناعة ، وإعانة أهل الصناعات على توفير رؤوس الأموال والعدد والآلات الإنتاجية .

ويشير الدكتور رفعت العوضي - أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة الأزهر - إلى أن الإسلام جاء بنظام عرف باسم « الحمى » حيث قام الرسول عليه الصلاة والسلام بحمي الأرض بجوار المدينة ، وفعل هذا عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ومن بعده علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ويتم بموجب هذا النظام منح مساحات من الأراضي للمحتاجين لكي يعيشوا منها ، وهذا النظام جعل الدولة تستبقي جزءا من الموارد الاقتصادية والزراعية في يدها لتحل بها مشكلة البطالة .

وقد دعا الإسلام إلى إحياء « الأرض الموات » بمعنى استصلاح الأراضي القابلة للزراعة وإعداد الأراضي للمباني ، ويقرر التشريع الإسلامي أن الشخص الذي يحيي الأرض يمتلكها ، وهذه تكون أكبر مكافأة له . وفي الإحياء جانب آخر وهو أن الرسول عليه الصلاة والسلام قال : « ليس للمحتجب حق بعد ثلاث » يعني ذلك أنه لو وضع أحد يده على أرض بهدف إحيائها وحدها بوضع علامات ، ومر عليها ثلاث سنوات دون أن يعمرها تنزع منه، وهذا يتعارض مع ما نراه الآن من « تسقيع » للأراضي ..

وإعمار الأرض فريضة من الفرائض ، لقول الله عز وجل : ﴿هو أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها﴾ .

ويشير الدكتور محمد شوقي الفنجري - أستاذ الاقتصاد ، وعضو مجمع البحوث الإسلامية ، ورئيس الجمعية الخيرية الإسلامية ، إلى أن الأصل في المال أنه مال الله .. والبشر مستخلفون فيه ، ويترتب على ذلك ضمان الإسلام لتوفير حد الكفاية لكل فرد ، وهذا هو مبدأ الضمان الاجتماعي الذي يقضي بضمان الحد اللائق لمعيشة كل فرد ..

ويقول : يختلف حد « الكفاية » عن حد « الكفاف » الذي يمثل الحد الأدنى للمعيشة ، ولذلك يتعين على كل مجتمع مسلم أن يوفر لكل فرد المستوى اللائق للمعيشة ، وهو يختلف باختلاف الزمان والمكان ، فإذا عجز الفرد عن توفير حد « الكفاية » لنفسه بسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة ، فإن نفقته تكون واجبة على خزانة الدولة التي نعبر عنها بأنها « بيت مال المسلمين » أيا كانت ديانة هذا الفرد أو جنسيته ، ويعتبر ضمان حد الكفاية بالمعنى المتقدم « حقا إلهيا مقدسا » يعلو كل الحقوق ،كما يعتبر من صميم الإسلام وجوهره ، لقوله تعالي : ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ (١) فَذَلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ (٢) وَلا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ (٣) ﴾ « الماعون » .

وينادي الدكتور شوقي الفنجري - بضرورة إنشاء صندوق للزكاة ، أو هيئة مستقلة لها تكون معروفة ويديرها مجلس إدارة مستقل من المقبولين شعبيا ، ولابد أن يصدر في سبيل ذلك إما قانون أو قرار جمهوري ، ويؤكد أن الإسلام أهدى الإنسانية مؤسستين أساسيتين ، وهي مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف ، وبكل أسف فإن هاتين المؤسستين تعملان في الخارج ، ومعطلتين في العالم الإسلامي ، فما من أسرة أمريكية أو أوروبية إلا وتخصص 20 % من دخلها وتصرفه على منظمات

المجتمع غير المدني ، والجمعيات الخيرية وحقوق الإنسان ، ولا يوجد رجل أعمال أعطاه الله إلا وينشئ وقفا يصرف منه على مجالات عديدة .

ويرى أستاذ الاقتصاد بكلية تجارة الأزهر الدكتور أنس المختار أحمد - أن الطريق لحل أزمة البطالة يبدأ من ضرورة أن تتوافق فلسفة التعليم مع متطلبات العصر ، بجانب الحد من العمالة الأجنبية التي تصل إلى حوالي 14 ألف خبير أجنبي ، يتقاضون أجورهم بالعملة الصعبة ، وتقدر رواتب بعضهم أحيانا بحوالي خمسين ألف جنيه مصري شهريا ، وهذا الأجر كفيل بحل مشكلة مئات العاطلين . وكذلك يكمن حل مشكلة البطالة بتعاون القطاعين العام والخاص في توفير فرص العمل للشباب ، وتوفير التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بالنسبة للكليات الجامعية من ناحية التخصص وتكنولوجيا العصر .

ويقول الدكتور رفعت العوضي - : نعاني منذ سنوات من أزمة ركود في مصر ، وهي تظهر بصورة حادة الآن ، بالإضافة إلى سوء توزيع الدخول ، فأصبحت هناك فئة محدودة في المجتمع تستأثر بالدخول المرتفعة ، والذين يملكون الدخول الكبيرة لا يمثلون قوة شرائية في الداخل ويتجهون للسلع الأجنبية . ولذلك إذا كنا نريد أن نعالج مشكلة البطالة ونتبع سياسة فاعلة لابد من إعادة توزيع الدخل في مصر ، مما يكون له الأثر الفاعل على الاقتصاد . وإعادة توزيع الدخل يمكن أن تتم بوسائل متعددة ، منها الوسيلة التقليدية ، وهي فرض الضرائب على الأغنياء لتمول بها الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والطرق ، وزيادة الدخول تدريجيا ، فلو تصورنا أن التعليم وحده يستنفذ من الأسرة المصرية 40 % من الدخل فماذا ينبغي إذن ؟ . وهو يؤكد أن الإسلام له تميز مطلق وواضح في وضع الحلول الجذرية لمعالجة أية أزمة تواجه المجتمع الإسلامي ، وبه العديد من النصوص التي تقر

ذلك .. وتؤكد آخر التقديرات أنه لو جمعت حصيلة الزكاة في مصر ستصل إلى حوالي 12 مليار جنيه سنوياً ، ولنا أن نتخيل هذا الرقم الضخم لو استخدم في إعادة توزيع الدخل مع الوسائل الأخرى التي تتبعها الدولة ، فإن ذلك سيعجل بحل مشكلة البطالة ، وسوف يخلق قوة شرائية ، وتدور العجلة بالأسواق ، وتفتح مصانع جديدة ، وهكذا نخرج من دائرة الركود الاقتصادي .

ويؤكد الدكتور سمير طوبار - أستاذ الاقتصاد بجامعة الزقازيق أن أسباب أزمة البطالة عديدة .. ويقول : أدى استخدام التكنولوجيا الحديثة في بعض المصانع إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال ، وهناك العمالة الموسمية التي تعمل فترة في السنة فقط ، وتتعطل بعد ذلك ، كما تنشأ البطالة أيضا من عدم تكافؤ إمكانيات الشخص مع الوسائل المتطورة التي يتطلبها سوق العمل ، علاوة على الفترة التي تعقب التخرج من الجامعة قبل أن يحدد الشباب اتجاهاته والمجالات التي يريد أن يقتحمها ... كما أن هناك أشخاصا يجمعون بين أكثر من وظيفة بجانب الوظيفة الأصلية نتيجة لضعف الأجور ، مما يؤدي لأن يرهق نفسه ، وتضعف إنتاجيته ، ويأخذ فرصة كان يمكن أن تتاح لآخر .. وكذلك هناك البطالة المقنعة التي تتمثل في كثرة عدد العاملين في القطاع الحكومي ، والذين بلغوا إلى 5.5 مليون شخص ، وهذه أسوأ من البطالة الظاهرة ، لأن العامل فيها يأخذ أجرا ولا يعطي إنتاجا ، وهؤلاء يجب تدريبهم على شغل وظائف جديدة خارج القطاع المكدس .

ويطالب الدكتور سمير طوبار - بضرورة إجراء تقدير دقيق لحجم البطالة في مصر ، ونوعياتها وفرص العمل المتاحة ، مع التفريق بين فرص العمل للمؤهلات المختلفة وتصنيفهم حسب درجة المهارة ، ونوعية التعليم ودرجة الثقافة ، على أن

تقوم الدولة عن طريق السياسات المالية والنقدية بتشجيع خلق بيئة استثمارية جديدة ، بحيث تشجع القطاع الخاص على النمو وزيادة إنتاجه مما يوفر الكثير من فرص العمل .

كما يطالب أيضا بضرورة أن تفكر الدولة جديا في إنشاء صندوق لإعانة العاطلين ، يساعدهم مؤقتا حتى يمكن أن يحصلوا على عمل ، مثل المعمول به في الدول المتقدمة .

رأي الدين :

ويرى الدكتور محمد سيد طنطاوي - شيخ الأزهر أن التكافل الشعبي - في مواجهة البطالة - الذي يغني عن السؤال من أفضل الأعمال التي يتقرب بها الإنسان إلى خالقه بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ ، وقول الرسول ﷺ : « من يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه » ذلك أن البطالة إذا انتشرت في أمة كان ضررها كبيرا ، ومفاسدها خطيرة ، فقد جرت العادة أن من لا يجد عملا يغنيه فإنه قد يتجه إلى ما يضر نفسه ويضر غيره ، ومادام ما يعطيه الإنسان يكون لمحتاج ، فهذا على رأس أبواب الزكاة .

ويقول رئيس جامعة الأزهر فضيلة الدكتور أحمد الطيب : إن الدين يحتم ويوجب ويلزم على القادرين ، ورجال الأعمال أن يحاصروا البطالة من جميع جوانبها بأي أسلوب ، أو رؤية يتأكدون من أنها تسهم بحسم وفاعلية في القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة ، التي هي وراء كل انحرافات الشباب من الخريجين ، والإسهام بهذا الدور ليس من باب التبرع أو التجمل ، وإنما هو من باب أداء فريضة دينية معروفة من مراجعة أحكام الإسلام الخاصة بالعمل وقيمة العمل .

وقال قداسة البابا شنودة الثالث ، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية : من الوسائل النافعة للقضاء على البطالة ، إيجاد فرص للعمل ، وتشجيع الشباب على الإنتاج بدلا من التركيز على التوظف ، على أن ينتج ما يحتاج إليه المجتمع ، وبطريقة متقنة ، وسعر معتدل ، مع فتح أبواب التسويق . ويساعد على هذا : الإرشاد الإنتاجي ، والتدريب المهني ، والتمويل اللازم للمشروعات الصغيرة وللأسرة المنتجة .

ويقول المفكر الإسلامي الدكتور محمد عمارة : مهم جدا أن يلعب المجتمع الأهلي دورا في حل مشكلات الأمة ، فالتكامل الاجتماعي فريضة إسلامية على كل مواطن ومواطنة ، وقد ظلت مؤسسة الأوقاف الأهلية تاريخيا هي مؤسسة التمويل الأم لكل الأنشطة الاجتماعية والخيرية ، بل إنها هي التي مولت صناعة الحضارة الإسلامية وتجديدها ، وهي التي حققت مستويات عالية من العدل الاجتماعي في أوقات لم تكن تشهد عصور عدل اجتماعي . والنشاط الأهلي هو الذي يعظم دور الأمة ، بينما تراجعه هو الذي يخلق الدولة الغول التي تستحوذ على كل الأنشطة .. الأمر الذي يؤدي إلى تحجيم دور الأمة ، وقد كان التاريخ الإسلامي على امتداده تاريخ تعظيم لدور الأمة ، وهذا هو الذي جعل الحضارة الإسلامية تنشأ وتزدهر وتمتد حتى في ظل انحراف الدولة ، لأن هذا الانحراف ظل محدودا تبعا لمحدودية دور الدولة ، والعصر الحديث منذ دولة محمد على - هو الذي قلب هذا الدور . وإذا كانت البطالة هي التي تغتال أحلام الشباب ، ومن ثم تغلق طريق المستقبل أمام صناع المستقبل ، فإن دور الأمة والنشاط الأهلي في حل هذه المشكلة هو الباب لكل أمل في مستقبل زاهر للأمة .

ويقول الدكتور ميلاد حنا : إذا أحصينا بصفة عامة الأخطار التي تهدد الأمن القومي في مصر ، فسنجد بالقطع أن البطالة تأتي على رأسها ، ذلك لأن تأثيراتها مدمرة للحضارة المصرية قديما وحديثا ، فهي تمثل أبشع حالات الصراع الإنساني ، وتتدرج تحتها وفي إطارها كل الأخطاء المتقدمة التي تهدد كيان المجتمع بأسره .

وإذا قيل إن أية جمعية أهلية لن تستطيع في النهاية سوى تشغيل عدد محدود من العاطلين ، فإن الصحيح أيضا هو أنه من مجموع ما تقدر الجمعيات الأهلية على تشغيلهم يمكن أن تحدث انفراجة سريعة في معضلة البطالة التي نواجهها ، وأضرب هنا مثالا بالغ الدلالة لأهمية الجهد الشعبي من واقع العلاقة الحميمة بين الشقيقتين مصر والتي يقطنها ما يقرب من 70 مليون نسمة على مساحة مليون كيلو متر مربع، والسودان التي يسكنها نحو 30 مليونا على مساحة 2.5 مليون كيلو متر مربع ، والغنية بالموارد الطبيعية من أراض زراعية ، ومناجم بترول مما لا يحتاج لاستغلالها إلا لعمالة عادية وفنية وشركات مقاولات تعمل عن طريق المنافسة الدولية ، وبالأصول المرعية عالميا ، وسوف تعتمد مرحلة التعمير القادمة للسودان بعد السلام والتي لن تستغرق أقل من 15 عاما على جهد الجمعيات الأهلية والاتحادات العمالية، وعطاء رجال الأعمال ، وإن كانت الحكومات سوف تظل مطالبة بالدور الذي لا يقدر عليه سواها ، ويتمثل في إقامة مشروعات ميسرة للنقل بين مصر والسودان للبسطاء غير وسيلة الطيران الوحيدة القائمة الآن ، وذلك بمد الطريق الساحلي من رأس علم إلى بور سودان والطريق النهري من أبي سمبل إلى دنقلة ، والثالث من أسيوط إلى الفاشر عبر طريق الأربعين المعروف .. ومن خلال ذلك يسهل استقبال آلاف المصريين للعمل مع أشقائهم في السودان ، ورجال الأعمال يبدون حماسا شديدا لذلك .

محاور التشغيل :

بنظرة سريعة إلى تقرير البنك الدولي للتنمية عام 2001 ، أكد التقرير أنه لا يمكن تجنب البطالة حتى في المجتمعات المتقدمة ، ولكن وهذا هو المهم إذا جاوزت معدلاتها 5 % أو 6 % من مجموع القوة العاملة في أي مجتمع ، فهذا يشير إلى أوجه قصور في تخصيص المصادر الاقتصادية أو وجود خلل ما ، ولهذا يجب مراجعة السياسات بصورة شاملة ، ومن أهمها سياسات التعليم ومخرجاته ، وملاءمته لسوق العمل ، وكذلك سياسات الاستثمار التي تساعد على خلق فرص عمل .. وقد وصل معدل البطالة لدينا إلى ما يقرب من 9 % طبقا للمصادر الحكومية ، بينما تؤكد بعض المصادر الاقتصادية في معهد التخطيط أنها وصلت إلى 15 % ، بينما يؤكد تقرير البنك الدولي أنها أعلى من 11.8 % .

وقد اعترف الكثيرون ممن يهتمون بالمشكلة أن البطالة في مصر مشكلة مزمنة وذلك بسبب ارتفاع معدل الزيادة السكانية ، ودخول الإناث إلى سوق العمل ، وزيادة عدد الخريجين في جميع محافظات مصر ، ومع ما يشهده العالم من تراجع في الأداء الاقتصادي ، فمن غير المنتظر تراجع معدلات البطالة بصورة سريعة خلال فترة زمنية وجيزة ، ولوضع استراتيجية قومية لحل قضية البطالة والتشغيل في مصر يلزم التعرف بالتحليل على أبرز مؤشرات القضية التي يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابيا على هذه الاستراتيجية وهي :

- زيادة سنوية في قوة العمل بنسبة تصل إلى 3 % .
- 800.000 خريج سنويا يدخلون سوق العمل من مراحل التعليم المختلفة . أما فرص العمل المحققة سنويا خلال السنوات العشر السابقة فلا تزيد عن 450.000 فرصة عمل ، وهذا ما لا يتفق مع نسبة قوة العمل والداخلين لسوق العمل سنويا .

- ارتفاع نسبة الخريجين المتعطلين الباحثين عن العمل لأول مرة من 77 % عام 1986 إلى ما يقرب من 95 % من بداية عام 1996 وما بعدها .. أما بالنسبة لخريجي التعليم المتوسط فيحظون بأعلى نسبة بطالة تقدر بحوالي 67.5 % هذا بالإضافة إلى أعلى نسبة بطالة في ريف وصعيد مصر . كما أن نسبة البطالة بين الإناث مرتفعة إلى ما يقرب من 50 % من حجم البطالة الإجمالي حيث إن مشاركة المرأة في قوة العمل لا تزيد على 24 % .

- المعروض من العمالة في سوق العمل لا يحقق احتياجات الطلب من مهارات وكفاءات ، فهناك فجوة واضحة بين العرض والطلب . ثم انخفاض الطلب على العمالة المصرية في سوق العمل الخارجية ، ولهذا فإن الخلل الهيكلي في آليات سوق العمل أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة في مصر مما يدعو إلى ضرورة تبني رؤية واستراتيجية غير تقليدية لمواجهتها ، والوصول بها إلى المعدلات المقبولة عالميا . كما يجب رفع المستوى المهاري للداخلين إلى سوق العمل .. مما يدعو لإعادة النظر في انخفاض مستوى جودة التعليم والتدريب لدعم وإعداد كفاءات تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل ، ولكن نجذب الاستثمارات التي تبحث عن أيد عاملة ماهرة ذات إنتاجية مرتفعة . كما أن تعدد آليات التدريب والتشغيل في مصر ظاهرة صحية ولكن تفتقر للكفاءة والفعالية لعدم تكاملها مع الأهداف القومية .

أما الانتكاسة الكبرى ، فهي فقد مصر لنصيب كبير في سوق العمل الخارجية لمصلحة العمالة الآسيوية ولهذا يجب إعادة التخطيط والإعداد المهاري والتسويق لها في هذه الأسواق . وهناك محاور رئيسة يجب أن تقوم عليها الاستراتيجية الخاصة بالتشغيل ، تنفذ على فترات زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة .

- ومن أهمها البعد التشريعي ، ويهدف إلى إعداد المناخ التشريعي الإيجابي من خلال قانون العمل الموحد ، وقوانين التأمينات الاجتماعية ، وقانون حوافز الاستثمار .
- ثم البعد التنظيمي من خلال المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية ، وإنشاء الوكالة القومية للتشغيل وإنشاء جهاز تنمية الصناعات الصغيرة .
- التنمية الاقتصادية ، ورفع معدلاتها إلى 6 % خلال السنوات الثلاث المقبلة ، وترشيد استخدام الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى توفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة كثيفة العمالة ، ودعم آليات تشجيع الاستثمار في مصر .
- تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم ، حيث إن أزمة التعليم في مصر تكمن في خريجي التعليم المتوسط ، والذي يخرج 650 ألف خريج سنويا في تخصصات غير مطلوبة في سوق العمل ، وهو يشكل ما يقرب من 70 % من حجم البطالة . والآن تسعى الحكومة نحو التحول التدريجي لإلغاء التعليم التجاري المتوسط ، ورفع نسبة التعليم الثانوي العام إلى الفني بمعدل 1 : 1 بدلاً من 1 : 3 ليكون مسايرا للطلب الحقيقي في سوق العمل .

ويرى البعض حل هذه المشكلة في التركيز على سياسات الاستثمار ، حيث إن إصلاح تلك السياسات يعتبر الحل السحري لمشكلة البطالة على المدى القصير ، مع زيادة حوافز الاستثمار وربطها بمدى تحقيق فرص عالية من التشغيل ، ولكن من جانب آخر ألا تكون سياسات الاستثمار بمنأى عن السياسات الأخرى ، لأنها رغم أهميتها وضرورتها إلا أنها غير كافية . ويجب أن يُتفق على أنه لا توجد سياسة سحرية لحل مشكلة البطالة ، ولكن لابد من وجود حزمة من السياسات قصيرة الأجل تتوازى مع سياسات مهمة على المدى المتوسط والطويل . ولابد أن تتضافر مجموعة من السياسات مع سياسة الاستثمار ويجب أن تتوازى معها ، وهي

الاهتمام بسياسة التعليم وجودته ونوعيته وأهميته بالنسبة لسوق العمل ومتطلباتها ، ثم تقليل معدل النمو السكاني ، والبحث عن أسواق جديدة للهجرة المنظمة لسوق العمل الخارجية . ونحن إذا نظرنا إلى سياسات الاستثمار في مناخنا الاقتصادي الحالي نجد أنها لا تساعد على الإطلاق على حل مشكلة البطالة التي نعانيها لأن مناخ الاستثمار غير جاذب لمزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية . ثم طول إجراءات فترة التقاضي التي قد تصل إلى خمس سنوات بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التعامل مع الأجهزة الحكومية بالنسبة للمستثمرين ، كل هذا يؤدي إلى نوع من الإحباط لدى المستثمرين ، وهذا لا يشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر في وقت تشتد فيه المنافسة من دول العالم على جذب الاستثمارات المباشرة ، ولهذا نجد أن مستوى الاستثمار في مصر ضعيف ، وغير قادر على توليد أو توفير فرص عمل كافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة للداخلين الجدد في سوق العمل .

وهناك مطالبة بضرورة تغيير شامل لسياسات ونمط التعليم بمراحله ونوعياته المختلفة ليتواكب مع التغيرات المستمرة في سوق العمل داخليا وخارجيا حيث إن أصابع الإتهام تشير إلى سياسات التعليم ، وأسلوب الحشد والحفظ والتلقين ، حيث إنه أحد الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى البطالة لعدم التوافق والترابط مع احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم . ومازال مستوى التعليم رغم الدعوة إلى الإصلاحات بدأت منذ فترات ، لا يواكب المتغيرات العلمية ، والتطورات المستمرة في العالم . كما أكدت بعض المصادر أن هناك قصورا شديدا في برامج مراكز التدريب ، حيث أن لدينا 1377 مركزا تدريبيا تتبع 18 وزارة و 26 محافظة ، ولا تعمل إلا بـ 50 % من طاقتها .

بالأرقام :

- 18.9 مليون نسمة هم كل قوة العمل في مصر بنسبة تصل إلى 32 % من إجمالي عدد السكان ، وهي نسبة منخفضة بالمقارنة بالمعدلات العالمية .
- 70 % من قوة العمل يستوعبها القطاع الخاص ، ويبلغ نصيب القطاع غير المنظم 54 % من تلك النسبة ، وتبلغ مشاركة المرأة في هذا القطاع حوالي 39 % .
- 29 % من قوة العمل هي كل ما تستوعبه الحكومة من إجمالي القادرين على العمل في مصر .
- من 11 % إلى 14 % هي نسبة مشاركة المرأة العاملة في قوة العمل بالحكومة رغم أنها تمثل 50 % من إجمالي السكان ، كما أنها تمثل 46 % من إجمالي من حصل على شهادات علمية عالية ، وفوق متوسطة ومتوسطة .
- 8.1 % نسبة البطالة من إجمالي قوة العمل .. أي حوالي 1.5 مليون فرد طبقا لتعداد السكان عام 1996 .
- 84 % من البطالة في مصر تتركز في الفئة العمرية من 15 سنة إلى 29 سنة .
- 11.7 % نسبة البطالة بين الإناث ، كما تصل نسبة البطالة في الريف إلى حوالي 39 % .

ويقرر الدكتور أحمد جويلي - أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن كل أرقام البطالة في مصر يعوزها كثير من الدقة ، لكنه يعتبر البطالة ظاهرة في منتهى الخطورة خاصة بعد تحولنا إلى اقتصاد السوق ، والذي حتم علينا الدخول في منافسة مع الخارج في ظل الجات سواء في مجال الخدمات أو السلع ، لكن للأسف قدراتنا على تشغيل العمالة لا تتفق مع متطلبات السوق ، لذا نعاني بطالة شديدة .

ومما زاد من حدة البطالة أيضـا ، انحسار الاستثمارات العامة ، والاعتـماد على القطاع الخاص ، والذي لا يقدر على تعويض الاستثمار في القطاع العام ، وهذه ظاهرة لا ننفرد بها في مصر وحدنا ، بل في كل دول الوطن العربي التي تبلغ فيها نسبة البطالة 20 % وحتى دول الخليج ، التي تعد أكثر مناطق جذب العمالة ، فإن بطالة المتعلمين لديها تشكل 60 % من إجمالي البطالة هناك ، والتدريب التحويلي لن يحل مشكلة البطالة ، لذا نركز في مجلس الوحدة الاقتصادية على الاستثمارات والمشروعات الكبرى لتوفير المزيد من فرص العمل .

آلاف من العاطلين في سن العمل يحتلون المقاهي الشعبية ، ومقاعد المعاشات التي توجد في كل مكان ، وتنتشر على الأرصفة أيضا ، وقد يكون من الصعوبة أن يجدوا فرصة عمل ، ولكن الأصعب أن تهدر هذه الطاقات في شرب « الشيشة » ولعب « الطاولة والدومينو » وألعاب الكمبيوتر ، هؤلاء الشباب لا يقتصرون على الخريجين منهم فقط ، وإنما انضم إليهم آلاف من الشباب الباحثين عن فرصة عمل ، وينضم كل عام إلى طابور العاطلين آلاف الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا بعد معاناة طويلة للبحث عن فرصة عمل ، ومع ذلك تقبل الكليات والمعاهد أعدادا كبيرة من الناجحين في الثانوية العامة ، دون النظر إلى حاجة سوق العمل إلى تخصصاتهم ، وبالتالي تتفاقم أزمة البطالة .. الأمر الذي يتطلب ربط الجامعة بسوق العمل .

وهذه المشكلة تحتاج إلى نوع من التخطيط الفوري للدراسات الجامعية كما يقول الدكتور أنس جعفر - نائب رئيس جامعة القاهرة ، فضلا عن ضرورة تطوير مكتب التنسيق الذي لم يعد يتلاءم مع العصر ، لأنه يفرض أعداداً كبيرة من الحاصلين على الثانوية العامة على الكليات بصورة لا تتناسب إطلاقا مع احتياجات

سوق العمل .. فمثلا إذا كانت هذه السوق بحاجة إلى ألف خريج من كلية الحقوق، فإن كليات الحقوق المختلفة في جامعات مصر تدفع بنحو 20 ألف خريج .. وهذه بطبيعة الحال هي مشكلة باقي الكليات والمعاهد العليا . الأمر إذن يستلزم إعادة تخطيط التعليم الجامعي .. وأن تعمل وزارة القوى العاملة بالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية لتطبيق برنامج التدريب التحويلي لتأهيل الأشخاص للأعمال التي تحتاجها سوق العمل .. كذلك لابد من توسيع فرص الاستثمار في مصر ، وتخفيف الإجراءات التي تعوق حركة الاستثمار ، فضلا عن تشجيع رأس المال العربي والأجنبي لإنشاء الشركات ، وتوفير المزيد من فرص العمل .

ويقول الدكتور محمد عبد العزيز عيد - المستشار بالمعهد القومي للتخطيط - : إلى حد كبير لم تنجح الجامعة في تحقيق أهدافها ، كما أنها لم تستطع تحقيق « مزاوجة » بين الطلاب واحتياجات سوق العمل ، أضف إلى ذلك مكتب التنسيق الذي يفشل في توزيع الطلاب على الجامعات تبعا لقدراتهم واستعداداتهم . ويفسر زيادة الطلب على التعليم الجامعي بزيادة عدد السكان والرغبة في التعليم دون البحث عن الأعداد والتخصصات التي تحتاجها سوق العمل، وهذا يعني تخريج آلاف من الطلاب استوعبوا المناهج الدراسية للنجاح فقط، ولم يسعوا إلى تطوير قدراتهم وتنميتها ، ولذلك لا تجد لديهم أية مقومات تجعلهم يقتحمون سوق العمل ، وبالتالي يجلس هؤلاء الخريجون في مقاعد العاطلين. كما يشير إلى ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج ، وقصور استراتيجيات التدريس التي لا تواكب العصر ، ولا تستخدم التكنولوجيا الحديثة .. الأمر الذي يجعل الجامعات والمعاهد العليا بخريجيها غير قادرة على مواجهة القرن الحادي والعشرين ، فضلا عن ضعف القدرة على تكوين ثروة بشرية قادرة على دعم الاقتصاد القومي ، وتطوير المنتجات ومنافسة الدول الأخرى .

ويؤكد وزير القوى العاملة أن البطالة موجودة في كل دول العالم ، لكننا في مصر نحاول تخفيض معدلاتها ، مشيرا إلى أن عدد السكان يتزايد باستمرار في ذات الوقت الذي تتضاءل فيه فرص العمل الحكومي ، ويأتي دور الحكومة في تشجيع الاستثمار والتصدير والارتقاء بمستوى الإجراءات ، والتيسير على المستثمرين ، وإجراء توسعات في المصانع .

أما دور وزارة القوى العاملة فهو يتضمن التشغيل في القطاع الخاص ، فضلا عن القطاع غير المنظم وهو القطاع الخاص الصغير ، ولابد للخريج من أن يعد نفسه ويتأهل لدخول سوق العمل من خلال اكتساب مهارات خاصة كإجادة اللغات والكمبيوتر ، واستيعاب المسائل الفنية العالية والدقيقة ، وهذا سيفتح أمام الشباب المزيد من فرص العمل .. بدليل أن المصانع والشركات الكبرى تطلب هذه المؤهلات إلى جانب الشهادة الجامعية - وهنا لابد من الفصل بين حق الشخص في التعليم وبين سوق العمل .. خاصة أننا دولة نامية ، وإذا كنا نريد معالجة قضية البطالة لابد من تأهيل الخريجين جيدا ليكونوا - وفق قدرات خاصة - قادرين على اقتحام هذه السوق والعمل بها .. لأن البقاء للأصلح فيها والخريج القادر على تطوير قدراته لتتلاءم مع متطلبات العصر .. أما فرص العمل الحقيقية فهي الفرصة المنتجة طبقا لاحتياجات هذه السوق .

وفي محاولة لمواجهة أزمة البطالة ، وتوفير فرص عمل حقيقية للشباب ، أصدرت وزارة القوى العاملة « النشرة القومية للتوظيف » لحصر احتياجات سوق العمل واستيعاب الراغبين فيها . من خلال البيانات الموثقة التي تصل للوزارة عن طريق جهات العمل المختلفة والتي تطلب عمالة جديدة وفقا لمواصفات معينة ومعتمدة من الجهات المسئولة عن الاستخدام بهذه الجهات ضمانا للجدية . وقد

استطاعت النشرة القومية مواجهة البطالة من خلال توفير فرص عمل حقيقية ، حيث تم الإعلان عن 493 ألف فرصة عمل مختلفة بالقطاع الخاص والاستثماري ، وتم تعيين 175 ألف شخص ، وتتولى وزارة القوى العاملة متابعة من تم تعيينهم ، إلى جانب قيام مفتشي العمل بالمتابعة للتأكد من صحة العقود ، وتطبيق القانون بالشركات .

ولكي تصدر النشرة الشهرية للتوظيف يتم بحث وحصر كل الاحتياجات والوظائف المتاحة ، كما تقوم إدارة الاستخدام الخارجي بالتنسيق مع شركات توظيف العمالة بحصر احتياجات الدول العربية ، وفرص العمل المتاحة بها لإدراجها ضمن النشرة ، مع أن فرص العمل في الخارج أصبحت محدودة جدا رغم إقبال الشباب على السفر ، وتتضمن النشرة العديد من الوظائف الإدارية كمراجعي الحسابات ، وأعمال السكرتارية والمندوبين ، فضلا عن الوظائف الفنية والحرفية والخدمية .

وقد أكدت أحدث البيانات التي أعدتها مديرية القوى العاملة بالقاهرة أن إجمالي قوة العمل بالقاهرة تصل إلى مليونين و 423 ألف بما يمثل 12.8 % من قوة العمل في مصر ، ويصل عدد العاطلين بالمحافظة إلى 118 ألف شخص بما يمثل 7.9 % من نسبة البطالة على مستوى الجمهورية ، وأن احتياجات سوق العمل بالمحافظة حتى عام 2005 تصل إلى 493 ألف فرصة عمل لمختلف التخصصات .

وترجع زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر إلى إغلاق العديد من الورش الحرفية داخل المحافظات ، حيث كانت هذه الورش تستوعب أعدادا كبيرة تصل من 10 إلى 15 حرفيا للورشة الواحدة ، وقد أغلقت هذه الورش بسبب الكساد والركود الاقتصادي على مستوى العالم ، والمتغيرات الاقتصادية والسياسية في مصر ، وذلك بسبب التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي والسوق الحرة .

إهدار الاقتصاد القومي :

يشكل عنصر العمل بمستوياته المهارية المختلفة أهم عناصر الإنتاج باعتباره العنصر القادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الإنتاج لخلق الإنتاج السلعي والخدمي ، وقوة العمل بهذا المعنى هي العنصر الإنتاجي الحاسم ، أو الشرط الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الشامل في أى دولة . ونظرا لأن قوة العمل هي عنصر إنساني ، فإن عملها أو تعطلها له أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية خاصة أن المتعطلين منها هم في الغالب من الشباب سواء في مصر أو في أى دولة أخرى . كما أن إنتاجية قوة العمل التي تتحدد بمستواها التعليمي والمهاري ، وبمدى حداثة الفن الإنتاجي الذي تعمل في إطاره ، وبالذات مدى حداثة الآلات التي تستخدمها ، ومدى كفاءة النظام الإداري ومدى تطور البنية الأساسية ، والخدمات المساعدة .. هذه الإنتاجية تشكل عاملا محددا رئيسيا للقدرة التنافسية لأى اقتصاد .

وتتزايد الوطأة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبطالة كلما تركزت في المتعلمين ، وفي الفئات العمرية التي تندرج تحت تصنيف الشباب ، حيث تكون الطاقة المهدرة من عنصر العمل أكثر كفاءة وقدرة على العمل ، كما أن حيويتها السياسية تكون أعلى ، ويكون استعداد هذه الفئات للعنف السياسي والجنائي أعلى بحكم السن الصغير ، والخبرة الحياتية المحدودة ، والإحباط الشديد الذي تولده حالة التعطل التي تصدم كل طموحات الشباب بعنف وبلا هوادة ، كذلك فإن جانبا كبيرا من الشباب المتعطل يكون في مرحلة تكوين المستقبل المهني ، والحياة المستقلة على المستوى الاجتماعي ، أو بمعنى آخر بقاؤه عالة على أسرته ، وهي حالة تخلق توترات اجتماعية أسرية ، فضلا عما تخلقه من نقمة من الشباب المتعطل على

الدولة المقصرة في حقهم ، وعلى المجتمع عموما وأحيانا على الطبقة العليا من رجال الأعمال الذين يملكون الكثير ، وتقدم لهم الدولة الكثير ، ولا يقومون بدور مؤثر في تشغيل عجلة الاقتصاد ، وخلق فرص العمل .

ويقر المسئولون بأن الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت في مصر عام 2001 قبل أحداث 11 سبتمبر وبعدها قد أدت إلى تزايد معدل البطالة على نحو سريع ، وقد بلغ عدد العاطلين في مصر نحو 1.78 مليون عاطل في بداية عام 2002 بما يعني أن معدل البطالة قد بلغ نحو 9.1 % في بداية العام المذكور طبقا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر . وبالمقابل تشير بيانات البنك المركزي المصري في نشرته الإحصائية الشهرية الصادرة في إبريل عام 2002 إلى أن عدد العاطلين في مصر ثابت عند 1.5 مليون عاطل من العام المالي 1996 / 1997 وحتى العام المالي 2000 / 2001 ، وبالتالي فإن معدل البطالة قد اتخذ اتجاها تراجعيا مستمرا بلا انقطاع منذ العام المالي 1996 / 1997 عندما سجل 8.80 % وحتى العام المالي 2000 / 2001 حينما بلغ 7.6 % وفقا للبيانات الحكومية التي تشير أيضا إلى أن تعداد قوة العمل المحتملة (عاملين وعاطلين) قد بلغ 19.5 مليون نسمة في العام المالي 2000 / 2001 يعمل منهم 18 مليونا ، بينما يوجد 1.5 مليون منهم في حالة تعطل أو بطالة ، وهذه البيانات تختلف عن البيانات التي أوردها صندوق النقد الدولي في تقرير عام 1995 ، وهو العام الذي تتوقف عنده بيانات صندوق النقد الدولي لعدم توافر بيانات يمكن للصندوق أن يأخذ بها بالنسبة للسنوات التالية على عام 1995 .

ويمكن أن نستدل على كثافة طلب التوظيف ، وذلك من واقع بيانات رسمية أعلنتها اللجنة العليا للتشغيل عند تصنيفها للمتقدين لشغل 170 ألف وظيفة

حكومية تم الإعلان عنها عام 2001 . فقد بلغ عدد من قاموا بسحب استمارات طلب التشغيل للتقدم لشغل فرص العمل المذكورة نحو 7 ملايين شخص . وقد بلغ عدد الطلبات التي قدمت فعليا لشغل هذه الوظائف نحو 4.40 مليون طلب ، حيث تراجع البعض ممن سحبوا الاستمارات عن التقدم بسبب ضعف المرتبات ، أو بسبب اليأس من إمكانية الحصول على هذه الوظيفة أصلا في ظل محدودية فرص العمل ، أو بسبب التصور بأن الوساطة سوف تقوم بدور مهم في تحديد من يشغل الوظائف المعروضة .

وقد أشارت اللجنة الوزارية العليا للتشغيل إلى أن 53.5 % من بين 4.40 مليون تقدموا لشغل الوظائف الحكومية لا تنطبق عليهم الشروط . وهذا يعني أن 46.5 % منهم أي نحو 2.05 مليون تنطبق عليهم الشروط وأولها كونهم عاطلين ، وهذا الرقم يزيد عن عدد العاطلين وفقا للبيانات الحكومية عن عام 2001 ، كما أن معدل البطالة يرتفع تبعا لهذا العدد . وأغرب قرار اتخذته اللجنة الوزارية العليا للتشغيل هو اعتبار أن شروط التشغيل لا تنطبق على 15 % من عدد المتقدمين أي نحو 660 ألفا باعتبارهم من النساء من خريجات النظام التعليمي اللاتي تزوجن ويعشن حياة مستقرة ، ويصبح عدد العاطلين وفقا لهذا المصدر الحكومي 3.436 مليون عاطل ، هم عبارة عن 2.05 مليون عاطل اعتبرت الحكومة أنهم تنطبق عليهم شروط التشغيل الحكومي ، ونحو 660 ألف امرأة مؤهلة وقادرة طلبت العمل وهي في سن النشاط الاقتصادي ، ونحو 440 ألف عاطل من غير المؤهلين ، ونحو 268 ألفا من العاطلين من خريجي النظام التعليمي قبل عام 1984 أو بعد عام 2000 .

وهكذا يتضح أن غالبية المتعطلين من الشباب هم من المتعلمين ، وهو ما يزيد الخسارة الاقتصادية والاجتماعية لمصر من تعطل قوة عمل شابة ومتعلمة تم إنفاق

الكثير عليها من أجل تعليمها ، ثم تتعرض للإهدار بالتعطل في بلد نام يحتاج لتوظيف كل عناصر الإنتاج التي يملكها من أجل تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وبناء على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر فإنه في 1999 كان عدد العاطلين من الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و 40 عاما قد بلغ نحو 1.47 مليون عاطل ، بما شكل نحو 99 % من عدد العاطلين في العام المذكور ، والذي كان قد بلغ 1.48 مليون عاطل وفقا للبيانات الحكومية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة وتركزت البطالة بشكل أساسي في الفئة الأكثر شبابا ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و 30 عاما ، حيث بلغ عدد العاطلين منهم في عام 1999 وفقا للبيانات الحكومية الرسمية نحو 1.31 مليون عاطل ، بما يشكل أكثر من 88 % من عدد العاطلين في مصر في العام المذكور ، وهذا يعني بشكل قاطع أن البطالة في مصر هي بطالة شباب في الأساس ، ويشكل المتعلمون نحو 87.3 % من عدد المتعطلين الذي يقدر إجمالهم بنحو 3.436 مليون عاطل ، وهو ما يوضح حجم الإهدار الاقتصادي والاجتماعي الذي تمثله البطالة .

والتركيز على تعيين أعداد كبيرة في الجهاز الحكومي ، بما يعني زيادة البطالة المقنعة ، وهذا يعد أسوأ من البطالة السافرة ، ويشكل أيضا هدرا اقتصاديا لأهم عناصر الإنتاج ، وينطوي على مخاطر سياسية واجتماعية ، وحول كيفية معالجة هذه الأزمة يمكن التركيز على تدقيق البيانات الرسمية للوقوف على الوضع الحقيقي لحجم ومعدل البطالة كأساس لأي خطة حقيقية لمواجهة البطالة .

إن بطالة الشباب ظاهرة اجتماعية ذات خطورة على الشباب وعلى المجتمع معا ، والشباب من أهم الشرائح التي تحتل مكانة محورية في دول العالم ، الأمر الذي يجعلهم يستطيعون الإسهام بدور فعال في تشكيل واقع هذا العالم وديناميات ،

وهم أكثر الشرائح الاجتماعية استجابة للتحولات الاجتماعية الاقتصادي التي يمر بها المجتمع ، لأنهم الأكثر تأثرا بنتائجها ، فهم أصحاب الحاضر ، وهم أيضا المسئولون عن نقل مجتمعهم إلى آفاق المستقبل ، وهم يمثلون قوة للمجتمع ككل ، وهم أكثر الفئات العمرية حيوية ، وقدرة على العمل والنشاط ، كما أنهم هم الفئة العمرية التي يكاد بناؤها النفسي والثقافي أن يكون مكتملا على نحو يمكنهم من التكيف والتوافق والتفاعل والاندماج والمشاركة في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته ، لذلك فإن الاقتراب من الشباب لدراسة دافعهم واحتياجاتهم وفهم أفكارهم ، ومعرفة قيمهم وثقافاتهم لا يمكن أن يتم بمعزل عن الإطار الاجتماعي والاقتصادي العام الذي يكون بنية المجتمع ، وأهم ما يسهم به الشباب في مسيرة التنمية والتحديث ، هو ما يتمتعون به من قدرة على الإبداع والابتكار . فالشباب هم مصدر هام من مصادر التغيير الاجتماعي في المجتمع ، وأن معدل التغيير في المجتمع ، وإيقاعه ، إنما يتأثر تأثرا مباشرا بأوضاع الشباب في المجتمع وأدوارهم في مختلف القطاعات ، ومن هذا المنطلق لابد أن نواجه مشكلاتهم ونعمل على إيجاد فرص عمل لهم ، لما لهذا من خطورة على شخصيتهم ، وخطورة مضاعفة على المجتمع . فالبطالة تحرم الشباب من فرص الحياة المختلفة التي كان من الممكن أن يؤدي الحصول عليها إلى إشباع حاجاتهم الأساسية . ومن ثم فإن البطالة تعني الحرمان من إشباع الحاجات الأساسية للشباب وأن إغفال الاهتمام بظاهرة خطيرة ألا وهي بطالة الشباب ، يولد لديهم كثير من السلوكيات والظواهر الانحرافية ، والارتماء في أحضان المخدرات حيث الغياب في حالة من اللاوعي ، أو الانفصال عن مجتمع فرض على الشباب حرمانات كثيرة .

إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد تؤكد على مضامين لا تقبل الطموحات الشبابية ، لأنه قد يحدث تحول اجتماعي شامل على مستوى المجتمع لكنه لا يستجيب في الوقت نفسه لرغبات الشباب واحتياجاتهم ، الأمر الذي لا يساعد على توفير مختلف الفرص التي تهم شريحة الشباب كفرصة الحصول على عمل ، أو الحصول على دخل ملائم ، أو الحصول على فرصة مسكن ، أو فرصة تكوين أسرة . ومن ثم فقد تحدث الخصومة مع المجتمع والاندفاع خارجه ، حيث الهجرة والاغتراب ، والاندفاع إلى عالم المخدرات ، أو الانحدار في هوة العنف . وقد تكون تلك التحولات الاجتماعية الاقتصادية ذات طابع جذري وشامل ، ومتسارع حيث الشباب - وبخاصة في المجتمعات النامية - غير قادر على متابعة حركة المجتمع واللحاق به ، فتعليمه مختلف عن احتياجات سوق العمل ، وتأهيله لمهنة تنتمي لأسواق قديمة حيث الارتباط بمحلية شديدة ، في حين ينفتح العالم انفتاحا رحبا على بعضه البعض ، وفي هذه الحالة تحدث لبعض فئات الشباب ما يمكن أن يسمى بأزمة التطور أو التحول ، بحيث يصبح المجتمع في سرعته أكثر إيقاعا ، وأكثر إنجازا من بعض فئاته .

أما خطورة بطالة الشباب على المجتمع ، فإنها تتمثل في وجود شريحة عريضة من المتعطلين تؤدي إلى تآكل رأس المال الاجتماعي ، بالإضافة إلى أن المجتمع يخسر طاقة عمل شريحة كاملة من الشباب المتعطل ، حيث كان من الممكن أن تشكل طاقة العمل هذه قيمة مضافة لصالح المجتمع ، تضيف إلى ما لديه من موارد دون أن تنقص منها .

وإذا المجتمع المصري قد مرَّ بعدد من التحولات حيث تأكيد آليات السوق ، والالتزام بالمشروع الخاص ، باعتباره حجر الزاوية في عملية التنمية والتطور ، فإنه

من الطبيعي أن تؤدي هذه التحولات إلى ارتفاع معدلات البطالة ، لأن نطاق القطاع الخاص لم يتسع بعد بحيث يستوعب كل العمالة المتعطلة والموجودة في المجتمع .

وفي دراسة عن الشباب بينت أن عدم الاهتمام بمشكلاتهم ، وعدم مساواتهم في الفرص والحقوق وبإحساسهم بالتفاوت الطبقي ، والإثراء الفاحش ، وانتشار الفساد ، وتفشي الرشوة ، وانتشار المجاملات والوساطات ، يعتبر من العوامل التي أثرت على مشاعر الانتماء لديهم ، ودفعت بهم إلى التطرف ، وتبني العنف ، وقتلت لديهم الطموح وغذت لديهم نزعة عدم الاكتراث بمصالح المجتمع .

وتعد ظاهرة الاغتراب والهامشية من الظواهر السلبية المرتبطة بظاهرة البطالة ، وتحدد الهامشية بأنها تعني شعور الفرد بأنه على هامش المجتمع ، وليس له دور فيه ، وهم بذلك يشعرون بأنهم لا يتمتعون بحقوقهم الأساسية في المجتمع ، وبأنهم فقدوا التأثير فيمن حولهم ، كما أنه لا يوجد لهم دور فعال في المجتمع .

وإذا كانت مشكلة البطالة قد أصبحت مشكلة عالمية ، تعاني منها الدول المتقدمة ، كما تعاني منها دول العالم الثالث .. فإن مصر تعاني من آثار هذه المشكلة بشكل خاص ، خاصة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، وأصحاب المؤهلات المتوسطة ، والذين يتزايدون عاما بعد آخر ، مما يهدد بتفاقم المشكلة ويؤثر على خطط التنمية .

وقد أدى استخدام التكنولوجيا الحديثة في بعض المصانع إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال ، وهناك العمالة الرسمية التي تعمل فترة في السنة فقط وتتعطل بعد ذلك ، كما تنشأ البطالة أيضا من عدم تكافؤ إمكانات الشخص مع الوسائل المتطورة التي يتطلبها سوق العمل ، علاوة على الفترة التي تعقب التخرج في الجامعة قبل أن يحدد الشاب اتجاهه ، والمجال الذي يريد أن يقتحمه .. كما أن

هناك أشخاصا يجمعون بين أكثر من وظيفة بجانب الوظيفة الأصلية نتيجة لضعف الأجور ، مما يؤدي لأن يرهق نفسه ، وتضعف إنتاجيته ، ويأخذ فرصة كان يمكن أن تتاح لغيره .. وكذلك هناك البطالة المقنعة التي تتمثل في كثرة عدد العاملين في القطاع الحكومي ، والتي وصلت إلى 5.5 مليون شخص ، وهذه أسوأ من البطالة الظاهرة ، لأن العامل فيها يأخذ أجرا ولا يعطي إنتاجا ، وهؤلاء يجب تدريبهم على شغل وظائف جديدة خارج القطاع المدرسي .. هذا ما أكد عليه الدكتور سمير طوبار- أستاذ الاقتصاد بجامعة الزقازيق ، وطالب بضرورة إجراء تقدير دقيق لحجم البطالة في مصر ، ونوعياتها وفرص العمل المتاحة ، مع التفريق بين فرص العمل للمؤهلات المختلفة ، وتصنيفهم حسب درجة المهارة ، ونوعية التعليم ودرجة الثقافة ، على أن تقوم الدولة عن طريق السياسات المالية والنقدية بتشجيع خلق بيئة استثمارية جديدة ، بحيث تشجع القطاع الخاص على النمو وزيادة إنتاجه مما يوفر الكثير من فرص العمل ، وأن تفكر الدولة جديا في إنشاء صندوق لإعانة العاطلين يساعدهم مؤقتا حتى يحين الوقت الذي يحصلون فيه على عمل دائم ، مثل المعمول به في الدول المتقدمة .

ولا شك أن مشكلة البطالة تتطلب تضافر كل الجهود الحكومية والشعبية للقضاء على هذا المشكلة التي تؤرق الاقتصاد المصري ، وأى اقتصاد آخر ، ولعل هذه الحلول التي تضعها الاقتصاديات الوضعية ، والحل الإسلامي ، يجد صدى لدى المضطلعين بالأمر نظرا لأهمية هذه المشكلة .

القوى البشرية . والتنمية :

تشمل القوى البشرية جميع الأفراد القادرين على المساهمة في النشاط الاقتصادي ، وهذا المفهوم يجعل القوى البشرية أوسع من القوى العاملة التي تضم الداخلين فقط في قوة العمل سواء كانوا عاملين أو عاطلين .. ولتنمية الموارد البشرية ، وفق هذا الفكر ، فإنه يتعين أن يتم ذلك في إطار سياسة سكانية واضحة

واستراتيجية للتنمية الاقتصادية تحدد الأولويات والبدائل المختلفة ، وتوفر الإحصاءات والبيانات اللازمة لعمليات التخطيط في ذلك ، وتكمن وسائل التنمية البشرية في التعليم ، والتدريب ، والتنمية الإدارية ، وبنظرة أوسع مدى وأرحب نطاقا ، فالتنمية البشرية شاملة لكل جوانب الإنسان البدنية والعقلية والروحية .

وما نعاني وتعاني منه معظم الدول من بطالة إنما يرجع في الأغلب إلى تفشي ظاهرة الأمية ، ومجتمعات هذا حالها بالنسبة لأبسط متطلبات المعرفة الإنسانية ، لا يمكن أن تحرز أي تقدم حقيقي في مواجهة هذه المشكلة إلا بالنزر اليسير ، فالعلم يقود الإنسان إلى معرفة متطلباته وحاجياته، ويقوده إلى الحقيقة ، والبحث الدؤوب عن تحقيق رغبته ، وإصلاح وضعه .. كما أن إهمال الدراسات العلمية بصفة عامة في كثير من دول العالم ، وقيام مؤسساتها العلمية الحديثة ، على أسس مستوردة لا تنبع من عقيدتها أو تراثها ، ولا من حاجة مجتمعاتها ، يزيد من تفاقم المشكلة أو ما نسميها بمسألة البطالة ، مع انعدام التخطيط والتنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات العلمية والتقنية في العالم ، فلابد من إيجاد مخرج لأي مشكلة تصادفنا، فتوحيد الجهود ، ووجود حوافز مادية ومعنوية كافية ، وعدم الهجرة إلى البلدان الأخرى من شأنه أن يساعد في خلق جو من التواصل لإيجاد مخرج لمآزقنا ، واستغلال الطاقات البشرية في إصلاح ما يصادفنا من تخلف وفساد ، وتوسيد الأمر لأهله ، وألا يغيب الشعور الحقيقي بمعنى التكامل الاجتماعي ، ورعاية المحتاجين ومساعدة الضعفاء وذوي الحاجات ، وكذلك عدم الاستسلام والانهزام والتخلف والضعف أمام المشكلات ، والعجز عن اقتحامها ومعرفة مفاتيحها ، فنحن نملك من القدرات البشرية والروحية والمادية ، ما يؤهلنا لإنقاذ مجتمعنا مما يمكن أن يسئ إلينا ، ومما يظهر لنا من ظواهر غير إنسانية حتى لا تقوض أركاننا وتتآكل من الداخل رغم التقدم الذي نعيشه حاليا ..

وماذا بعد..؟

تعد مشكلة البطالة إحدى المشكلات الاقتصادية ، فالعمل يدر على صاحبه الأجر أو الدخل ، ومن ثم يستطيع أن يشتري حاجاته الاقتصادية بسهولة ، ولذا فإن اختفاء الأجر يدفع بنا إلى مواجهة مع الفقر ، والفقر مشكلة اقتصادية سببها انعدام الدخل أو انخفاضه ، ومن ثم تكون البطالة مشكلة اقتصادية .

ويمكن تعريف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد قادرا على العمل وراغبا فيه ويبحث عنه ، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن لا يحصل عليه ، ومن ثم فالزاهد في العمل لا يعد عاطلا ، ولا يواجه بالتالي مشكلة اقتصادية ، من أمثلة الزاهدين في العمل ربة البيت ، فهي تتفرغ كلية لأعمال المنزل ، ولا تبحث عن عمل ، أما لو كانت قادرة على العمل وتبحث عنه فهي عاطلة ، ومن أمثلة الزاهدين في العمل هؤلاء الذين لديهم عقارات أو أطيان أو أسهم أو سندات ، تدر عليهم دخلا معينا لا يعرضهم لمشكلات الفقر وتبعاته ، وهم يأنفون من العمل لأن الثروة تساعدهم على التقاعد ، ولو أن هناك من الأغنياء من يعملون على الأقل كأصحاب أعمال ، أو يبحثون عن العمل رغبة في شغل أوقات فراغهم .

وهكذا تعد أزمة البطالة إحدى المشكلات الكبيرة التي تشكل مظهرا ونتاجا للأزمة الاقتصادية لا في مصر فقط ، بل أصبحت ظاهرة عالمية تمثل واقعا في العديد من دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء ، حيث تشير إحصاءات وتقارير البنك الدولي الصادرة خلال الأعوام الماضية إلى تزايد معدلات البطالة في كثير من دول العالم بما يفوق معدل البطالة في مصر .

وإذا كانت ظاهرة البطالة هي في حقيقتها حالة من عدم التوازن والاختلال بين المعروض من العمالة كماً ونوعاً ، وبين الاحتياجات الحالية والمستقبلية للعمالة

اللازمة للمشروعات الإنتاجية والخدمية بالدولة ، فإن الدراسات تشير إلى الكثير من الأسباب والعوامل التي تسهم بصورة أو بأخرى في إحداث هذا الخلل ، ولعل من أهمها الزيادة المطردة في معدلات النمو السكاني بنسب أكبر من معدلات النمو في العالم ، مع صعوبة مقابلة تلك الزيادة باستثمارات كبيرة لخلق فرص للعمل بالمعدل نفسه .

أما المتغير الآخر والأكثر أهمية فهو التوسع في التعليم بمعدلات متزايدة ، حيث أتاحت الدولة فرص التعليم لجميع طبقات الشعب ابتداء من التعليم الأساسي، وحتى نهاية المراحل الجامعية ، كما أخذت الدولة على عاتقها تدبير الاعتمادات المالية اللازمة التي تضاعفت غير مرة خلال السنوات الأخيرة ، الأمر الذي انعكس بدوره على زيادة أعداد الخريجين الذين تركزت أفكارهم واتجاهاتهم نحو الوظيفة الحكومية ، وعدم اقتناع الكثيرين منهم بأن التعليم يجب أن يكون من أجل التعليم .. وليس التعليم من أجل التوظيف ، وأنه لا توجد حاليا أي دولة من دول العالم المتقدمة منها والنامية تستطيع أن تربط سياستها التعليمية بقضية التزام الدولة بتشغيل خريجيها .

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي لهذه المشكلة العامة آخذة في اعتبارها الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها إلا أن المشكلة لازالت قائمة ، ومن ثم فإن هناك ضرورة لبذل أقصي الجهود للاتجاه نحو الحلول العملية لخلق فرص عمل منتجة لشباب الخريجين بعيدا عن دواوين الحكومة ، وبحيث تعبر تلك الحلول عن الاحتياجات الحقيقية لأسواق العمل ، وتستهدف في الوقت نفسه الإسهام الجاد لتحقيق قيمة إنتاجية مضافة ، وفائض اقتصادي ملموس على مستوى الدولة .

فمثلا يمكن توفير العمل لشباب الخريجين في مجال التنمية الزراعية ، حيث أكدت نتائج الكثير من الدراسات أن القطاع الزراعي يتميز بالقدرة على توفير عمالة كبيرة لا تحتاج إلى درجة عالية من المهارة ، وأن زيادة النمو في هذا القطاع من خلال التوسع في استصلاح الأراضي الجديدة ، والاستخدام الأمثل للموارد الزراعية ، والاهتمام بزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية ، والاهتمام بالتسويق المحلي ، والتصدير إلى الأسواق الخارجية لكل المنتجات الزراعية والحيوانية . كل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى توفير فرص عمل كبيرة لشباب الخريجين خاصة خريجي كليات ومعاهد الزراعة العالية والمتوسطة . ولا شك في أن هناك العديد من المشروعات الزراعية التي توليها الدولة الاهتمام الكبير ، فضلا عن المشروعات التي تم تنفيذها والتي حققت إنجازات كبيرة في جميع الأنشطة . وتعد فكرة إنشاء المجتمعات الصناعية الزراعية أحد الاتجاهات الحديثة التي تم تنفيذها في كثير من الدول النامية لتوفير المنتجات الزراعية بأسعار مناسبة ، مما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمواطنين ، وهي في الوقت نفسه تعد دعامة أساسية لنجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ووسيلة فعالة لخلق فرص عمل حقيقية ومنتجة لشباب الخريجين من إقامة تلك المشروعات كثيفة العمالة التي يمكن أن تستقطب أكبر قدر من أعداد شباب الخريجين الباحثين عن فرص عمل .

وهناك مشروعات إنتاجية صغيرة تحتاج إلى رؤوس أموال محدودة ، تسهم بدرجة كبيرة في توفير فرص عمل منتجة للشباب ، وليست العبرة في إقامة تلك المشروعات ، منح شباب الخريجين القروض المالية فقط ، وإنما الأهم من ذلك هو مساعدتهم ، وتقديم جميع الخدمات لهم من خلال الأدوار المختلفة التي ينبغي أن تقوم بها الأجهزة المحلية في كل المحافظات ، وكذا الأجهزة المركزية حتى يتسنى لها تشغيل تلك المشروعات بكفاءة ونجاح . فعلى المستوى المحلي هناك أدوار ينبغي أن

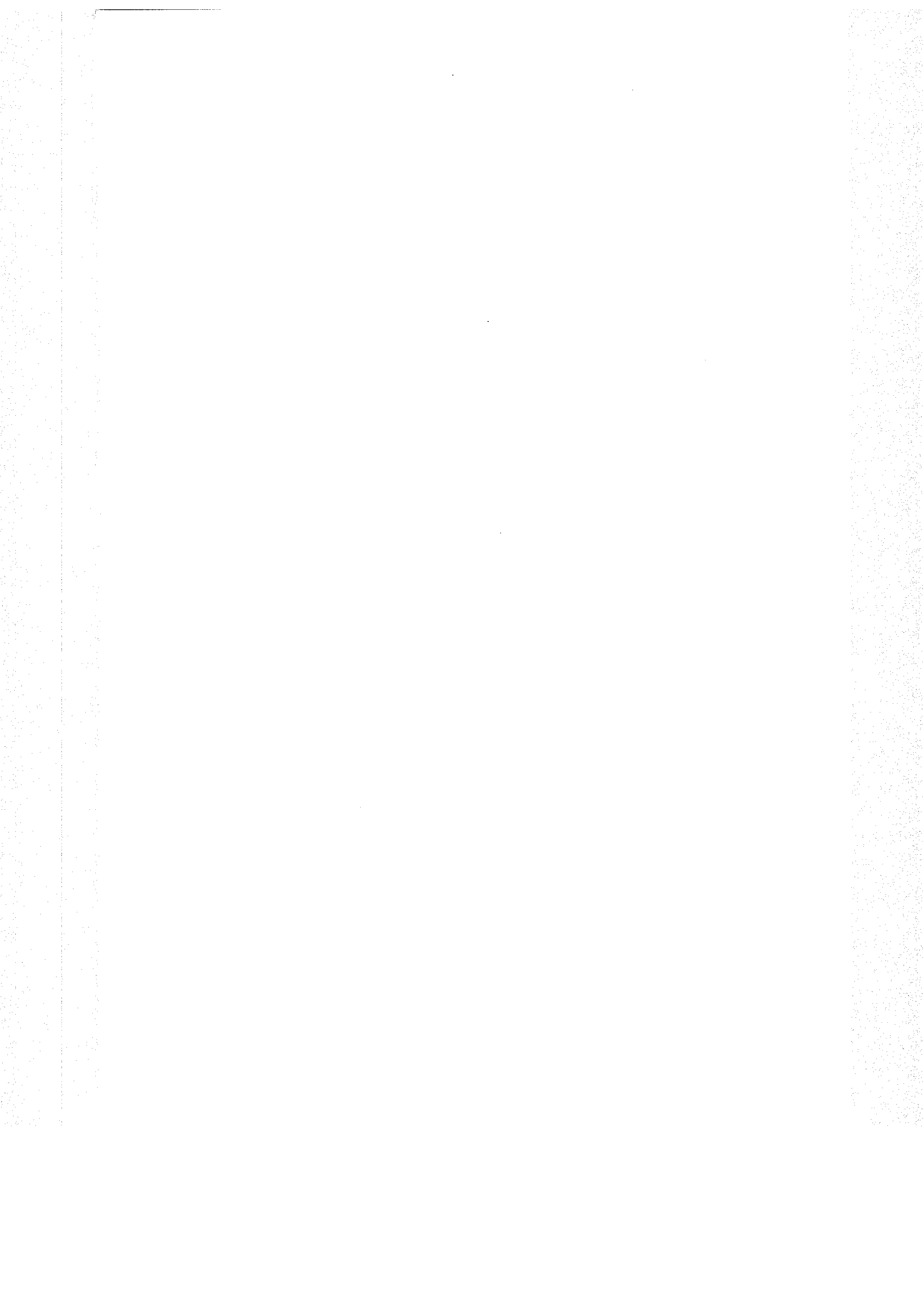
تقوم بها مديريات الخدمات ذات الصلة بمشروعات الشباب من خلال تقديم المعونة الفنية التي يحتاجها كل مشروع من المشروعات . ومن أهم تلك الوحدات هي مديريات الزراعة ، والطب البيطري ، القوى العاملة ، والتدريب المهني ، التموين والتجارة الداخلية ، الصحة ، شئون البيئة ، مراكز النيل للإعلام ، الغرف التجارية ، وكل الوحدات المحلية على مستوى المدن والقرى بالمحافظات .

أما على المستوى المركزي فإن تحقيق النجاح في إدارة المشروعات الإنتاجية الصغيرة يتطلب دعم ومساندة شباب الخريجين من الأجهزة المركزية المتخصصة في مجالات متعددة ومن أهمها :

- المعاونة في إعداد دراسة الجدوى الأولية لكل مشروع للتأكد من عائده وجدواه من الناحية الاقتصادية .
- منح القروض الميسرة والتسهيلات الانتمائية بفوائد ميسرة ، وعلى فترات سماح طويلة نسبيا ، وذلك لتشجيع الشباب على الإسهام في تنفيذ تلك المشروعات .
- إمداد الشباب بالآلات والمعدات اللازمة ، وتوفير مستلزمات الإنتاج في الوقت المناسب وبالسعر المناسب .
- المساعدة في تسويق منتجات الشباب عن طريق إقامة المعارض في الأماكن الفضاء التي توجد بكل المحافظات والمدن والقرى بالمجان .
- منح جميع أنواع المشروعات الصغيرة الإعفاءات الضريبية والجمركية والتأمينية، وتقديم كل التسهيلات لدعم إنتاجها ، وزيادة قدرتها على النمو والتوسع .
- التوزيع الإقليمي للمشروعات بما يتناسب والميزة النسبية التي تكشف عن طبيعة المشروعات التي تتميز بها كل محافظة ، وتوفر لها قدرة تنافسية في الأسواق المحلية أو الخارجية .

- العمل على تجميع هذه المشروعات في شكل تجمعات صناعية أو زراعية ، حتى يكون من المتاح تقديم مختلف الخدمات التي تحتاج إليها تلك المشروعات ، مع مراعاة تحقيق التكامل بينها ، وبحيث تعمل تلك الصناعات كصناعات مغذية لصناعات كبيرة تحتاج لتلك المنتجات .

إن ظاهرة البطالة هي قضية مركبة الأبعاد ، وهي نتاج للعديد من العوامل الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية المختلفة ، والتي تعبر في مضمونها عن مجموعة من الاختلالات الوظيفية ، ومن ثم فإنه يجب أن تكون الحلول لها من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات العاجلة وطويلة الأجل ، والتي تلتزم بوصفها وتنفيذها ليست الحكومة وحدها ، وإنما يجب أن تكون هناك مشاركة جادة وفعالة من جميع الأجهزة الحكومية ، ووحدات الإدارة المحلية ، والقطاع الخاص ، والقطاع التعاوني ، وقطاع الأعمال العام ، وجمعيات الحرفيين ، والنقابات المهنية ، وجمعيات الأسر المنتجة ، وجميع المنظمات غير الحكومية ، وأجهزة الإعلام المختلفة .



خاتمة

للبطالة تعريف وأسباب ، وللاقتصاد الإسلامي موقف من بعضها ، لكن الإسلام عالجها للتخفيف من حدة انتشارها ، ووضح مكانة العمل والعامل ، وفي ذلك يقول الرسول ﷺ : « إن الله يكره الرجل البطال » أي العاطل عن العمل ، لأن البطالة تقسي القلوب فلا يجب أن يكون في أي بلد إنسان معطل ليس له مقام محمود ، بل لابد أن يكون له منفعة بإنتاجه وعمل يده ، وذلك حماية للمجتمع من الشرور والجرائم التي قد ترتكب نتيجة للفراغ والقلق والتأثر بأي تيارات مغرضة ، فهناك البطالة التواكلية والانكماشية التي تجعل العامل إذا عمل لا يتقن عمله عن جهل ، فالإسلام ينكر بطالة الكسول ، وينفر من التسول فلا مكان لصاحب قوة على العمل أن يحترف السؤال ، فقد قال رسول الله ﷺ : « لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي » ، وسأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه أهل اليمن : من أنتم ؟ قالوا نحن متوكلون ، قال كذبتم ما أنتم متوكلون ، إنما المتوكل رجل ألقى حبة في الأرض وتوكل على الله . فيجب أن يسعى المرء إلى طلب الرزق ، فالتوكل على الله هو تعليق القلب بالخالق مسبب الأسباب مع مباشرة تلك الأسباب التي أمر بها الله سبحانه ، فالسعي والعرق والجهد هو اتباع لكلمات الله وأوامره ، فالمجتمع يحتقر العاطل بإرادته ، فالأوامر الإسلامية الملزمة تحث حتى الفقراء على العمل ، قال عمر بن الخطاب : يا معشر الفقراء ارفعوا رؤوسكم واتجروا فقد وضح الطريق فاستبقوا الخيرات ولا تكونوا عيالا على المسلمين .. وعندما شاهد سائلا يحترف ومعه مخلاة فيها طعام أخذها منه ونهره وطرحها لإبل الصدقة . وقد قال رسول الله ﷺ : « من سأل الناس أموالهم تكثرا فإنما يسأل جمرا فليستقل

أو ليستكثر » . فالعمل عبادة ، وقد طالبنا الرسول ﷺ بإتقانه « إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه » فنية الإخلاص والضمير ، وتحقيق النجاح لأي عمل أساس لتحقيق التنمية ، فإن الله قد خلق الأيدي لتعمل .. وإن العمل فرض على القادر عليه ، وحق له في نفس الوقت ، فقد قال تعالىٰ : ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾ وأكد الإسلام صراحة على ضرورة ألا يؤدي أي إنسان عملا إلا ويحصل على أجره ، وفي هذا تقريب بين العامل وصاحب العمل ، إلى جانب حُسن المعاملة والمشاركة الوجدانية والتواضع ، فالمصلحة مشتركة بين الطرفين ومتبادلة .

إن جيل الشباب هو أمضى أسلحة العالم العربي في صراعه المصيري من أجل الخروج من كهوف الظلام وصنع مستقبل أفضل ، وهو فضلا عن ذلك صاحب هذا المستقبل ، غير أن الظروف التي تضع العالم العربي على نقطة تحول حاسمة في تاريخه هي نفسها التي تضع الشباب في أزمة ..

جيل الشباب العربي هم بالنسبة للأمة العربية الأمل ومصدر الخطر في وقت واحد . لقد لعب الشباب في معظم البلاد العربية دورا مهما في تحديث بلادهم ، فقد قامت الدعاوى الإصلاحية منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن على جهود الشباب ، وحققت ما أنجزته بفضل تضحياتهم ..

وتاريخ المنطقة العربية حافل بالشواهد على أن جيل الشباب كان الطلائع المتقدمة في ثورتها على التبعية : حددوا أهدافها ، وبلوروا شعاراتها ، ووضعوا استراتيجيتها ، وقدموا قياداتها والقوى العاملة فيها ، ورفعوا أكبر جانب من تكلفتها البشرية ، وتحملوا بصبر واختيار كثيرا من المعاناة من أجل نجاحها .

ومن المؤسف أن يواجه هذا الشباب بمشكلة عارمة ، هي انتشار البطالة بين صفوفهم ، وأن تستنفد معظم طاقاتهم في تحديها والتمرد عليها ، وأن يمتد التحدي

والتمرد ليشملا معظم ما يمثله ويعتز به ، ويدافع عنه جيل الكبار ، أو أن تصل العلاقات بين الجيلين ، ووضع الشباب في المجتمع إلى حالة الأزمة .

والآن ينظر الآباء والمربون في العالم العربي إلى مرحلة الشباب بشئ من الاهتمام والانشغال يصل إلى حد القلق لما يواجهونه من مشكلة البطالة ، والتعامل مع الآخرين والواقع ، ومن ثم تصرفاتهم تجاه أهليهم والمجتمع بعامة ، وهناك قطاع كبير من الشباب يبدي من العناد والخلاف والرفض للأجيال السابقة ما يستدعي التأمل والنظر .

وليس من الصعب تفسير حالة القلق وعدم الاستقرار التي يحس بها الشباب ، فهي ترجع إلى عدم فهمهم لما يجري لهم وحولهم ، ونقص خبرتهم في التعامل معه ، والصراع الحاد الذي يعانونه منه بسبب التعارض فيما يطلب منهم تحمله من مسئوليات أو يتوقع فيهم من التزامات للأهل والمربين والأقران وغيرهم ، مع عدم كفاية ما يوفره المجتمع لهم من فرص الحياة .

ولم يهتم الباحثون من الأفراد ، وأجهزة البحث المتخصصة بالمشكلة ، ولم يتحركوا إلا حين بدأ نشاط الشباب يأخذ أشكالا تنطوي على خطورة ، فبدأت تظهر في عدد من الدول العربية تحليلات لطبيعة جيل الشباب ومشكلة البطالة ، ومواقفهم من مجتمعاتهم ومن أنفسهم ، واكتفت البحوث بتحليل المشكلة بوصف بعض جوانبها ، وتحديد حجم بعض أعراضها ، وركزت على أبعاد الموقف التي انحصرت في اتجاهات الشباب وتصرفاتهم وموقفهم من المشكلة ، ولو أن مسئولية الباحثين ، وأجهزة البحث المتخصصة والجامعات ليست في المحل الأول من مسئولية هذا الوضع ..

والواقع في تصوري لا يوفر فرصا كافية لإرضاء الشباب الخريجين منهم وغير الخريجين إرضاء عضويا ونفسيا واجتماعيا ، ومواجهة مطالب الحياة المتجددة ، ومن ثم فهم في أزمة حتمية ، وإن كانت في مرحلة معينة من مراحل العمر يتم تجاوزها بمجرد الحصول على فرصة عمل لهم ، ولكنها في الوقت نفسه من أخطر المراحل العمرية وأهمها في حياة الأفراد والشعوب والمجتمعات ، بحيث يجب تداركها في حينها . .

والغضب الذي يستثيره مظهر الشباب ، وما يأخذون به من قيم ، وما يمارسونه من ألوان السلوك لا يجوز أن ينتهي بنا إلى إدانتهم أخلاقيا ، فالقضايا التي تؤرقهم قضايا مصيرية ، ولا تعنيهم وحدهم والقصور الذي يرونه في الحياة ويرفضونه قصور يثير كوامنهم . .

هناك إذن مبرر لتمرد الشباب ، وإن تطرف البعض في طرح القضية والدفاع عن حقه ، ففي معظمهم من نبل القصد والأمانة والالتزام والصدق الشئ الكثير ، فبعض تصرفاتهم ومحاولاتهم تصدر كرد فعل للتقصير في توفير فرص الحياة الملائمة لهم .

وعلينا ألا نقف عند حدود وصف المشكلة - كما فعلت معظم الدراسات الأكاديمية ، بل نتجاوزه إلى تفسيرها تفسيرا يربطها بظروفها الموضوعية ، وليس معنى ذلك أننا نرفض الدراسات الوصفية أو حتى الاستطلاعية من حيث المبدأ ، ولكننا نعتقد أن مثل هذه الدراسات أقل من حيث قيمتها النظرية والتطبيقية - عادة - من الدراسات التي تتجاوز الوصف إلى تفسير الظواهر باكتشاف العلاقات المنتظمة التي تربطها بعدد من الظواهر أو المتغيرات الواقعية الأخرى .

قد يكون صحيحا أن الشباب عموما وفي كل البلاد لهم خواص مشتركة ، ولكنه صحيح كذلك أن للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها

الشـبـاب في بلد مـا تأثيـرا كـبيـرا في أخـلاقـهم ومـيـولـهم ، وبالتـالي سلوكـهم ونشاطهم، مما يجعلهم يتميزون في ذلك عن غيرهم من شباب بلد آخر . .

ويحـاول هذا الكتاب أن يقدم فهـما موضـوعيا لطبيعة مشكلة البطالة ، وأن يعـرض لبعض الجوانب المهـمـة التي تؤثر في المشكلة ، ومن ثم في حلهـا ، وتقـديم وجهـة نظر من خلال التركيز على عدد من الأمور التي نرى أنها تشكل أهم أبعاد المشكلة . هي إذن رؤية تقتصـر على عـرض الموضـوع في واقعه ، مع إيجاد تصـور للعلاج ، مع إيماني بضرورة التخـصص العلمي وتطبيـقه الذي يؤهل لوضع الحلول السليمـة والناجحـة ؛ لأن منظور الرؤية يختلف مـن تخصص إلى تخصص اختلافا لا يمكن إغفاله .

وبالرغم من ذلك حـاولت تناول الموضـوع بأبعـاده القـريبـة منا ، واسـتعنت بالعـديد من آراء العلمـاء والأسـاتذة والبـاحثين في هذا المجـال ، إلى جـانـب دور علم النفس وعلم الاجتماع في وضع الحلول لهذه المشكلة ، ولذلك كان الكتاب موجـها إلى القـارئ المثقف في العـالم العربي الذي يهـمـه أن يلم بقـدر كاف من المعرفة حـول هذه المشكلة، وأن يقف على وجهات النظر والآراء التي عرضت لها . .

والله من وراء القصد ...

الدكتور خالد الزواوي

المراجـع

1 - القرآن الكريم .

2 - د . سعد المرصفي : العمل والعمال بين الإسلام والنظم الوضعية المعاصرة - دار البحوث العلمية - الكويت 1980 .

3 - شوقي أحمد دنيا : الإسلام والتنمية الاقتصادية - دار الفكر العربي ط 1 سنة 1797 .

4 - أميرة مشهور : تنمية المال في الاقتصاد الإسلامي - القاهرة 1988 .

5 - خورشيد أحمد : استراتيجية التنمية من مفهوم إسلامي - تونس 1980 .

6 - د . عمر محيي الدين : التخطيط الاقتصادي - دار النهضة العربية - بيروت 1975 .

7 - د . محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية - الكتاب الأول - دار النهضة العربية 1980 .

8 - محمد السيد غلاب ، ومحمد صبحي عبد الحكيم : « السكان ديموغرافيا وجغرافيا » مكتبة الأنجلو المصرية ط 2 - القاهرة 1967 .

9 - محمد عبد الغني سعودي : « الوطن العربي » المكتبة النموذجية - القاهرة 1975 .

10 - فؤاد زكريا : آراء نقدية في مشكلات الفكر والثقافة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 1975 .

11 - د . مصطفي سويف : الأسس النفسية للتكامل الاجتماعي - دراسة ارتقائية تحليلية - دار المعارف ط 3 - القاهرة 1970 .

12 - مسعد عويس : القدوة في محيط النشء والشباب - بدون ناشر - القاهرة 1977 .

13 - أحمد رشيد : إدارة التنمية والتنمية الإدارية - دار الشروق - جدة 1979 .

14 - خالد الشاعر : منطلقات التخطيط الاقتصادي - دار الطليعة - بيرت 1972 .

15 - خليل النقيب ، وحسن الحلبي : الإدارة التنموية للوطن العربي - مدخل عام - معهد الإنماء العربي - بيروت 1978 .

16 - محمد زكي شافعي : التنمية الاقتصادية - دار النهضة العربية - بيروت 1970 .

17 - مدني عبد القادر علاقي : تنمية القوى البشرية - دار الشعب - القاهرة 1976 .

18 - د. خالد الزواوي : التعليم المعاصر قضاياه الفنية والتربوية ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع - الإسكندرية سنة 2001 .

- اللغة العربية : مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع - الإسكندرية 2003 .

19 - زياد الحافظ : أزمة الغذاء في الوطن العربي - معهد الإنماء العربي - بيروت 1976 .

20 - محمد أحمد الرويثي : جوانب من مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي - القاهرة 1978 .

21 - محمد متولي : حوض الخليج العربي ج 2 - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة 1974 .

22 - عماد الدين سلطان : « الصراع القيمي بين الآباء والأبناء وعلاقته بتوافق الأبناء النفسي - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة 1973 .

23 - عماد الدين سلطان : « احتياجات طلاب الجامعات - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ووزارة الشباب - القاهرة 1971 .

24 - أنطونيوس كرم : اقتصاديات التخلف والتنمية - مركز الإنماء القومي - بيروت 1980 .

25 - حمدي أمين عبد الهادي : الإدارة العامة في الدول العربية - دار الفكر العربي - القاهرة 1970 .

26 - على خليفة الكواري : دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت 1981 .

27 - محمود الحمصي : خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1980 .

28 - محمد صادق : إدارة التنمية وطموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي عام 2000 - المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان 1980 .

29 - هوليس ب تشيزي : الفقر والتقدم ، الخيارات أمام العالم النامي - التمويل والتنمية - الجزء 17 / رقم 2 - يونيو 1980 .

بسم الله الرحمن الرحيم

سيـرة ذاتيـة

الاسم : دكتور خالد محمد الزواوي

المؤهل : دكتوراه في الأدب العربي من كلية الآداب جامعة عين شمس بمرتبة الشرف الأولى عام 1996 م .

- ماجستير في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب جامعة الإسكندرية بتقدير ممتاز عام 1992 م .
- ليسانس في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب جامعة القاهرة بتقدير عام جيد .
- الدبلوم العامة في التربية من كلية الآداب والتربية جامعة الكويت بتقدير عام جيد سنة 1980 م .
- الدبلوم الخاصة في التربية من كلية التربية جامعة عين شمس سنة 1983 م .
- مهارات في اللغة الإنجليزية من المركز الثقافي البريطاني .

الخبرة : عضو هيئة تدريس اللغة العربية بدولة الكويت ومصر .

- رئيس قسم اللغة العربية بالمؤسسات التعليمية بالإسكندرية والقاهرة .
- مدير أكاديمية الصفوة التعليمية بدمنهور .
- مشارك في الندوات والمؤتمرات العلمية والأدبية والثقافية والإعلامية .
- محاضر بمراكز التدريب في المناهج وطرائق التدريس والتقويم والتطوير .
- حاصل على وسام عيد العلم ، وعلى شهادات تقدير وامتياز وجوائز .

• فاز بجائزة المستشار الاقتصادي الدكتور محمد شوقي الفنجري - في خدمة الدعوة الإسلامية .

• عضو اتحاد كتاب مصر ، وعضو هيئة الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية .

• عضو الجمعية المصرية التشريعية للبيئة .

من النتاج العلمي :

• كتاب النقد والبلاغة للمرحلة الثانوية بتكليف من وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت سنة 1975 م .

• كتاب التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية بتكليف من وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت سنة 1977 م .

• الصورة الفنية عند النابغة الذبياني : الشركة المصرية العالمية - لونجمان - سنة 1992 م .

• تطور الصورة في الشعر الجاهلي : مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع - الإسكندرية سنة 2000 م .

• التعليم المعاصر .. قضاياه الفنية والتربوية : مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع - القاهرة سنة 2001 م .

• مشاهد أبكتني : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر - الإسكندرية سنة 2002 م .

• اللغة العربية : مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع - الإسكندرية سنة 2003 م .